فهم دور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون

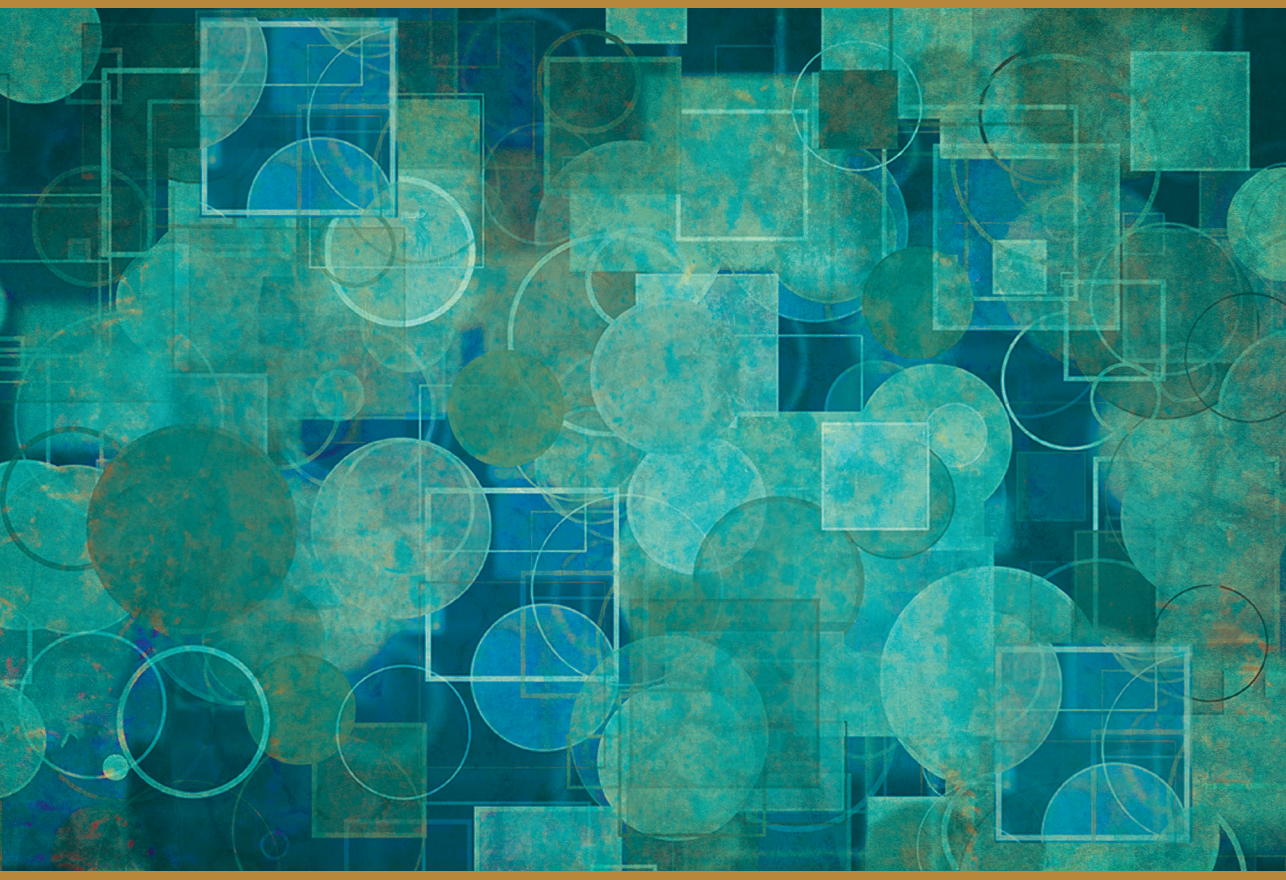

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
OSCE

منشور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
فيينا، أبريل / نيسان 2019
©OSCE 2019
التصميم والطباعة من Druckerei Ferdinand Berger & Sohne GmbH_
الرسوم التوضيحية©: ٩٧٨-٣-٩٠٣١٢٨-٤٠-٨

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو حفظه في نظام تنزيل، أو تحويله بأي شكل أو بأية وسيلة – إلكترونية كانت أو آلية، أو عن طريق نسخه أو تصويره ضوئياً، أو تسجيله، أو غير ذلك - دون الترخيص الكتابي المسبق من الناشرين. ولا ينطبق هذا التقييد على عمل نسخ رقمية أو مطبوعة من هذا المنشور للاستعمال الداخلي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وللاستخدام الشخصي أو التعليمي في نطاق غير ربحي وغير تجاري، بشرط الإشارة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفتها المصدر.

ISBN 978-3-903128-40-8

قسم التهديدات عبر الوطنية
أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
العنوان: Wallnerstrasse 6، A-1010، فيينا، النمسا
www.osce.org/atu

تم نشر هذا الدليل بفضل المساهمة السخية من وزارة الشؤون الخارجية النرويجية والبعثة الدائمة لإيطاليا لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يعكس محتوى هذا المنشور، بما فيه من آراء ووجهات نظر ونتائج وتفسيرات واستنتاجات، بالضرورة مواقف الهيئة المانحة، وهو ليس وثيقة قائمة على الإجماع. لا تتحمل أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أية مسؤولية مرتبطة بدقة أو شمولية أية معلومات أو تعليمات أو نصائح مقدمة في هذا الدليل أو أخطائه المطبعية. كما لا تتحمل أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المسؤولية عن أية خسائر أو أضرار قد تنجرّ عن استعمال المعلومات الواردة في هذا المنشور وهي ليست مسؤولة عن محتويات المصادر الخارجية، بما في ذلك مواقع الويب الخارجية المشار إليها في هذا المنشور.

Norwegian Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation

فهم دور النوع الاجتماعي
في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون

منظمة الأمن
والتعاون في أوروبا
OSCE

فهرس المحتويات

شكر وتقدير 7

اختصارات 8

المعجم 9

مقدمة 11

الملخص التنفيذي 13

الفصل الأول: المصطلحات والتعاريف 15

1) تعاريف منع التطرف العنيف، ومكافحة التطرف العنيف، والتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 15

2) تعبيرات الجندر (النوع الاجتماعي) والوعي الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 18

الفصل الثاني: لماذا يعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمراً مهماً في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ؟ 21

1) التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب كتهديد أمني 21

2) المنع الفعال وتدابير الاستجابة 29

3) المتطلبات التشريعية ومتطلبات السياسات للوقاية القائمة على النوع الاجتماعي والتصدي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 32

الفصل الثالث: كيف تؤثر الديناميات الجندرية على الوقاية والتصدي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ؟ 37

1) المرأة والتطرف العنيف 37

2) الوعي الجنساني والتحليل القائم على النوع الاجتماعي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 38

3) دور المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 47

الفصل الرابع: الدروس المستفادة حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنساء في قطاع الأمن 53

1) إنفاذ القانون الشامل ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 54

2) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 57

3) ما الذي يمكن أن نتعلمه من حوكمة/إصلاح القطاع الأمني 63

الفصل الخامس: دراسات الحالة من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الدروس المستفادة حول الوعي الجنساني في منع ومكافحة الطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 73

1) أعمال التوعية والمشاركة المجتمعية 74

1.1 العمل على استمرارية الوقاية: حالة شرطة الخيالة الكندية الملكية و «طاولات المواقف» في تورونتو 74

1.2 الإشراك الفعال لمجتمعات الأقليات: حالة شرطة أوسلو في النرويج 77

2) أنشطة تدريب المجتمعات وبناء قدراتها 81

2.1 برنامج للنساء المنخرطات في التحول المجتمعي وبرنامج التدخل المبكر للمرأة: حالة أيرلندا الشمالية 81

2.2 حملة الآباء والأمهات ضد الإرهاب: حالة مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي 84

3) أنشطة التدريب وبناء القدرات للمرأة في قطاع الأمن 87

3.1 تدريب ضابطات الشرطة في مجال مكافحة التطرف العنيف: مشروع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو 87

4) دور الجهات المؤسسية للتنسيق الجندري 91

4.1 جهات التنسيق الجندري في وزارة الأمن: حالة البوسنة والهرسك 91

5) الخفارة المجتمعية وآليات الإحالة المراعيتان للمنظور الجنساني 97

5.1 برنامج حول العمل الشرَطي المجتمعي وآليات إحالة الخاصة بمكافحة التطرف العنيف: حالة جندوبة وطبرقة، تونس. 97

6) العَمى الجنساني في نظام العدالة الجنائية 101

6.1 قضية التحقيق مع بياتي تسشيبي في ألمانيا ومحاكمتها 101

الفصل السادس: إرشادات لدمج المنظور الجنساني في قطاع الأمن 105

ضباط الخط الأمامي 105

القيادة العليا 107

أكاديميات الشرطة 110

الفصل السابع: دمج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 113

التحليلات الجندرية 114

الكوادر الجندرية 115

مبادرات بناء القدرات 115

إصلاح القطاع الأمني 116

التنسيق مع المجتمع المدني 117

طيف التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب 118

مصادر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 120

قائمة المراجع 121

شكر وتقدير

أُعِد هذا الدليل من قبل وحدة مكافحة الإرهاب في قسم التهديدات عبر الوطنية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإشراف من كاميلا بونيو، مسؤولة مكافحة الإرهاب. تود وحدة مكافحة الإرهاب أن تشكر كاثرين كويسادا على ريادتها في تطوير وكتابة الإرشادات، وكذلك ياغودا فالوريك وأليسون بيترز لمساهماتهما الفنية الممتازة وخبرتهما، وإلى ميشيل بارسا على بحثها في المراحل الأولية من التطوير. شكر خاص لجورجيا هولمر كبيرة المستشارين في قضايا مكافحة الإرهاب لدعمها وتوجيهها المستمرين.

كما تم تقديم دعم كبير من قبل رئيس وحدة مكافحة الإرهاب آرغو أفاكوف وموظفي الوحدة أغنيشكا هيدوك وأورليث كينغ وألكساندرا كلوشينسكا وكاتيرينا كوتشي. إن وحدة مكافحة الإرهاب ممتنة أيضًا للتعاون والتعليقات التي قدمها العديد من المراجعين الأقران. وتود وحدة مكافحة الإرهاب على وجه الخصوص أن تشكر الأفراد التالية أسماؤهم على مساهماتهم الخاصة في دراسات الحالة وجلسات فريق عمل الخبراء التي دعمت هذا المشروع:

- آنكيتسا توميتش، وزارة الأمن في البوسنة والهرسك
- باربرا شالغاف وكاثلين وايت، استراتيجية أكتيس
- شبريسا موليكي، بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كوسوفو
- ليز كراوتش، شرطة الخيالة الكندية الملكية
- أندرياس كورفالان وكيم هيورث، شرطة منطقة أوسلو
- أولريش جامس، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- سامي دوغلاس، منسق التجديد الاجتماعي والاقتصادي والمجتمعي، أيرلندا الشمالية
- شراكة تدخل النساء وأليستر هيوز، قسم المجتمعات، أيرلندا الشمالية
- عبد المنوب سايتوف، مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دوشانبي

كما تعرب وحدة مكافحة الإرهاب عن امتنانها للتعاون والتغذية الراجعة المقدمة من قبل الموظفين في قسم الشؤون الجندرية التابع لأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المنظمة في ألبانيا، والبعثة في البوسنة والهرسك، والبعثة في كوسوفو، والبعثة في الجبل الأسود، والبعثة في صربيا، والبعثة في اسكوبية، ومكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في دوشانبي، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والهيئات والمؤسسات الأخرى التابعة للمنظمة، فضلا عن الخبراء الفرديين والمنظمات التي قدمت مساهمات حاسمة.

اختصارات

ATU	وحدة مكافحة الإرهاب
CCCEPV	المركز الكندي للمشاركة المجتمعية ومنع العنف
CSO	منظمات المجتمع المدني
CVE	مكافحة التطرف العنيف
EU	الإتحاد الأوربي
EUROPOL	وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون
FTF	المقاتلون الإرهابيون الأجانب
GCTF	المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب
GFP	نقطة محورية بين الجنسين
GIRDS	المعهد الألماني لدراسات التطرف وإزالة التطرف
GRASP	مشروع الإنقاذ من العصابات والدعم
Incel	العزوبة اللاإرادية (بالإشارة إلى حركة بهذا الاسم)
ISD	معهد التطوير الاستراتيجي
ISIL / Daesh	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش
ISIS	الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
MRM	حركة حقوق الرجال
NGO	منظمة غير حكومية
NSU	الوطني الاشتراكي
Pat	آباء ضد الإرهاب
P/CVERLT	منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب
PVE	منع التطرف العنيف
RAN	شبكة التوعية الراديكالية
RCMP	شرطة الخيالة الكندية الملكية
SAVE	منصة أخوات ضد التطرف العنيف
SGBV	العنف الجنسي والجنساني
SSG	حوكمة قطاع الأمن
SSR	إصلاح قطاع الأمن
SSG / R	حوكمة وإصلاح قطاع الأمن
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
TNTD	قسم التهديدات عبر الوطنية
UN	الأمم المتحدة
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
VEO	منظمة التطرف العنيف
VERLT	التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب
WAE	شبكة النساء والتطرف
WICT	النساء المنخرطات في تحول المجتمع
WEIP	برنامج التدخل المبكر للمرأة
WPS	النساء والسلام والأمن
WWB	نساء بلا حدود
YMCAV	أندية الشبان ضد العنف

المعجم

يوضح هذا المعجم المصطلحات الأساسية المستخدمة في هذا الدليل. التعريفات المقدمة هي لغرض هذا الدليل فقط وليست تعاريف رسمية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

«اليمين البديل»

وصف معاصر للسيادة البيضاء والقومية البيضاء وهو مرتبط بفكرة الحفاظ على العرق الأبيض وحمايته في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد وصفت الحركة بأنها مزيج من العنصرية والقومية والشعبوية اليمينية المتطرفة. تنتقد الحركة «التعددية الثقافية» وتطالب بحقوق أقل لغير البيض والمهاجرين وكذلك للأقليات الدينية والعرقية والجنسية. غالبًا ما تكون هذه الحركات مسيئة للنساء، ويؤمن الرجال والنساء الذين يشكلون جزءًا منها بأن النساء يجب أن يبقين في المنزل في المقام الأول وأن ينجبن الأطفال ويعتنين بالأسرة. قد تؤدي المرأة دور «الزوجة ذات الغرض» أو دور «الزوجات» (الزوجات التقليديات اللواتي يدعمن مشاركة أزواجهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص). القليل من النساء يمكن العثور عليهن في وظائف القيادة.

تماسك المجتمع

مدى ارتباط الناس على أساس المصالح والأهداف المشتركة، أو تطوير التفاهم المتبادل والشعور بالهوية الجماعية والانتماء الذي يؤدي إلى الثقة المتبادلة والفعالية الجماعية.

الخفارة المجتمعية أو العمل الشرَطي الموجه نحو المجتمع

فلسفة واستراتيجية تنظيمية تعزز الجهود التعاونية القائمة على الشراكة بين الشرطة والمجتمع تخدمه من أجل تحديد ومنع وحل مشاكل الجريمة والخوف من الجريمة بشكل أكثر فاعلية وكفاءة، وكذلك قضايا السلامة والأمن الجسدي والاضطراب الاجتماعي وانحطاط الأحياء وبالتالي تحسين نوعية الحياة للجميع.

صمود المجتمع أو مرونة المجتمع

قدرة المجتمع على الصمود أمام مجموعة واسعة من الأحداث الضارة والاستجابة لها والتعافي منها، بما في ذلك الجريمة والتطرف العنيف.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة الإقامة أو الجنسية لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو لتوفير أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك ما يتعلق بالنزاعات المسلحة.

الجندر أو النوع الاجتماعي

الجندر مصطلح مستخدم لوصف الأدوار المبنية اجتماعياً للنساء والرجال. إنه هوية مكتسبة يتم تعلمها وتتغير بمرور الوقت وتتنوع على نطاق واسع داخل الثقافات وفيما بينها. في المقابل يستخدم مصطلح الجندر أو النوع الاجتماعي للإشارة إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء.

الأقلية
مجموعة تكمن هويتها خارج الأعراف الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة أو الرائجة من حيث العرق أو القومية أو الجنس أو العمر أو القدرة البدنية والعقلية أو الطبقة أو الدين أو المعتقد أو اللغة أو الثقافة. غالبًا ما تكون الأقلية أصغر عددًا مقارنةً بباقي السكان وقد تكون في وضع غير مؤات سياسيًا أو اقتصاديًا أو غيرها من حالات عدم التمكين، وتسعى غالبًا ليس فقط للحفاظ على هويتها ولكن أيضًا للتعبير بشكل أقوى عن تلك الهوية.

النازية الجديدة
الحركات الاجتماعية أو السياسية المتشددة التي تسعى إلى إحياء وتنفيذ أيديولوجية النازية. يهدف النازيون الجدد إلى إنشاء دولة سياسية فاشية وتوظيف أيديولوجيتهم لتعزيز الكراهية ومهاجمة الأقليات. إنها ظاهرة عالمية مع تمثيل منظم في العديد من البلدان وداخل الشبكات الدولية. تستعير عناصر من العقائد النازية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، بما في ذلك القومية المتطرفة والعنصرية وكره الأجانب ورهاب المثلية ومعاداة السامية. إنكار المحرقة النازية (الهولوكوست) هو سمة شائعة وكذلك استخدام الرموز النازية والإعجاب بأدولف هتلر.

القومية العدوانية
تتميز القومية العدوانية بتعزيز مصالح قومية معينة على حساب القوميات الأخرى أو السكان من الأقليات، لا سيما بهدف الحصول على السيادة على وطن حقيقي أو متصور والحفاظ عليه. إنها موجهة نحو تطوير هوية وطنية والمحافظة عليها بناءً على الخصائص الاجتماعية المشتركة مثل الثقافة أو اللغة أو الاعتقاد بأصل مشترك. ترى القومية العدوانية أن الدولة يجب أن تحكم نفسها، ويجب أن تخلو من التدخل الخارجي (مثل الهجمات من قوى خارجية أو الأفراد الذين يُرى أنهم مهتمون بتقويض الخصائص المشتركة للأمة).[1]

التنميط
الارتباط المنتظم لمجموعات من الخصائص البدنية أو السلوكية أو النفسية مع أنواع معينة من المجرمين واستخدام هذه الخصائص كأساس لاتخاذ قرارات إنفاذ القانون. في سياق هذا الدليل يعد التنميط على أساس الجنس والعمر والعرق أكثر أهمية.

الذكورة السامة
فكرة تشير إلى المواقف المبنية اجتماعيًا والتي ترى وتحتفي بالدور (الأدوار) الذكورية الاجتماعية النمطية على أنها عنيفة وغير عاطفية وعدوانية جنسانية ومهيمنة وما إلى ذلك.

التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب
عملية ديناميكية حيث يتقبل الفرد العنف الإرهابي باعتباره مجرى عمل ممكن وربما شرعي. قد يؤدي هذا في النهاية ولكن ليس بالضرورة إلى دفع هذا الشخص نحو الدفاع عن الإرهاب أو العمل به أو دعمه له.

[1] تروج خطة عمل بوخارست لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2001 «للتدابير الرامية إلى منع ومكافحة العدوانية القومية والعنصرية والشوفينية وكره الأجانب ومعاداة السامية في وسائل الإعلام». انظر: خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 4 ديسمبر / كانون الأول 2001)، الفقرة 12.

مقدمة

يمثل التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب تحديات عابرة للحدود لا تقتصر على جنسية أو عرق أو دين أو أيديولوجية أو جنس معين. الطبيعة المتطورة والتي لا يمكن التنبؤ بها لهذه التهديدات تجعل من الصعب منعها ومكافحتها. كانت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واضحة بشكل لا لبس فيه في إدانتها للإرهاب والتطرف العنيف وكذلك في دعمها لنهج متعدد الأبعاد يركز على الوقاية من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

تؤمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باتباع نهج كامل للمجتمع لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وهذا يعكس الفهم بأن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لم تعد مسؤولية الجهات الأمنية وحدها، فلكي تكون هذه الجهود فعالة فإن هناك حاجة لنهج عملي تشاركي وشامل لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وهو النهج الذي يشمل الجهات الحكومية الأخرى وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. هذا يعني أيضًا أنه يجب تحسين الثقة والتواصل بين الجهات الأمنية الفاعلة والمجتمعات. في حين أن جهود المجتمع المدني الناجحة لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تأخذ بعين الاعتبار أهمية الأسر والنساء والشباب والمعلمين والقيادات الدينية والمجتمعية، فإن قطاع الأمن تاريخيا كان أبطأ في احتضان التنوع بما في ذلك الجوانب المتصلة بالنوع الاجتماعي. ويمكن ملاحظة ذلك في النسبة المئوية للنساء العاملات في قطاع الأمن وكذلك في النقص الشائع للحساسية للنوع الاجتماعي في خدمات الشرطة التي تتصل مباشرة بالمجتمعات المحلية.

يعكس هذا الدليل التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدعم نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في قطاع الأمن لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. أقرت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأهمية النوع الاجتماعي في العديد من الالتزامات، بما في ذلك إعلان المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رقم 15/4 حول منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والذي تم تبنيه في بلغراد في ديسمبر / كانون الأول من عام 2015. كما تدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2242 (2015) والذي يدعو لزيادة تكامل الدول لجداول أعمالها بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في تحقيق استجابة تراعي الفوارق بين الجنسين لتهديد التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في ضمان تمثيل كافٍ للنساء في قطاع الأمن حول الطاولة عند تحديد السياسة والبرامج وكذلك في الأدوار التنفيذية لإنفاذ القانون. ومع ذلك، فمن الضروري أيضًا ضمان أن يكون كل من الرجال والنساء في إنفاذ القانون على دراية بالتجارب والتحديات المختلفة التي يطرحها التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب على النساء والرجال وكذلك الفتيات والفتيان. ويشمل ذلك كيفية استهداف أشخاص مختلفين للتجنيد وكيفية عملهم لمنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وكيف قد يتعرضون بشكل مختلف للإيذاء على أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة. ويتضمن أيضًا معرفة أعمق بالقوالب النمطية الجنسانية التي يستغلها المتطرفون العنيفون ولماذا من المهم

أن تعمل المجتمعات المحلية وإنفاذ القانون سويًا لفضح هذه الصور النمطية. ويمكن أن يعزز ذلك نماذج الأدوار والسرد الإيجابية التي تعمل على تعزيز التسامح ومنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

لا تزال وحدة مكافحة الإرهاب في إدارة التهديدات العابرة للحدود التابعة لأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تشكل مركز موارد للدول الـ 57 المشاركة والعمليات الميدانية والمؤسسات المستقلة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يساعدها في دعم وتنفيذ التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب. نأمل أن يسهم هذا المورد في تحسين قدرات أجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني في العمل معًا على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. نؤمن بأن دراسات الحالة في هذا المنشور ستساعد في توضيح بعض الممارسات الجيدة الموجودة وتوضح كيف يمكن للإنفاذ من خلال قانون محسّن للنوع الاجتماعي القيام بشكل أفضل بتبسيط أعماله التشغيلية المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

يقدم هذا الدليل إرشادات للجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون والأمن بشأن كيفية فهم ديناميات النوع الاجتماعي بشكل أفضل في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، ويهدف إلى مساعدتها في إنشاء استجابات أفضل وأكثر مراعاة للنوع الاجتماعي. وهو يستكمل سلسلة من الكتيبات الإقليمية المركزة التي نشرتها وحدة مكافحة الإرهاب في عامي 2019/2018 حول التحديات في تطوير وتنفيذ برامج فعالة في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وعلى الرغم من أن هذا الدليل مصمم خصيصًا لسلطات إنفاذ القانون، إلا أننا نتوقع أن يكون هو وغيره من المنشورات بمثابة موارد قيمة أيضًا لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذين يعملون على تعزيز مناهج شاملة للسلام والأمن.

إدخال توقيع

راسا اوستراسكايتي

منسق الأنشطة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود
أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الملخص التنفيذي

لقد أدركت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية الاعتبارات الجنسانية في منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أو التصدي لهما في عدد من الإعلانات التي وافقت عليها الدول المشاركة فيها. وعلى وجه الخصوص تبنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة من خلال إعلان المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رقم 15/4 بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف الذي تم اعتماده في بلغراد في ديسمبر / كانون الأول من عام 2015.

مع ظهور أطر البحوث والسياسات ذات الصلة والمبادرات البرنامجية التي تهدف إلى منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، كان هناك فهم متزايد للحاجة إلى معالجة الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي لمنع ومكافحة التطرف العنيف في السياسة والممارسة العملية. كثيراً ما تقوم المنظمات المتطرفة العنيفة في دعايتها بالتلاعب بالقوالب النمطية والمظالم للنوع الاجتماعي بهدف تعزيز التجنيد، وهذه حقيقة غالباً ما يتم تجاهلها في استجابة إنفاذ القانون. وقد أقر عدد من الهيئات الدولية والإقليمية بضرورة اتباع نهج يراعي النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، بما في ذلك إشراك النساء في هذا النهج ومعالجة أوجه الذكورية السامة التي تسهم في جاذبية المنظمات المتطرفة العنيفة.

وتشير الأدلة إلى أن قوات الشرطة، التي تضم أيضًا رجالا ونساء يرتدون الزي الرسمي يمثلون الأقليات الدينية والإثنية والعرقية، قد تساعد في بناء الثقة بين وكالات إنفاذ القانون والمجتمعات. ويساعد هذا أيضًا على زيادة الوصول إلى الظروف التي تؤدي إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والقدرة على معالجتها. لتكون فعالة ومستدامة، يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الحكومية الخاصة بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تحليلات قوية للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، يجب أن يفهم على الأقل كل من الرجال والنساء في إنفاذ القانون العاملين على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب كيف تؤثر عوامل النوع الاجتماعي في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

ويركز هذا الدليل في المقام الأول على إنفاذ القانون وعلى كيفية تحسين الوعي بالنوع الاجتماعي لقدرته على منع التطرف العنيف أو مواجهته. بالإضافة إلى ذلك يوضح الدليل كيف يلعب المجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية الأخرى أدوارًا رئيسية في تقديم الخدمات وكذلك في الإشراف. كما يوفر مزيدًا من الموارد حول الموضوع للجهات الأمنية الفاعلة.

توضح دراسات الحالة والأبحاث المقدمة في هذا الدليل كيفية دمج المنظور الجنساني بالكامل في استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشاريع منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب هو أمر حيوي لفعاليتها واستدامتها. ولا يقتصر الأمر على تقديم نظرة عامة مفصلة حول كيفية تأثير النوع الاجتماعي على التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، بل يقدم هذا الدليل أيضًا توصيات وأدوات السياسات لمساعدة الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون على دمج الوعي بالنوع الاجتماعي في عملهم لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

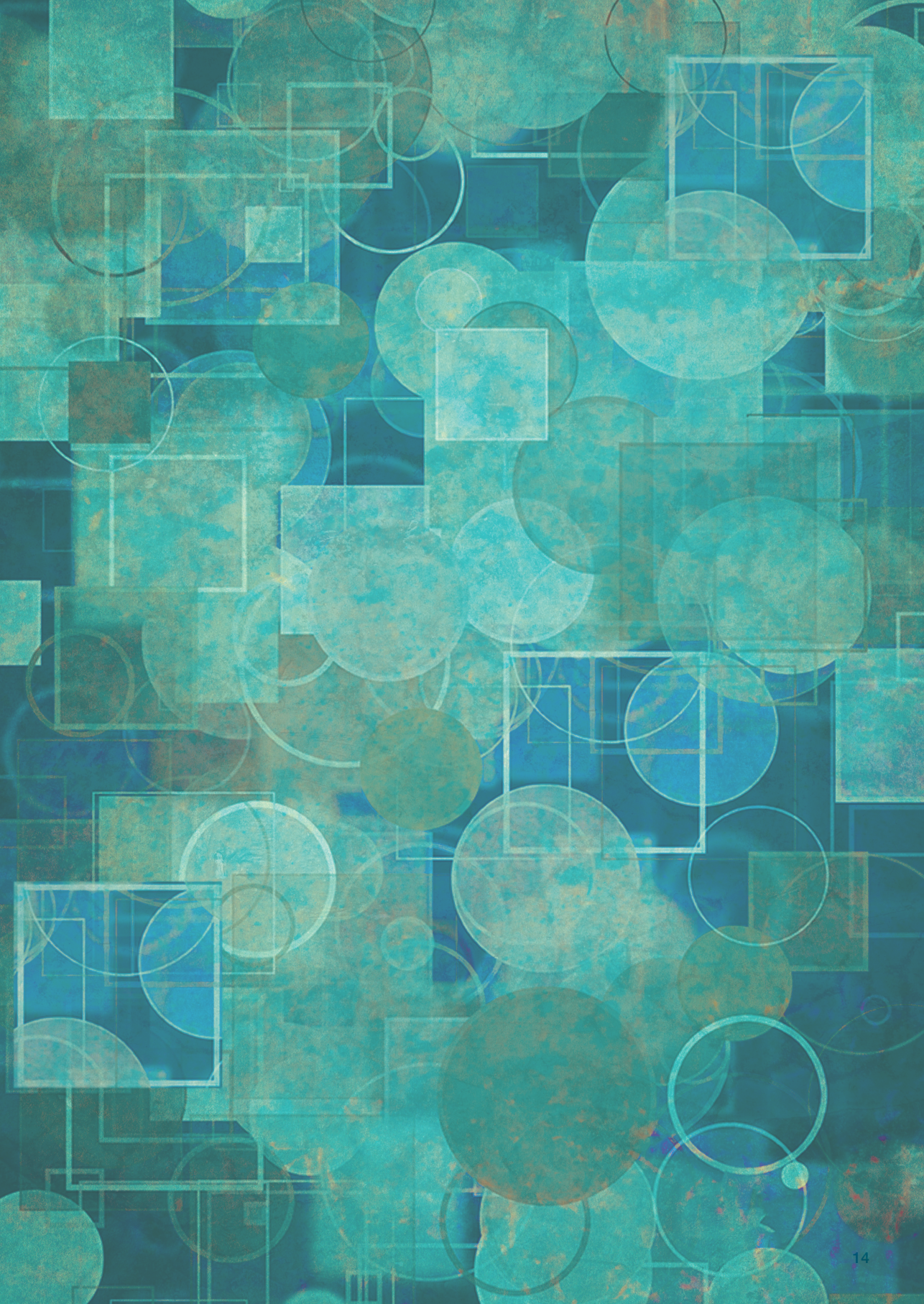

الفصل الأول: المصطلحات والتعاريف

1) تعاريف منع التطرف العنيف، ومكافحة التطرف العنيف، والتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

تعتبر مناقشة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تحديًا وذلك نظرًا لعدم وجود تعريف متفق عليه عالميًا. وحاولت الحكومات الوطنية وكذلك العديد من المنظمات على الصعيدين الدولي والإقليمي تصنيف هاتين الظاهرتين لغرض تجريمهما وكذلك لتصميم استراتيجيات وقائية فعالة.

الإرهاب

في حين أن تعريف الإرهاب هو موضوع نقاش بين الخبراء والحكومات على حد سواء وهناك اختلافات في التعريفات الوطنية، فإن الأمم المتحدة تشير في عدد من الأدوات الدولية إلى الإرهاب كمجموعة من الأعمال الإجرامية (مثل أخذ الرهائن[2] والقصف[3]، والهجمات على

2 الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 17 ديسمبر / كانون الأول 1979). متاح على:
https://treaties.un.org/doc/db/terrorism/english-18-5.pdf

3 الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 15 ديسمبر / كانون الأول 1997). متاح على:
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-9&chapter=18&clang=_en

متن الطائرات المدنية[4]) أو أنشطة الجماعات التي تعتبرها إرهابية مثل طالبان في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 لعام (1999)، والدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة في قرار مجلس الأمن رقم 2253 لعام (2015).

بالإضافة إلى ذلك، يصف قرار مجلس الأمن رقم 1566 لعام (2004) الغرض من الإرهاب بأنه «أعمال إجرامية بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين، بقصد القتل أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة، أو أخذ الرهائن، بغرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، أو لتخويف جماعة من السكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به، (...) ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبريرها بأية اعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عنصري أو عرقي أو ديني أو أي طابع آخر من هذا القبيل.»[5]

التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب

قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتطوير التعريف العملي التالي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب: «الراديكالية التي تؤدي إلى الإرهاب هي العملية الديناميكية التي يقوم بموجبها الفرد بقبول العنف الإرهابي باعتباره مجرى عمل ممكن وربما حتى شرعي. قد يؤدي هذا في النهاية ولكن ليس بالضرورة إلى دفع هذا الشخص إلى الدعوة للإرهاب أو الدفاع عنه أو الانخراط فيه.»[6]

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى بعض الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعريفاتها الخاصة للتطرف العنيف. حيث تصفه الحكومة الكندية بأنه «المعتقدات وتصرفات الأشخاص الذين يؤيدون أو يستخدمون العنف لتحقيق أهداف أيديولوجية أو دينية أو سياسية متطرفة.»[7]

ويعرّف مجلس وزراء ألبانيا الظاهرة بأنها «استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية»،[8] وتشير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى التطرف العنيف على أنه «الدعوة أو الانخراط أو التحضير أو دعم العنف الموجه عقائديًا أو المبرر بطريقة أخرى لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية.»[9]

4 اتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (14 سبتمبر / أيلول 1963). متاح على: https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/Conv1-english.pdf

5 قرار مجلس الأمن رقم 1566 (2004) متاح على: http://unscr.com/en/resolutions/doc/1566

6 الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2014)، ص. 15. متاح على: https://www.osce.org/secretariat/111438?download=true

7 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الراديكالية نحو العنف (حكومة كندا، مركز كندا لمشاركة المجتمع ومنع العنف، 2018)، ص. 7. متاح على: https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/ntnl-strtg-cntrng-rdclztn-vlnc/ntnl-strtg-cntrng-rdclztn-vlnc-en.pdf

8 الاستراتيجية الوطنية الألبانية، مكافحة التطرف العنيف (مجلس الوزراء لمجمهورية ألبانيا) ص. 5 متاح على: https://www.rcc.int/p-cve/download/docs/Albanian%20National%20Strategy%20on%20Countering%20Violent%20Extremism.pdf/eca873b0e6bd733938a73f957471a75c.pdf

9 استجابة التنمية للتطرف العنيف والتمرد: تطبيق المبادئ (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، سبتمبر / أيلول 2011)، ص 2. متاح على: http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pdacs400.pdf

تعريف التطرف العنيف هو جهد مستمر نظرا للطبيعة المتغيرة والتنوع الهائل من السياقات الفردية والاجتماعية، والدوافع والأهداف والميزات. من الممكن أن يكون الفرد أو الإيديولوجية متطرفًا ولكن غير عنيف. هذا هو الواقع الذي تحاول المجتمعات الديمقراطية التعايش معه ولكن التحدي هو عندما تعارض القيم مباشرة القيم الأساسية للديمقراطية. إذا ارتبط العنف بالنشاط المتطرف فإنه يتم التغلب على هذا الغموض بشكل واضح. من المهم أن نلاحظ أن أية أيديولوجية لديها قدرة على إنتاج أفراد متطرفين من السكان يلجؤون إلى العنف. ويشهد هذا مرة أخرى على حقيقة أن التطرف العنيف لا يرتبط بأية أيديولوجية أو دين واحد.

وبالتالي فإن التطرف العنيف هو فئة متميزة أوسع من «الإرهاب»، لأنه يشمل أيضًا العنف كأعمال الشغب ذات الدوافع السياسية وجرائم الكراهية، أو الإجراءات التي وإن كانت تعتبر إرهابية في طبيعتها من قبل البعض فإنها ليست محددة قانونا في حد ذاتها. ومن المهم أن نلاحظ أن الآراء المتطرفة والتطرفية وحدها ليست بالضرورة مشكلة. عند إضافة العنف كطريقة مبررة فإنه يغدو مشكلة أمنية.

منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

منع التطرف العنيف ومكافحة التطرف العنيف هما تعبيران يصفان وسائل معالجة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وغالبا ما يُستخدمان بالتبادل. ومع ذلك، فإن المنع يعني إيقاف المشاكل من التبلور، ويتطلب هذا معالجة الظروف المواتية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. تعني مكافحة التطرف العنيف تطبيق الاستراتيجيات والإجراءات التي تعمل على تفكيك السرد الإرهابي وتشجيع البدائل الصحية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين السابقين وإعادة إدماجهم.

وترى خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2015 لمنع التطرف العنيف مجموعة من التدابير الواسعة والمنهجية الموجهة نحو معالجة دوافع التطرف العنيف. تشدد على «معالجة الظروف المواتية للإرهاب» مع «ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب». وتؤكد خطة العمل على «إنشاء مجتمعات منفتحة ومنصفة وشاملة وتعددية، تستند إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان مع إتاحة الفرص الاقتصادية للجميع، وتمثل البديل الملموس والأكثر واقعية للتطرف العنيف (...)».[10]

بدورها تفهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكافحة التطرف العنيف على أنها «إجراءات استباقية لمواجهة الجهود التي يبذلها المتطرفون العنيفون لراديكالية أتباعهم وتجنيدهم وحشدهم للانخراط في أعمال عنيفة ومعالجة العوامل المحددة التي تسهل وتمكن تجنيد المتطرفين العنيفين والراديكالية نحو العنف».[11]

10 متاح على: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/674

11 دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية اللذين يؤديان إلى الإرهاب: التركيز على جنوب شرق أوروبا (منظمة الأمن التعاون في أوروبا، 2018) ص.6. متاح على: https://www.osce.org/secretariat/400241?download=true

2) تعبيرات الجندر (النوع الاجتماعي) والوعي الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

يشير **الجندر (النوع الاجتماعي)** إلى الخصائص والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون الشخص ذكرًا وأنثى وكذلك العلاقات وديناميات القوة بين النساء والرجال والفتيات والفتيان.

وعلى عكس الجنس البيولوجي يتم بناء هذه الصفات والفرص والعلاقات اجتماعياً وتعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. فهي ليست ثابتة ولكنها محددة بالسياق والوقت. يحدد النوع الاجتماعي ما هو متوقع، ومسموح به ومحط تقييم في المرأة أو الرجل في سياق معين. توجد في معظم المجتمعات اختلافات وأوجه عدم مساواة بين النساء والرجال في المسؤوليات المنوطة بهم والأنشطة التي يضطلعون بها، ووصولهم إلى الموارد والسيطرة عليها وكذلك فرصهم في اتخاذ القرارات.[12]

مبدأ المساواة بين الجنسين وحظر التمييز المقابل هما مبدآن أساسيان في القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن تعزيز المساواة بين الجنسين منصوص عليه في القرار البرلماني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رقم 638، وقد التزمت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجعل المساواة بين الجنسين جزءًا لا يتجزأ من سياساتها.[13]

هناك استراتيجيتان أساسيتان لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي **وهما رفع الوعي الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني**. ويشير الوعي بالنوع الاجتماعي إلى «القدرة على رؤية المجتمع من منظور أدوار الجنسين وفهم كيف أثر (يؤثر) ذلك على احتياجات النساء مقارنة باحتياجات الرجال».[14] تعميم مراعاة المنظور الجنساني» ينطوي على دمج المنظور الجنساني في إعداد وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات، والتدابير التنظيمية وبرامج الإنفاق، بهدف تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومكافحة التمييز «.[15]

12 http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions.htm

13 https://www.osce.org/pc/14713?download=true

14 إضفاء الطابع الجندري على الحوكمة الاقتصادية (صندوق الأمم المتحدة للمرأة – يونيفيم، السنة غير محددة). متاح على: http://www1.aucegypt.edu/src/engendering/definitions.html

15 المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين. متاح على: https://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/what-is-gender-mainstreaming

في سياق التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فإن التوعية الجندرية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني يسهمان بإبلاغ واستهداف أفضل للتدابير المتخذة لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب. ويجعلها هذا في نهاية المطاف أكثر فعالية. ما يعنيه هذا بشكل ملموس تم بيانه في الفصل الثاني من هذا الدليل. يتم تسليط الضوء على الدروس الأخرى المستفادة والممارسات الجيدة بشأن دمج الوعي بالنوع الاجتماعي والحساسية في العمل على منع ومكافحة التطرف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في الفصل الخامس.

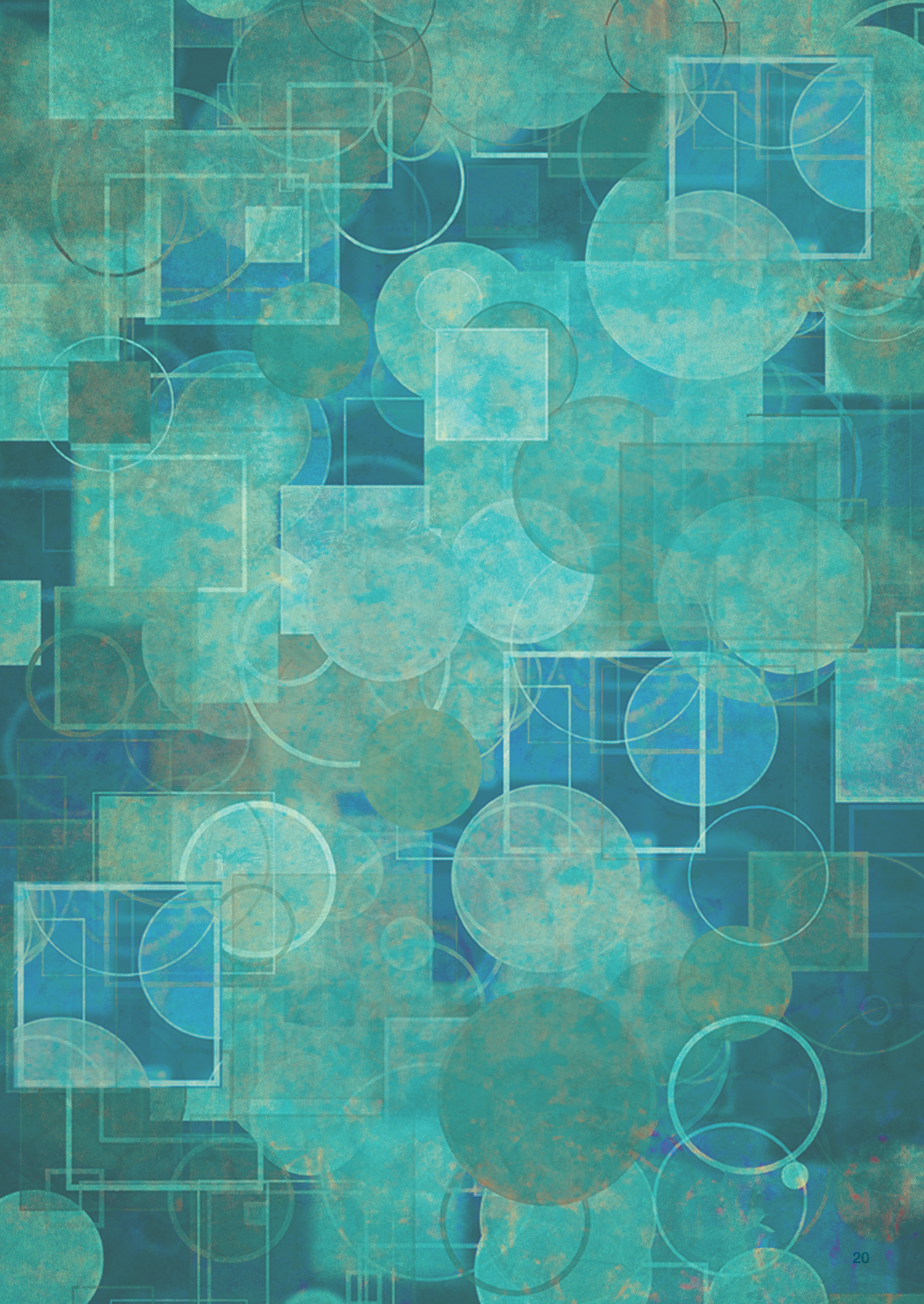

الفصل الثاني: لماذا يعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمراً مهماً في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ؟

1) التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب كتهديد أمني

لا تزال منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا معرضة للتهديدات الأمنية الناجمة عن النشاط الإرهابي والتطرف العنيف. وعلى وجه الخصوص، لا تزال أنشطة المنظمات المتطرفة العنيفة أو غيرها من أشكال الجماعات العنيفة في حالات عدم الاستقرار المستمر و/أو المظالم العرقية والطائفية المستمرة تشكل تهديدًا مستمرًا للمنطقة. تشكل الجماعات المتطرفة العنيفة

التي ما زالت تظهر في جميع أنحاء المنطقة مصدراً محتملاً لزيادة التعصب والعنف بدوافع أيديولوجية.

لقد شهدت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدداً كبيراً من الإصابات نتيجة للإرهاب. في عام 2016 وجدت قاعدة بيانات الإرهاب العالمية أن العديد من المجالات الرئيسية للنشاط الإرهابي تقع ضمن حدود الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: تركيا (1047 ضحية)، روسيا وآسيا الوسطى (1395 ضحية)، أوروبا الغربية (143 ضحية)، غرب البلقان (92 ضحية).[16]

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والإرهاب المتأثر فكريًا

يُعزى الكثير من الأعمال الإرهابية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل خاص إلى ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). في عام 2014 سيطرت هذه الجماعة على أراض في سوريا والعراق، ولكنها كانت تطمح إلى الوصول إلى نطاق عالمي عن طريق تجنيد أعضاء من خارج تلك المنطقة وجعل أتباعها ومؤيديها يرتكبون أعمال عنف في جميع أنحاء العالم.

وفي ذروة عملها في عامي 2014-2015 اجتذب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش إلى صفوفه حوالي 40000[17] من المقاتلين الإرهابيين الأجانب[18] من جميع أنحاء العالم. وقد كان عدد كبير منهم قادماً من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[19]. ومن المعتقد أن عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من دول الاتحاد السوفيتي السابق قد وصل ربما إلى 9000 مقاتل[20] مع أكثر من 1000 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جنوب القوقاز، وأكثر من 4000 مقاتل من بلدان آسيا الوسطى. علاوة على ذلك، قُدر أن حوالي 6000 شخص من أوروبا الغربية وأكثر من 400 من أمريكا الشمالية قد انضموا إلى صفوف داعش.[21]

وقد شكلت النساء نسبة كبيرة من بين هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأفراد المرتبطين بهم. وفقًا لدراسة أجريت عام 2018 من المركز الدولي لدراسة التطرف مثلت النساء 13 بالمئة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب لداعش أو المرتبطين بهم، وفي المتوسط 17 بالمئة

16 أنظر:
https://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?page=6&casualties_type&=casualties_max=®ion=7&count=100&expanded=no&charttype=line&chart=overtime&ob=CountryText&od=asc#results-table

17 تحدي عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم: وجهات نظر بحثية (المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، 2018)، ص. 4.

18 وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 2178، يتم تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب بأنهم الأفراد الذين يسافرون إلى دولة أخرى غير الدولة التي يقيمون فيها أو غير التي يحملون جنسيتها لغرض ارتكاب أو التخطيط أو الإعداد أو المشاركة في الأعمال الإرهابية أو توفير أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك فيما يتعلق بالنزاع المسلح. أنظر S/RES/2178 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2014).

19 ريتشارد باريت، ما وراء الخلافة: المقاتلون الأجانب وتهديد العائدين (مركز صوفان، 2017)، ص. 12-13.

20 المرجع نفسه، ص. 10.

21 ريتشارد باريت، ما وراء الخلافة: المقاتلون الأجانب وتهديد العائدين (مركز صوفان، 2017)، ص. 12-13.

من حوالي 20000 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قدموا من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[22]

بناءً على بيانات عامي 2014 و2015 ، كان هناك حوالي 1000 امرأة من آسيا الوسطى في مناطق قتال داعش في سوريا والعراق.[23] ووفقًا للبيانات التي جمعتها مؤسسات حكومة آسيا الوسطى، كان هناك أكثر من 150 كازاخستانية،[24] و200 طاجيكية، وما يصل إلى 500 امرأة أوزبكية[25] في صفوف داعش. في قيرغيزستان تظهر الدراسات أن النساء يشكلن ربع من يغادرون (المغادرين) للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.[26]

في حين أن عدد الإناث في صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من جنوب شرق أوروبا كان أقل بكثير (أنظر الجدول 1) فإنه يجب أن ينظر إلى هذه الأرقام بالمقارنة مع إجمالي السكان في هذه البلدان والتي تكون في بعض الحالات أقل من غيرها مقارنة ببلدان المنطقة.

الجدول 1. وسائل الإعلام والتقديرات التحليلية للمقاتلين الأجانب والمهاجرين إلى الدولة الإسلامية من غرب البلقان.

	المجموع التقديري	تقدير عدد النساء
ألبانيا	150 - 90	29-13
البوسنة والهرسك	340 - 192	36
كرواتيا	6-1	4-1
كوسوفو[27]	232 – 100	42
مقدونيا	146 - 12	1
الجبل الأسود	30 - 13	لا توجد بيانات
صربيا	350 - 50	1

المصدر: مركز بلغراد للسياسة الأمنية، بلغراد 2016

ويقدر المركز الدولي لدراسة الراديكالية أن النساء يمثلن 1023 من الأفراد المنتسبين إلى داعش من بين الأوروبيين الغربيين الذين سافروا إلى العراق وسوريا، أو 17 بالمئة من المجموع على النحو المذكور أعلاه.[28] في عام 2016 مثلت النساء 36 بالمئة من «الوحدة»[29] الفرنسية لدى داعش، 40 بالمئة من هولندا، و20 بالمئة من المسافرين من ألمانيا وفنلندا.[30]

شهدت منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في السنوات الأخيرة انخفاضاً في الإرهاب، ولكن التهديد الذي يواجه الدول المشاركة لا يزال قائماً. في حين سجلت منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأكملها نزولا واضحًا في عدد الأعمال الإرهابية الفتاكة المنجزة في عام 2017 مقارنة بالعام السابق، إلا أنه لما زالت هناك 61 ضحية في أوروبا الغربية و57 في

22 جوانا كوك وجينا فايل، من داعش إلى «الشتات»: تتبع المرأة والقصر من الدولة الإسلامية (كينجز كوليدج لندن: المركز الدولي لدراسة الراديكالية، 2018)، ص. 3-14.

23 أوران بوتوبيكوف، «نساء آسيا الوسطى على خط المواجهة في الجهاد» (الدبلوماسي، يناير / كانون الثاني 2017).

24 «استخبارات كازاخستان: 150 امرأة كازاخستانية عضو في الدولة الإسلامية» (إذاعة أوروبا الحرة/راديو ليبرتي، نوفمبر / تشرين الثاني 2014).

25 «أوزبكستان تكافح مع النساء اللواتي جندتهن الدولة الإسلامية في العراق والشام» (مكافحة الإرهاب اليوم، يونيو / حزيران 2015).

26 ماتاييفا، أي. «الراديكالية» والتطرف العنيف في قيرغيزستان. مجلة «أر أي يو سي»، المجلد 163، 2018، العدد 1. ص. 30-46. ص.34.

27 جميع الإشارات الواردة في هذا النص إلى كوسوفو سواء إلى الإقليم أو المؤسسات أو السكان، يجب أن تُفهم على أنها تمتثل امتثالًا تامًا لقرار مجلس الأمن الدولي 1244.

28 جوانا كوك وجينا فايل، من داعش إلى «الشتات»: تتبع المرأة والقصر من الدولة الإسلامية (كينجز كوليدج لندن: المركز الدولي لدراسة الراديكالية، 2018)، ص. 14.

29 المقاتلون الإرهابيون الأجانب: الاتجاهات والديناميات وردود السياسات (المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، 2016).

30 تقرير عن حالة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي واتجاهه لعام 2016 (يوروبول، 2016)، ص. 29.

تركيا و16 في روسيا وآسيا الوسطى.[31] يُعتقد أن الأعداد الهابطة ترجع بشكل أساسي إلى الخسائر الإقليمية لداعش في العراق وسوريا وتناقص تجنيدها.

نتيجة لهذه الخسائر الإقليمية زاد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من العراق وسوريا إلى موطنهم أو بلدان أطراف ثالثة في العديد من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[32] وسجل المركز الدولي لدراسة الراديكالية أن 7366 من الأفراد المرتبطين بداعش عادوا من العراق وسوريا إلى بلدانهم الأصلية (20 بالمئة) في عام 2018، أو يبدو أنهم في طور القيام بذلك. وعلى الصعيد العالمي كانت هناك 256 امرأة فقط (4 بالمئة) من إجمالي العائدين. 17 بالمئة من العائدين هم من القاصرين الذين يشكلون عددًا من التحديات للدول عند عودتهم، خاصة بالنسبة لأنظمة العدالة الجنائية.[33] ومن بين العائدين إلى أوروبا الغربية والشرقية شكلت النساء 8 بالمئة و5 بالمئة على التوالي.[34] تشير التقارير إلى أن العديد من النساء والأطفال الذين ما زالوا في سوريا والعراق يعيشون في معسكرات مليئة بزوجات وأبناء وبنات مقاتلي داعش الذين تقطعت بهم السبل، سواء أ كانوا ميتين أم محتجزين أم هربوا.[35] إطلاق سراحهم مشروط بقرارات سياسية تتعلق بإعادة توطينهم من قبل بلدانهم الأصلية.

وتباين مصير العائدين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. فقد مثل بعضهم ذكوراً وإناثاً أمام أنظمة العدالة الجنائية ذات الصلة في البلدان التي عادوا إليها ويواجهون المساءلة عن مساعدتهم أو انضمامهم إلى المنظمات المتطرفة العنيفة.

يبدو أن بعض العائدين قد تخلوا عن أيديولوجيتهم المتطرفة العنيفة لأسباب مختلفة، بما في ذلك خيبة الأمل بشأن الوعود التي قادتهم إلى الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وعدم تحقيق ثمارها. بالنسبة للآخرين لم تكن العودة إلى بلدهم الأصلي أو البلد الثالث مرادفًا لإعادة التأهيل أو التخلي عن الدوافع التي دفعتهم إلى المغادرة في الأصل. وقد يستمر هؤلاء الأفراد في تشكيل تهديد أمني حقيقي على هذه البلدان.[36] على سبيل المثال، هذا هو حال رشيد قاسم وهو مقاتل أجنبي إرهابي فرنسي ومجند لداعش، ودعم عددًا من الهجمات ومحاولات الهجوم في فرنسا.[37] في الواقع لم تقم جميع الحكومات في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا «بالمطالبة» بمواطنيها خشية أن يقوموا بنشر أيديولوجية عنيفة في الداخل.

وعلى الرغم من أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والشبكات الإرهابية الأجنبية لا تزال تشكل تهديداً فيما يتعلق بالعنف المحتمل وإلهاماً للآخرين، فإن غالبية الهجمات التي استلهمت داعش في عام 2017 نفذت من قبل ما يسمى بالإرهابيين «المحليين» الذين تطرفوا في دول إقامتهم ولم يسافروا إلى الخارج للانضمام إلى جماعة إرهابية. يتعارض هذا في كثير من

31 قاعدة بيانات الهجمات الإرهابية 01 يناير / كانون الثاني 2017 - 31 ديسمبر / كانون الأول 2017 («إي أس أر أي، 2017). متاح على: https:// year=2017؟/storymaps.esri.com/stories/terrorist-attacks .

32 S/2017/35 - التقرير التاسع عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات المقدم عملًا بالقرار 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة والكيانات والأفراد المرتبطين بها (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2017)، الفقرة 9.

33 جوانا كوك وجينا فايل، من داعش إلى «الشتات»: تتبع المرأة والقصر من الدولة الإسلامية (كينجز كوليدج لندن: المركز الدولي لدراسة الراديكالية، 2018)، ص. 3.

34 المرجع نفسه، ص. 15.

35 آروتونيان، العائدون من الدولة الإسلامية في العراق والشام يجلبون الأمل والخوف إلى الشيشان (المجموعة الدولية للأزمات، 2018).

36 بيمان، ماذا يحدث عندما ينتقل الدولة الإسلامية في العراق والشام تحت الأرض؟ (معهد بروكينغز، 2018).

37 S/2017/35 - التقرير التاسع عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد العقوبات المقدم عملًا بالقرار 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة والكيانات والأفراد المرتبطين بها (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2017)، الفقرة 6.

الأحيان مع المعتقدات الشعبية ولا سيما كما تقدمه بعض القوى السياسية المستقطبة. إن هؤلاء الممثلين الوحيدين والأشخاص الذين لا تربطهم صلات مباشرة بداعش أو أي منظمة إرهابية أخرى، هم الذين قد يمثلون أحد أصعب التهديدات للكشف عنها من قبل سلطات إنفاذ القانون.[38]

ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش فقد أرضه، إلا أن جاذبيته الإيديولوجية ما زالت موجودة. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن 16 بالمئة فقط من الهجمات أو محاولات الهجوم في الاتحاد الأوروبي بعام 2017 كانت مستوحاة من داعش، إلا أنها كانت تمثل أكبر عدد من القتلى.[39] إن الهجمات المتكررة التي تعترف بمسؤوليتها هذه الجماعة بعد فترة طويلة من ضياع أراضيها الشاسعة، تثبت أنها لا تزال قادرة على جذب الدعم ومواصلة عملياتها. من المهم أيضًا أن نلاحظ أن الإيديولوجيات باقية بعد رحيل المبدعين. وبالتالي لا يمكن أن تكون القوة النارية العسكرية هي السلاح الوحيد المستخدم لمكافحة العنف بدوافع أيديولوجية. في حين أن التعبئة الأمنية والنهج العسكرية يمكن أن تعالج أعراض التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب إلا أنها لا تزيل أسبابها الجذرية. بدلاً من ذلك تتطلب النهج الوقائية الفعالة النظر في العوامل التي تؤدي بالشباب والشابات إلى قبول العنف كوسيلة لتحقيق الغاية.

إرهاب اليمين المتطرف والإرهاب اليساري

أدى المناخ السياسي المتغير في العديد من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى زيادة المخاوف بشأن التهديدات الأمنية الناجمة عن أشكال الحركات المتطرفة العنيفة غير تلك التي أوحت أو ترتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش أو الجماعات ذات الأيديولوجيات المماثلة.

وفي جميع أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا وخارجها انتشر الخطاب المستقطب عن طريق الحركات التي تزداد في كراهية الأجانب. وجدت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (يوروبول) أن هذا قد وفر الوقود لـ «طيف اليمين المتطرف العنيف».[40] نظرًا لزيادة تدفقات الهجرة من مناطق النزاع خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن جاذبية هذا النوع من الخطابة تتزايد، خاصةً عندما يتم تقديمها في حزمة سياسية شعبوية.

وزادت الهجمات المستوحاة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والتي تشنها الجماعات والأفراد من جميع أنحاء العالم من خوف الجمهور، كذلك فعلت فكرة أن أزمة اللاجئين والمهاجرين تشكل تهديدًا أمنيًا وشيكًا. على سبيل المثال، سادت الأحزاب السياسية التي تزعم أن المهاجرين يستغلون دولة الرفاهية الأوروبية[41] أو يقوضون «طريقة الحياة

38 تقرير الاتحاد الأوروبي عن الإرهاب واتجاهه لعام 2018 (يوروبول، 2018)، ص. 6.

39 المرجع نفسه، ص. 9.

40 المرجع نفسه، ص. 7.

41 راجع ماك كي، «خيرت فيلدرز من اليمين المتطرف يدعو المهاجرين المغاربة «حثالة»»، (الغارديان، فبراير / شباط 2017)؛ وارن، «مارين لوبان تسمي الهجرة «تهديدا» للقيم الفرنسية»، (اكسبرس، مارس / آذار 2018).

الأوروبية»[42] أو يشكلون تهديدًا أمنيًا مباشرًا للسكان المحليين[43] في أكشاك الاقتراع في العديد من البلدان. ويبدو أن التطرف اليميني العنيف في الولايات المتحدة آخذ في الازدياد.[44]

وتحظى الحركات القومية بما فيها الحركات العنيفة بدعم شعبي، وهو أمر لم يكن مرئيًا في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ظهرت في السنوات الأخيرة شروخ عميقة في المجتمعات في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي غالباً ما تنطوي على خطاب الكراهية والعنف المتطرف الموجه إلى المهاجرين أو الأقليات العرقية أو القومية أو الدينية. في بعض الحالات تم إثارة الخطاب السياسي وسياسة الهوية من قبل الأحزاب السياسية السائدة.

وأعطى هذا الاتجاه الجديد زخماً للجماعات المتطرفة العنيفة التي عاودت الظهور بعد عقود من اعتبارها حركات هامشية غير ذات صلة. وهي تكتسب الآن مجموعات أوسع من المتابعين وهم أكثر انفتاحًا حول دوافعها وأهدافها الإيديولوجية.[45] يمكن ملاحظة مدى انتشار العقليات المتطرفة العنيفة من خلال زيادة حضور الأحداث مثل الحفلات الموسيقية والمسيرات التي ينظمها هذا النوع من المجموعات. على سبيل المثال، شارك في مظاهرة قومية نظمها في وارسو معسكر الراديكاليين القوميين في يوم استقلال بولندا عام 2017 حسب التقارير ما يقرب من 60000 مشارك من مختلف أنحاء أوروبا. تم حظر التجمع في عام 2018.[46]

في حين أن التطرف اليميني العنيف كان يُنظر إليه تقليديًا على أنه مشكلة تنتشر بين الرجال (الشباب)، فإن النساء يلعبن أيضًا أدوارًا رئيسية في هذه الحركات. في الحركات اليمينية المتطرفة كانت النساء وما زلن أعضاء فاعلين وداعمين. ومع ذلك فهن غالبًا ما يكن أقل نشاطًا في أنشطتهن وبالتالي يصعب تحديد أعدادهن. ويستدعي هذا البحث الذي يركز على النوع الاجتماعي.

وكشفت دراسة عن مشاركة المرأة في النازية الجديدة وغيرها من أشكال الجماعات المتطرفة اليمينية في ألمانيا أن هناك زيادة في «عدد النساء الناشطات في اليمين المتطرف وكذلك زيادة في عدد مجموعات نسائية بالمشهد اليميني المتطرف. كما توسعت الأدوار والمواقف المحتملة التي يمكن أن تضطلع بها النساء: من الناشطين ومقاتلي الشوارع وزعماء العصابات إلى السياسيين في الحكومة المحلية ومن منسقي المظاهرات إلى نشطاء الإنترنت.»[47] وهذا يعكس الدراسات الأخرى التي كُتبت حول هذا الموضوع.[48]

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الإرهاب اليساري يمثل تهديدًا مستمرًا في عدد قليل من الدول الرئيسية المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وجدت اليوروبول أنه في عام 2017 كانت 12 بالمئة من الهجمات الفاشلة والمكتملة في الاتحاد الأوروبي يسارية بطبيعتها.[49] في

42 ديردن، «حظر البوركيني: لماذا تقوم فرنسا باعتقال النساء المسلمات بسبب ارتداء ملابس السباحة لكامل الجسم، ولماذا الناس غاضبون جدا؟» (اندبندنت، أبريل / نيسان 2016).

43 على سبيل المثال، تم ارتكاب الهجوم في برلين على أسواق عيد الميلاد في عام 2016 من قبل طالب للجوء.

44 سيث جي. جونز، صعود تطرف اليمين المتطرف في الولايات المتحدة (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2018). راجع أيضًا: http://time.com/5249811/neo-nazis-burn-swastika-georgia/

45 أنظر على سبيل المثال: جراي، «أحرق النازيون الجدد الصليب المعقوف بعد تجمعهم في جورجيا» (تايم، أبريل / نيسان 2018).

46 «حظر مسيرة يوم الاستقلال البولندي للقوميين في وارسو» (بي بي سي نيوز، نوفمبر / تشرين الثاني 2018).

47 تجاهل وتقليل: النساء في الجماعات اليمينية المتطرفة (مؤسسة أماديو أنطونيو)، ص. 3.

48 كلير بروفوست ولارا وايت، «لماذا تنضم النساء إلى الحركات اليمينية المتطرفة ولماذا فوجئنا؟» (OpenDemocracy.net، يناير / كانون الثاني 2018).

49 تقرير الاتحاد الأوروبي عن الإرهاب واتجاهه لعام 2018 (يوروبول، 2018)، ص. 9.

الاتحاد الأوروبي شهد عام 2017 زيادة طفيفة عن العام السابق في عمليات اعتقال المشتبه في أنهم إرهابيون يساريون.[50] غالبًا ما يكون هدف هذا النوع من الإرهاب هو المباني الحكومية ويؤدي إلى الاضطرابات المدنية أكثر من العنف ضد الأفراد والجماعات.

العوامل المحتملة التي تفضي إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

يتعين على الحكومات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني اتخاذ إجراءات حاسمة لتجنب ما يدفع الأفراد للقيام برحلات إلى ساحات القتال الأجنبية أو لشن هجمات إرهابية في الداخل. وهذا يشمل معالجة كيفية استخدام نقاط الضعف والتي غالبًا ما تكون خاصة بالنوع الاجتماعي من قبل المنظمات المتطرفة العنيفة لاستفزاز الشباب والشابات للانضمام إلى مجموعاتهم.

لقد أُحتج بأنه لا يوجد طريق وحيد للراديكالية يؤدي إلى التطرف العنيف والإرهاب.[51] هذا هو السبب في أن كل حالة من حالات التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب يجب أن تُرى كنتيجة لمجموعة فريدة من المسارات الشخصية والخلفية النفسية لشخص معين والبيئة (ربما المواتية) التي يعيش فيها هذا الفرد. نظمت شبكة التوعية بالراديكالية في المفوضية الأوروبية العوامل التي توجه التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب إلى المجموعات التالية:

- **العوامل الاجتماعية والنفسية الفردية:** ويشمل ذلك المظالم والعواطف مثل الاغتراب والاستبعاد؛ الغضب والإحباط؛ شعور قوي بالظلم؛ مشاعر الذل؛ نظرة جامدة للعالم. الميل إلى إساءة تفسير المواقف؛ نظريات المؤامرة؛ شعور الضحية؛ نقاط الضعف الشخصية. و/أو الذين يعيشون في معارضة للأعراف الثقافية السائدة.

- **العوامل الاجتماعية:** ويشمل ذلك العوامل المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي؛ الوصم والتهميش والتمييز (حقيقي أو متصور)؛ محدودية الحراك الاجتماعي؛ محدودية فرص التعليم أو العمل؛ عنصر النزوح؛ الإجرام. و/أو عدم وجود تماسك اجتماعي واستبعاد ذاتي.

- **العوامل السياسية:** ويشمل ذلك المظالم الموضوعة حول الضحية نتيجة لإجراءات أو تقاعس الحكومة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. ترتبط هذه العوامل بإحساس قوي بالعزلة والظلم. على سبيل المثال، الإحساس بعدم تمثيل القيادة السياسية والشرطة، وغالبًا ما يعززها كراهية الأجانب والتمييز والتهميش.

- **الأبعاد الإيديولوجية و»الدينية»:** يشير ذلك إلى الانضمام إلى جماعة متطرفة عنيفة بسبب الإيمان بواجب مقدس أو مهمة تاريخية أو نبوءة نهاية العالم و/أو كوسيلة لتحقيق الانتقام أو الخلاص. ويمكن أن تؤثر بعض المعايير الدينية على كيفية نظر الرجال والنساء إلى أدوارهم في المجتمعات والهياكل الأسرية، والتي يمكن أن يكون لها تأثير أيضًا.

50 المرجع نفسه، ص. 48.

51 ورقة مناقشة | الأسباب الجذرية للراديكالية في أوروبا وكومنولث الدول المستقلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

- **أزمة الثقافة والهوية:** يتعلق ذلك بالتهميش الثقافي الذي يمكن أن يؤدي إلى العزلة في المجتمعات. على سبيل المثال، يفتقر بعض مهاجري الجيل الثاني في أوروبا الغربية في بعض الأحيان إلى الشعور بالانتماء ولا يشعرون بأي جزء من «الوطن» الجديد ولا بالدولة التي ترك والداهم وراءهم.

- **الصدمات وآليات أخرى:** وهذا ينطوي على صدمة نفسية. يمكن أن تكون تجربة مباشرة أو من الآباء الذين يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة أو غيرها من المشاكل النفسية المعقدة.

- **ديناميات المجموعة:** ويشمل ذلك جوانب مثل الانبهار بزعيم كاريزمي؛ علاقات الصداقة والقرابة الموجودة مسبقًا؛ التنشئة الاجتماعية. والعزل النفس؛ استقطاب السلوك والعناصر المضادة للثقافة؛ البحث عن شعور بالانتماء لا يمكن العثور عليه في المجتمع السائد؛ أو ربط الآخرين الذين يشاركونهم احتياجات أو مطالب مماثلة. على سبيل المثال، يميل الرجال الذين يرغبون في الوصول إلى الأسلحة واستخدامها في بعض الأحيان إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وجدت إحدى الدراسات أن «التطرف ينشأ جزئيًا عندما تعزز العضوية في المجموعة المثل العليا الراسخة، وتندمج هوية الفرد مع هوية المجموعة».

- **الجاذبون للراديكالية/المستدرجون:** ويشمل ذلك التعرض لوعظ الكراهية وأولئك الذين يفترسون على نقاط ضعف الناس وتظلماتهم، ويوجهون المجندين إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب من خلال أساليب مثل الإقناع والضغط والتلاعب.

- **وسائل التواصل الاجتماعي:** يوفر الاتصال والمشاركة الافتراضية وغرفة صدى للآراء المتطرفة التي تشاطرها الرأي. يمكن للإنترنت تسريع عملية التطرف وزيادة فرص «التطرف الذاتي».[52]

لا يوجد طريق واضح للإرهاب ولا توجد مجموعة ثابتة من العوامل التي تقود التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. كل حالة من حالات التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تنتج عن مزيج فريد من العوامل الفردية. وقد أوضحت الدراسات التي أجراها المركز الدولي لمكافحة الإرهاب[53] ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[54] ومجلس أوروبا[55] أيضًا أسبابًا للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وفقًا لما ذكره المقاتلون الإرهابيون الأجانب (ذكورًا وإناثًا) من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشملت هذه:

- الشعور بالوحدة والعزلة، بما في ذلك الارتباك بشأن هوية الفرد وعدم اليقين بالانتماء داخل الهياكل الرئيسية أو المجتمعية وهو وضع يعاني منه أحيانًا مهاجرون من الجيل الثاني في البلدان المضيفة في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية؛ تواجه غالبية السكان زيادة في تدفق المهاجرين واللاجئين؛ مهاجرون من آسيا الوسطى يعانون من التمييز في روسيا وتركيا؛ المجتمعات المحافظة في بعض البلدان التي تقيد الاستقلال المالي والتنقل ووكالة المرأة؛

52 وثيقة ران: الأسباب الجذرية للتطرف العنيف (رانستورب، شبكة الوعي بالراديكالية، المفوضية الأوروبية، 2016).

53 بوتين وآخرون، ظاهرة المقاتلين الأجانب في الاتحاد الأوروبي: الملامح والتهديدات والسياسات (لاهاي: المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، 2016).

54 السعيد وباريت، تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، 2017).

55 لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب، أدوار النساء في داعش: وثيقة مناقشة (مجلس أوروبا، 2016).

ومجتمعات ليبرالية ذات مساواة أعلى بين الجنسين يشعر فيها الرجال بالترهيب من خلال استقلال المرأة، كما تجسده حركة «العزوبة غير الطوعية» (إنسيل).[56]

- الاعتقاد بأن مجتمع الفرد معرض لخطر العنف أو الاضطهاد، بما في ذلك كراهية الأجانب والتنميط ضد السكان المسلمين في أوروبا وأمريكا الشمالية أو التهديد المتصور للأمن و»طريقة الحياة» المحلية عندما يستقر المهاجرون من مختلف الخلفيات الثقافية والدينية في المدن الأوروبية. تم التعبير عن أفكار من هذا النوع في البيان المعنون «2083: إعلان استقلال أوروبي» الصادر عن أنديرس بريفيك، مرتكب الهجمات الإرهابية في النرويج عام 2011.

- المظالم المتعلقة بالتمييز والاضطهاد من قبل خدمات الدولة و/أو عدم المساواة في الوصول إليها. يمكن أن يشمل ذلك تحديد هوية المشتبه في أنهم إرهابيون من خلال تطبيق القانون على أساس العرق في أعقاب الهجمات الإرهابية في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات إنفاذ القانون؛ أو الاعتقاد بأن الأمن والوصول إلى العدالة مختلفان بين الرجال والنساء.

- الغضب من فشل الدولة على المستوى الدولي. على سبيل المثال، الإحباط من عدم وجود تحرك دولي رداً على اضطهاد المسلمين أو الإحباط بسبب القرارات الرسمية لقبول حصص المهاجرين من الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية.

وتشمل العوامل المذكورة أعلاه عناصر من تجارب الحياة السلبية وكذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية ساهمت في «دفع» الرجال والنساء نحو الأيديولوجيات المتطرفة.

2) المنع الفعال وتدابير الاستجابة

يكشف تعقيد العوامل المؤدية إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب عن الحاجة إلى استراتيجيات وقائية شاملة واستراتيجيات مصممة وفقًا للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. وهناك العديد من المجالات ذات الصلة المشاركة في تطوير مثل هذه الاستراتيجيات، بما في ذلك الأمن والحكم الرشيد ومنع النزاعات والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاركة الشباب والتواصل.[57]

بالنظر إلى أن العوامل التي تؤدي إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أو تهيئ الظروف المؤدية إليهما تؤثر على الرجال والفتيان بشكل مختلف عن النساء والفتيات (أنظر الفصل الثالث، القسم 1، أدناه) فمن المهم أيضًا لاستراتيجيات منع ومكافحة التطرف

56 «العزوبة غير الطوعية» والمعروفة باسم «إنسيل»، تشير إلى الرجال الذين يعتقدون نتيجة لأسباب خارجة عن إرادتهم بأن مصيرهم هو البقاء عازبين. العازبون غير الطوعيون يلومون النساء لعدم قدرتهم على إيجاد الشركاء الجنسيين، و هذا مرتبط بمشاعر كراهية الذات، وانخفاض تقدير الذات، والغضب اتجاه الآخرين.

57 خطة العمل لمنع التطرف العنيف: تقرير الأمين العام (الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، A/70/674).

العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، من أجل أن تكون فعالة ومستدامة، أن تتضمن التحليل الجندري والوعي الشامل بالنوع الاجتماعي. يجب أن تُصمم هذه الاستراتيجيات على وجه التحديد بطريقة تعكس الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع بأسره، مع مراعاة الاختلافات الجنسانية الكثيرة القائمة.

ولمعالجة العوامل التي لا تعد ولا تحصى وتقود إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فإنه يجب أن تركز الأساليب التي تهدف إلى منعها ومواجهتها على بناء مجتمعات شاملة ومتسامحة. يمكن للمبادرات التي اتخذتها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية دعم المجتمعات الشاملة من خلال تعزيز المشاركة الواسعة في العمليات السياسية و/أو السلام والأمن، وكذلك من خلال معالجة التهميش والتمييز.

كذلك يمكن أن تكون حملات التوعية المراعية للاعتبارات الجنسانية والمصممة خصيصاً للرجال والنساء المعرضين لخطر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ذات فعالية، وهي حملات تطلعهم على مختلف جوانب الدعاية المتطرفة. لفهم التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والاستجابة بشكل كاف لاحتياجات أولئك الذين يشعرون بالظلم في المجتمع والجوانب التي يمكن أن يكون لها تأثير على الوقاية، فإنه من المهم بناء وتعزيز الحوار مع وبين ممثلي الشباب والقادة الدينيين والجماعات النسائية والأخصائيين الاجتماعيين والمربين، والآباء والأشخاص الذين ليسوا جزءا من المنظمات الرسمية وإنفاذ القانون.

وفي النهاية ستتطلب النهج الوقائية الفعالة إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الدولة (هياكل الحكم ومقدمي الخدمات)، والمجتمع المدني (العاملين الاجتماعيين والخط الأمامي والمعلمين والموجهين)، والأسر والأقران داخل المجتمع، والقطاع الخاص (بما في ذلك مزودي خدمة الانترنت/الاتصالات والشركات المحلية). قد يساعد تقديم برامج الشرطة المجتمعية التي يشارك فيها كل من ضباط الشرطة من الذكور والإناث في حوار مع المجتمعات حول المسائل المحلية، في تحديد النقاط الساخنة للتطرف وتتبع الاتجاهات المحلية، وسد الفجوة بين الدولة والمواطنين للمساعدة في اكتشاف ومنع الجريمة والعنف بما في ذلك التطرف العنيف.

إن مكون الدولة الذي تشاهده المجتمعات وتتفاعل معه في أغلب الأحيان هو تطبيق القانون. يلعب تطبيق القانون دورًا مهمًا بشكل خاص في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. يمكن للمظالم الناتجة عن انتهاكات تطبيق القانون أو على نطاق أوسع الانتهاكات التي يرتكبها قطاع الأمن أو الفساد المؤسسي أن تولد ظروفًا تفضي إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وهذا يعيق الفعالية الكلية لقطاع الأمن لمنع هذا التهديد ومواجهته.

إذا تعرضت بعض المجتمعات وخاصة السكان المهمشين للتمييز أو التنميط أو إساءة المعاملة من قبل سلطات إنفاذ القانون، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية في مكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. إذا لم تولد الشرطة ثقة جميع السكان فإن أفراد الأقليات والمجتمعات قد يعانون من التمييز بحكم الواقع، حيث يتم معاملتهم بطريقة أقل تفضيلًا أو

حصراً أو بشكل أساسي اعتمادا على عوامل مثل العرق أو الجنس أو العمر أو الإعاقة أو الأصل الإثني.[58]

هناك عدد من الدراسات البحثية والتقييمات التي تبرز تأثير التجارب السلبية في تطبيق القانون على المجتمعات والقدرة الناتجة أو عدم قدرة قوات الشرطة على مواجهة التهديدات الأمنية.[59] في عام 2009 وجد تقييم لدوافع التطرف العنيف التي أعدتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أن المعاملة الوحشية والمهينة على أيدي الشرطة هي محرك غير مباشر للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.[60]

في حين أنه من الأهمية بمكان أن يقوم تطبيق القانون وخاصة الشرطة المحلية بدور نشط في منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فإنه يجب على الدولة ضمان المساءلة والإشراف على أعمال الشرطة. يجب أن يضمن إنفاذ القانون في عملية التعرف على التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ومعالجتهما بأن أعماله لا تغذي الظاهرة.

وضمان أن تكون خدمة الشرطة متنوعة وممثلة للسكان المحليين تساعد في الحفاظ على المصداقية. إن التكوين الشامل لقوة الشرطة بما في ذلك الرجال والنساء الذين يرتدون الزي الرسمي والذين يمثلون الأقليات الدينية والإثنية والعرقية، قد يساعد في بناء الثقة بين سلطات إنفاذ القانون والمجتمعات. ويبدو أنه يمكن لقوى أكثر شمولية أن تتعامل بشكل أفضل مع المظالم الحالية من خلال إنفاذ القانون، حيث تقلل من الظروف المواتية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. ومع ذلك، إذا كانت هيئات إنفاذ القانون تفتقر إلى التنوع وتمثيل مجتمعاتها، فهذا عامل غالباً ما يعيق فعاليتها.

وكما سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع يتمثل أحد العناصر الرئيسية لبناء قوات الشرطة الشاملة في ضمان تمثيل المرأة بشكل حقيقي. إن إشراك المرأة في إنفاذ القانون وخاصة في المناصب القيادية، يضمن أن هذه القوى تمثل السكان المحميين بها. وقد أظهرت الأبحاث أن هذا الإدماج يعزز قدرة هذه القوى على الوصول إلى المجتمعات المهمشة وبناء الثقة.[61] أولئك الذين يتعرضون لخطر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والرجال والنساء «المعرضين لخطر الراديكالية» غالباً ما يكونون على اتصال بالقانون؛ يجب أن يكون قطاع العدالة الجنائية قادرًا على اكتشاف العلامات المبكرة لهذا الخطر قبل أن يصبح سلوك هؤلاء الأشخاص إجرامياً. علاوة على ذلك، يجب أن تفهم الديناميات الجندرية المرتبطة بالراديكالية والتطرف العنيف وأن توفر استجابات تراعي الفوارق بين الجنسين، وكذلك لتفعيل آليات الوقاية المتاحة مثل الإحالة إلى خدمات المواجهة والخدمات التعليمية أو الاجتماعية أو التعاون معها.

58 كتيب عن القانون الأوروبي لعدم التمييز - طبعة 2018 (وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، 2018).

59 أنظر على سبيل المثال تلك التي تم تسليط الضوء عليها في: سعيد وبيترز، تعزيز أطر السياسة الشاملة لمكافحة التطرف العنيف: ربط النظرية والتطبيق: دراسة حالة شرطيات باكستانيات (معهد جورج تاون للنساء، السلام والأمن والأمن الشامل، 2017)، ص. 6-7.

60 ديبواه وكارتر، دليل لمحركات التطرف العنيف (إدارة النظم الدولية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2009)، ص. 31.

61 بيترز وسعيد، تعزيز أطر السياسة الشاملة لمكافحة التطرف العنيف: ربط النظرية والتطبيق: دراسة حالة شرطيات باكستانيات (معهد جورج تاون للنساء، السلام والأمن والأمن الشامل، 2017)، ص 6 - 8.

3) المتطلبات التشريعية ومتطلبات السياسات للوقاية القائمة على النوع الاجتماعي والتصدي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

مع ارتفاع الأطر السياسية والمبادرات البرنامجية التي تستهدف منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب زاد التركيز على الحاجة إلى دمج المنظور الجنساني لضمان العمل التشغيلي الفعال وتجنب النقاط العمياء. ويشمل ذلك تعزيز مشاركة المرأة في هذه الجهود لضمان فعاليتها واستدامتها وحماية حقوق المرأة وتعزيزها.

وقد أقر عدد من الهيئات الدولية والإقليمية بضرورة الوقاية على أساس النوع الاجتماعي وإدماج المرأة في مكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. تلجأ الحركات المتطرفة العنيفة إلى استخدام القوالب النمطية الجنسانية وقواعدها في دعايتها[62] بغرض تعزيز التجنيد، وهو عامل يتم تجاهله أحيانًا في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. ولكي تكون استراتيجيات منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وسياساتها وبرامجها أكثر فعالية، فإنه من اللازم القيام بتحليلات جنسانية. وهذا يشمل جمع المعرفة حول تجارب الرجال والأولاد الذين واجهوا جهود التجنيد في المنظمات المتطرفة العنيفة. يجب أن يأخذ إنفاذ القانون إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى في فضاء منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في الاعتبار مدى انتشار الذكورة السامة التي تُستخدم غالبًا للترويج لصورة نمطية ولكنها مرغوبة لحياة الرجال، حياة يمكن لها ظاهريًا أن تكون فقط من خلال الانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة.

واعترفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بضرورة مراعاة نوع الجنس في عدد من الإعلانات التي وافقت عليها الدول المشاركة فيها. وعلى وجه الخصوص تبنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة من خلال إعلان المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رقم 15/4 بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والذي اعتمد في بلغراد في ديسمبر / كانون الأول 2015. يعترف الإعلان بأن قرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015) يدعو الدول إلى زيادة تكامل برامجها بشأن المرأة، والسلام والأمن، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى انتشار الإرهاب.

62 لحود، تمكين أو إخضاع: تحليل الرسائل الجنسانية للدولة الإسلامية في العراق والشام (الأمم المتحدة للمرأة، 2018).

يدعو الإعلان الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى «مراعاة المنظور الجنساني في جهودها لمكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، مع التركيز على تمكين المرأة ومشاركة النساء والرجال في هذه الجهود». وقد تم التأكيد مرة أخرى على دور المرأة في منع التطرف العنيف في إعلان المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في ديسمبر / كانون الأول 2016 بشأن تعزيز جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الإرهاب ومكافحته.[63] كما دعا إعلان برلين الصادر عن الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن تعزيز النهوض بالمرأة بما في ذلك في مؤسسات القطاع الأمني.[64]

بالإضافة إلى ذلك، أقرت العديد من قرارات الأمم المتحدة ووثائقها بأهمية زيادة إشراك المرأة وتقويتها في الأبعاد الجنسانية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. يبرز قرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الذي اعتُمد في يونيو / حزيران 2018 الدور الهام للمرأة في مكافحة التطرف العنيف والحاجة إلى دمج التحليلات الجنسانية في البرامج الرامية إلى معالجة دوافع الراديكالية.

ومنذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام 2006 اعتمدت الأمم المتحدة عدداً من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تبرز أهمية دمج المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب.[65] يتم دعم هذه القرارات بسنوات من البحث الذي يوضح الدور الهام الذي تلعبه المرأة في تعزيز فعالية استراتيجيات وعمليات منع نشوب النزاعات وحلها على المدى الطويل. كما أنها تفسر نطاق الأدوار التي لعبتها النساء في التطرف العنيف سواء كان ذلك في منعه أو دعمه، أو كضحايا للإرهاب. كما فحصت التلاعب الإستراتيجي بالمعايير والقوالب النمطية الجنسانية من قبل المنظمات المتطرفة العنيفة.

وعلاوة على ذلك، يؤكد عدد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن على أهمية مواءمة الجهود المبذولة لمواجهة التطرف العنيف مع الجهود المبذولة لتعزيز إشراك المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة البناء. في عام 2015 تبنى مجلس الأمن الدولي قرارات هامة تعكس أهمية إشراك النساء والشباب في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. يدعو قرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015) إلى زيادة دمج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في مكافحة الإرهاب وتدابير مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك من خلال «دمج مشاركة المرأة والقيادة والتمكين» في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.[66]

وتعترف الدعوة إلى مواءمة جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وجهود منع ومكافحة التطرف

63 إعلان بشأن تعزيز جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الإرهاب ومكافحته (المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ديسمبر / كانون الأول 2016، MC/DOC/1/16).

64 إعلان برلين والقرارات التي اتخذتها الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الدورة السنوية السابعة والعشرين (الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوليو / تموز 2018)، لفقرة 17.

65 A/RES/60/288 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2006).

66 S/Res/2242 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2015)، OP11.

العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب بأن هذه الجهود ستكون أكثر فعالية واستدامة على المدى الطويل إذا تطورت مشاركة المرأة وتم اتخاذ المنظور الجنساني لضمان اتباع نهج أكثر شمولية. إن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن الذي تم الاعتراف به رسميًا لأول مرة من قِبل مجلس الأمن الدولي في عام 2000 بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325،[67] ينص على أن الصراع يؤثر على النساء والفتيات بشكل مختلف عن الرجال والفتيان، وأن المشاركة الشاملة مع النساء في منع النزاعات وحلها وإعادة البناء وإدماجها بشكل ذي معنى هو جزء لا يتجزأ من السلام والأمن على المدى الطويل. وهذا يعكس فهم تأثير الديناميات بين الجنسين على العوامل التي تدفع أو تخلق الظروف المواتية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والأدوار المتباينة التي يمكن أن يلعبها الرجل والمرأة في مواجهة هذه الظاهرة ومنعها والتأثير المختلف الذي أحدثه هذا العنف عليهم.

تتعلق القرارات اللاحقة بالتجربة المحددة للمرأة في النزاعات ودورها في المراحل المختلفة من دورة الصراع، بما في ذلك مشاركتها والوقاية والحماية والإغاثة والتعافي.[68]

على سبيل المثال، يؤكد قرار مجلس الأمن رقم 2242 (2015)[69] على التأثير المختلف على «حقوق الإنسان للنساء والفتيات من الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك في سياق صحتهن وتعليمهن ومشاركتهن في الحياة العامة» ويشير أيضًا إلى «أنه غالبا ما يتم استهدافهن مباشرة من قبل الجماعات الإرهابية». علاوة على ذلك يشجع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 (2014) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الدول الأعضاء على إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة في التصدي للتطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق تمكين النساء وجماعات المجتمع المدني المعنية الأخرى.[70] بناءً على هذه الدعوة يشجع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2396 لعام 2017 الدول الأعضاء على ضمان قيادة النساء ومشاركتهن في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات الهادفة إلى معالجة مصير المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين ونقلهم وأسرهم.

بالإضافة إلى هذه القرارات، أقرت الأمم المتحدة أيضاً بأهمية تمكين المرأة ومشاركتها وقيادتها وكذلك المساواة بين الجنسين في جهودها السياسية والبرنامجية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. على سبيل المثال تدعو خطة عمل الأمم المتحدة لعام 2015 بشأن منع التطرف العنيف[71] الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التأكد من أن استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب لا تؤثر سلبًا على حقوق المرأة. كما تدعو إلى حماية المرأة وتمكينها كاعتبار رئيسي في الاستراتيجيات الموضوعة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

67 S/Res/1325 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2000).

68 قرارات إضافية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن: 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، 1889 (2010)، 1960 (2011)، 2106 (2013) و 2122 (2013).

69 S/Res/2242 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2015).

70 S/RES/2178 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2014)، OP16.

71 خطة العمل لمنع التطرف العنيف: تقرير الأمين العام (الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، A/70/674).

وتحدد خطة عمل منع التطرف العنيف التابعة للأمم المتحدة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كجزء من المجالات الأساسية السبعة التي تقوم عليها استراتيجية الوقاية من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وتشمل هذه ما يلي:

أ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف؛
ب) الاستثمار في البحوث وجمع البيانات اللذان يراعيان الفوارق بين الجنسين بشأن أدوار المرأة في التطرف العنيف، بما في ذلك تحديد الدوافع التي تدفع النساء إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة وكذلك تأثير استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حياتهن من أجل تطوير سياسات واستجابات برامجية مستهدفة وقائمة على الأدلة؛
ج) إشراك النساء والفئات الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا في الأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون والأمن، بما في ذلك كجزء من أطر مكافحة الإرهاب والاستجابة له؛
د) بناء قدرات النساء ومجموعات المجتمع المدني على المشاركة في جهود الوقاية والاستجابة للتطرف العنيف؛
هـ) ضمان تخصيص جزء من جميع الأموال المخصصة لمعالجة التطرف العنيف لصالح مشروعات تلبي احتياجات المرأة الخاصة أو تمكن المرأة على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام لعام 2015 المقدم إلى مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (716/S/2015).

وتحث خطة العمل الخطط الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب على أخذ هذه التوصيات في الاعتبار وعلى الدول الأعضاء القيام أثناء تطويرها بالتشاور مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجموعات النسائية.

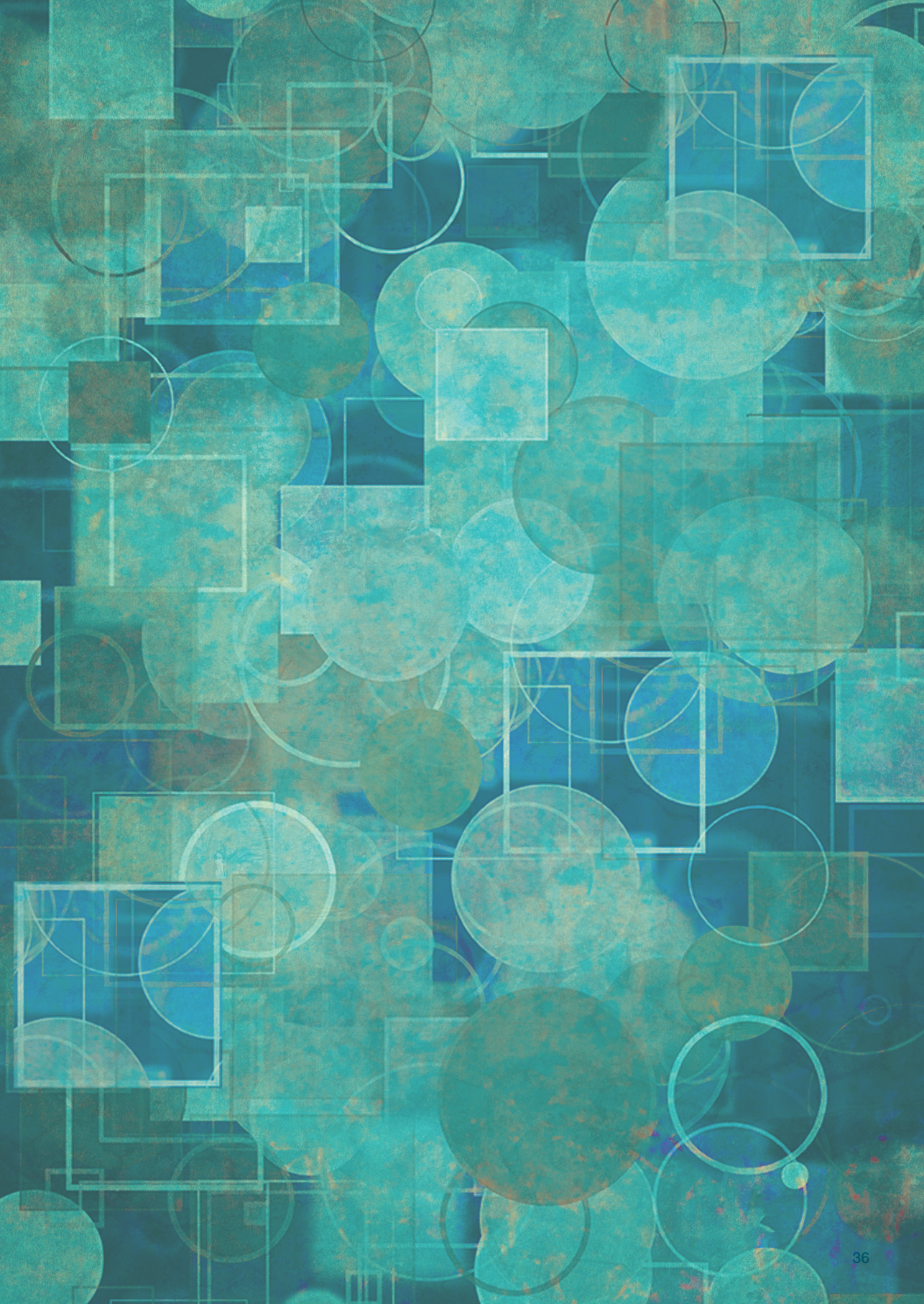

الفصل الثالث: كيف تؤثر الديناميات الجندرية على الوقاية والتصدي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ؟

1) المرأة والتطرف العنيف

إن الفهم الأكبر لنطاق مشاركة المرأة في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ضروري لنهج شامل يمنع التهديد ويواجهه. إن مشاركة المرأة في الإرهاب والتطرف العنيف ليست ظاهرة جديدة، فقد نشطت النساء في الجماعات والشبكات الإرهابية عبر التاريخ. ومع ذلك، فإن وجودهن كنشطاء في الخطوط الأمامية والدعاية والتجنيد وجمع التبرعات أصبح أكثر بروزًا في الجماعات الإرهابية المعاصرة في جميع أنحاء العالم.[72]

في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كانت النساء نشطات في منظمة بادر-مينهوف الإرهابية اليسارية المتطرفة في ألمانيا. كما خدمن أيضًا في القيادة والأدوار القتالية الرئيسية في الحركات الانفصالية في أوروبا التي تحولت إلى الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك لعبت النساء وما زلن يلعبن دورًا في التنظيمات التابعة للقاعدة والمنبثقة عنها، بما في ذلك في الأنشطة

72 بلوم، النساء والإرهاب (مطبعة جامعة أكسفورد ، 2017).

التشغيلية وتقديم الدعم الأيديولوجي.[73]

في حين تم إيلاء قدر كبير من الاهتمام لأعداد النساء في الجماعات الإرهابية والعنيفة المتطرفة، إلا أن القليل من الاستكشاف تم في الأسباب التي تقف في اختيار النساء لمغادرة هذه الجماعات.

ويمكن أن يكون لدوافع النساء في ترك الجماعات القومية أو اليمينية المتطرفة التي تدعم بقوة الأحزاب الشعبية أشكالاً مختلفة. وتشمل هذه خيبة الأمل في عدم التزام جميع أفراد المجموعة التزامًا عميقًا بالقضية، أو توقعات غير ملباة ومشاعر بالخيانة، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي انضممن إلى أقصى اليمين على أمل العثور على أسرة صحية ومرحبة بديلة عن العلاقات المضطربة التي عنين منها في أماكن أخرى. وبحسب ما ورد تغادر النساء عندما يصبح احتمال العنف، بما في ذلك الهجمات على الجماعة من المجتمع الخارجي، يشكل تهديدًا على أطفالهن. وأخيراً أثرت المواجهات أو الصداقات مع أعضاء تلك الجماعات التي أدانتها الحركة - مثل الأقليات الدينية أو الجنسية - على النساء في تركها.[74]

وأسباب ترك النساء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش غير معروفة تمامًا. أشارت الأبحاث إلى أن بعض أسبابها تشبه الدوافع المذكورة أعلاه. في المقابلات التي أجريت مع الباحثين، أشارت بعض النساء اللواتي شاركن بشكل مباشر مع تنظيم داعش إلى أنهن غادرن أو حاولن مغادرة المجموعة بسبب الوحشية التي شهدنها أو مخاوفهن بشأن أطفالهن. وأصيبت أخريات بخيبة أمل إزاء ما اعتبرنه وعوداً مخالفة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، بما في ذلك الدور الذي سيكنّ قادرات على لعبه بعد وصولهن إلى العراق أو سوريا. تشير الأبحاث مع ذلك إلى أن النساء اللواتي حاولن مغادرة داعش تمكّنّ من الإفلات بمعدلات أقل بكثير من الرجال.[75]

2) الوعي الجنساني والتحليل القائم على النوع الاجتماعي للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

يتضمن الوعي بالنوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب فهمًا لأدوار لا تعد ولا تحصى تلعبها المرأة في منع ومكافحة ودعم التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وكذلك تجاربها كضحية لها. كما يتطلب فهم كيفية تأثير

73 فون كنوب، « الجهاد الأنثوي: نساء القاعدة «، في: دراسات في الصراع والإرهاب 30.5 (2007).

74 بلي، سيمي، لطيفن وديميشيل، «لماذا تغادر النساء أقصى اليمين؟» (جامعة أوسلو، مركز أبحاث التطرف، يوليو / تموز 2018).

75 سبيكهارد وشايكوفسي، «حذار من نساء الدولة الإسلامية في العراق والشام: هن كثيرات، وقد يكن أكثر خطورة من الرجال» (ديلي بيست، أغسطس / آب 2017).

استراتيجيات منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وسياساتها وبرامجها على النساء والمجموعات النسائية بشكل سلبي أيضًا.

(إنّ)الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية المؤديان (مؤديين) إلى الإرهاب هما ظاهرتان ذات نوع اجتماعي: حيث تعاني النساء والفتيات بشكل مختلف عن الرجال والفتيان (سواء كانوا ضحايا أو جناة أو أولئك الذين يعملون لمنع التهديد أو مواجهته). ومن المهم أن ندرك أنه في حين أن الرجال قد يشكلون غالبية المتطرفين العنيفين، فإن النساء يلعبن أيضًا أدوارًا مهمة في المنظمات المتطرفة العنيفة. لكي تمنع السلطات التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أو تتصدى لها بفعالية، فإن إدراك ذلك يعتبر أمرا ضرورياً.

وستفشل الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تفتقر إلى التحليل القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص في رؤية الفروق بين الجنسين في دوافع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. يسمح التحليل الجندري بإجراء تقييم شامل في سياق معين للاختلافات بين النساء والرجال فيما يتعلق بالفرص والقيود وتوزيع الموارد وهياكل السلطة. يساعد إجراء التحليل الجندري لدوافع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب بالإضافة إلى الأدوار المختلفة التي يلعبها الرجال والنساء في المجتمع على فهم الدوافع المختلفة وراء انضمام الرجال والنساء إلى الشبكات المتطرفة والإرهابية.

في حين لا يوجد شك في أن العديد من الرجال والنساء والأطفال يُجبرون أو يتم التلاعب بهم للانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة، إلا أن هناك حاجة ملحة لكسر الصورة النمطية عن سبب انضمام الأفراد إلى هذه المجموعات، وخاصة الصور النمطية التي تصور النساء على أنهن «أتباع» مفعولون وخاضعون. تحتاج السلطات والمجتمع المدني إلى الاعتراف بوكالة كل فرد يتخذ قرارًا واعًيا بالانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك الفروق بين الجنسين في دوافعه للقيام بذلك. إن فهم هذه الأبعاد الجنسانية سيسمح بفهم أفضل لعمليات التطرف بين الرجال والنساء على حد سواء، وتطوير استجابات أكثر ملاءمة لمعالجة الديناميات القائمة على النوع الاجتماعي المرتبطة بالأشخاص الذين يختارون الانضمام إلى هذه المجموعات.

ويجب الاعتراف بالشيء نفسه فيما يتعلق بالنساء والفتيات اللواتي يقررن المشاركة في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. غالبًا ما تكون المرأة ممثلة تمثيلا ناقصاً في المجال العام/الحكومي وفي قطاع الأمن، لا سيما في المناصب القيادية. تتيح مشاركة النساء في هذه القطاعات مشاركتهن في عمليات صنع القرار الرئيسية المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والمسؤولية عن الأمور التي تهتم برفاهية المجتمعات.

ويجب أن يتضمن التحليل الجندري الشامل مراجعة لكيفية دمج المعايير في التجارب الشخصية، ومعايير مثل الذكورة النمطية أو الأنوثة: «الرجل الحقيقي» أو «المرأة الصالحة». يجب أن يشمل أيضًا المظالم والتفاعلات بين الأشخاص والسلوك التنظيمي، على سبيل المثال تقييم تأثير الاستقلال الثقافي والديني، والمسؤوليات في المنزل أو في المجتمع، والشعور بالانتماء وما إلى ذلك. وقد وضع عدد من المنظمات مبادئ توجيهية بشأن إجراء تحليل جنساني شامل ومبادئ توجيهية يمكن استخدامها عند وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج منع

ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.[76]

الأدوار المختلفة للرجال والنساء في المنظمات المتطرفة العنيفة

يتطلب فهم الديناميات الجندرية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب فهمًا ليس فقط لنطاق مشاركة المرأة فيه، ولكن أيضًا الفوارق بين الجنسين في الأدوار داخل المنظمات المتطرفة العنيفة، وهي أدوار تعتمد على طبيعة كل منظمة. ومن المهم أن ندرك أنه في أية منظمة لا يشكل النساء والرجال مجموعة موحدة، حيث لديهم أدوار مختلفة.

في العديد من المنظمات المتطرفة العنيفة يكون الرجال هم اللاعبون الرئيسيون في أدوار القيادة والقتال والعمليات.[77] وقد يميلون أيضًا إلى أن يكونوا أكثر صراحة حول النزعات المتطرفة ومشاركتهم في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وأيضًا أكثر وضوحًا للعالم الخارجي بما في ذلك أعمال العنف. غالبًا ما تهيمن على المسيرات اليمينية المتطرفة مثل مظاهرات النازيين الجدد، صور لشبان يرتدون رموزًا أيديولوجية ويرددون شعارات متطرفة عنيفة.

وبالمثل، فإن الكثير من صور الدعاية لنشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والتي دخلت المجال العام كانت لقطات لرجال مسلحين من ساحات القتال في سوريا والعراق. سيطر الرجال على صفوف القتال في داعش والقاعدة والجماعات التابعة لها، وكذلك الجماعات الإرهابية الأخرى. وتم تقييد دور المرأة في القتال إلى حد كبير أو كان أقل وضوحاً.

ومع ذلك، على الرغم من أن مشاركة المرأة في التطرف العنيف كانت محدودة مقارنة بمشاركة الرجال، فقد لاحظ الباحثون أن الفشل في فهم مدى أدوار المرأة في المنظمات المتطرفة العنيفة وتأثير ديناميات النوع الاجتماعي في التجنيد في هذه المجموعات يمثل فجوة هائلة في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. يؤدي الفهم السائد للرجل باعتباره الجهة الفاعلة العنيفة إلى سياسات عمياء للنوع الاجتماعي في محاولات منع العنف ومكافحته، وهو العنف الذي تسهم به النساء أيضًا.[78]

عانت الجهود الأولية لفهم أدوار النساء في المنظمات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية من التحليلات الكمية السريعة. وعلى الرغم من حقيقة أن هناك بالفعل نساء يشغلن مناصب قيادية وتشغيلية في بعض المنظمات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية، فإن أعدادهن المنخفضة نسبياً في صفوف المتطرفين غالباً ما يُساء فهمها بأن النساء غير مهمات في أداء هذه المجموعات بشكل عام. وبالتالي فإن دور النساء في الجماعات المتطرفة والمجموعات الإرهابية عادة ما يُنظر إليه على أنهن «غير فعالات، وضحايا، وضعيفات، وخاضعات، ومعنيات بأفراد الأسرة».[79]

76 أنظر على سبيل المثال: كيفية إجراء تحليل جندري: مذكرة إرشادية لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2016).

77 أنظر على سبيل المثال: قاعدة بيانات للإرهابيين والمتطرفين (مشروع مكافحة التطرف)، https://www.counterextremism.com/extremists.

78 بيرسون، لماذا يحارب الرجال والنساء لا: الذكورة والعنف المتطرف (معهد توني بلير للتغيير العالمي، 2018).

79 إدريس وعبد العزيز، المرأة ومكافحة التطرف العنيف (جي أس دي أر سي، 2017).

وقد لوحظ استثناء في المجموعات القليلة التي تمثل فيها النساء نسبة أكبر من الرتب أو يرتكبن المزيد من العنف. الأحداث التي تم فيها ارتكاب أعمال إرهابية أو إدارتها من قبل النساء (على سبيل المثال، الشيشان «الأرامل السود» في أزمة الرهائن في موسكو عام 2002، أو «الأرملة البيضاء» المزعومة وراء هجوم نيروبي ويست جيت عام 2013) غالباً ما وصفتها وسائل الإعلام بأنها استثنائية، مما يؤدي إلى إثارة مشاركة المرأة في العنف. ومن المفارقات أن الطريقة الشعبية لوصف المرأة المتطرفة من خلال علاقتها بالرجل (الزوجة أو العروس أو الأرملة) يجرد النساء بحكم الواقع من دورهن في اتخاذ قرار بشأن تورطهن في الإرهاب، ويشوه آراء معممة بشأن ميل النساء إلى العنف. نتيجة لذلك غالبًا ما تكون ردود إنفاذ القانون غير فعالة.

وتم الحصول على فهم أفضل لدور المرأة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش على وجه الخصوص منذ أن أتيحت للباحثين فرصة إجراء مقابلات مع المنشقين عن داعش والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. لقد تبين أن النساء مثل الرجال، يلعبن أدوارًا مهمة في تشغيل هذه المجموعة على الرغم من اختلاف أدوارهن في كثير من الأحيان.

ووفقًا للمركز الدولي لدراسة التطرف العنيف، تم اكتشاف أن النساء في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش قمن بأدوار نشطة كمجندات وداعيات وأفراد في منظمة المجموعة. وقد تبين أيضًا أن مستويات كبيرة من الوحشية قد ارتكبتها نساء ضد نساء لم يمتثلن للقواعد الأخلاقية الصارمة التي فرضتها المجموعة.[80] يلعب العديد من النساء في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش أيضًا أدوارًا رئيسية في مجال الرعاية، بما في ذلك تربية وتعليم أطفال مقاتلي داعش.

قسمت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا دور المرأة في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش إلى ثلاث فئات رئيسية: الوكيلات الضروريات لبناء الدولة، والمجندات، والمقاتلات.[81]

وتشمل الفئة الأولى المهام التي تنطوي على مساهمات نشطة لإبقاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش قيد التشغيل، بما في ذلك أدوار الزوجة أو الأم أو المعلمة أو الطبيبة أو الممرضة، وكذلك أداء المهام اللوجستية للمنظمة الإرهابية. ثانياً بصفتهن مجندات تناشد النساء الأعضاء في داعش نساء أخريات للانضمام إلى المجموعة. ينشرن الدعاية ويقدمن إرشادات حول كيفية التغلب على الاعتراضات التي تطرحها أسر المجندين قبل المغادرة. ثالثاً وبينما لعبت النساء أدوارًا قتالية أكثر نشاطًا في مجموعات إرهابية أخرى، فقد لعت النساء المنتميات إلى داعش أيضًا دورًا نشطًا في تشجيع الأعمال الإرهابية. كما قام مجلس أوروبا بتوثيق حالات تتعلق بالنساء المرتبطات بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش والمشاركات مباشرة في أعمال الإرهاب.[82]

80 المحمد وسيكهارد، الرتب التشغيلية وأدوار الناشطات من الدولة الإسلامية في العراق والشام: من القتلة وشرطة الأخلاق إلى الجواسيس والمفجرين الانتحاريين (المركز الدولي لدراسة التطرف العنيف، 2017).

81 لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب، أدوار النساء في داعش: ورقة مناقشة (مجلس أوروبا ، 2016)، ص. 5-8.

82 المرجع نفسه، ص. 8

بينما سمحت منظمات تطرفية عنيفة وجماعات إرهابية أخرى للنساء بالعمل في أدوار قتالية مباشرة بما في ذلك الانتحاريات، فقد اعتبرت مشاركة النساء في القتال في داعش أمراً غير مرغوب فيه، على الرغم من أنه يسمح به في ظروف استثنائية. وكان هذا هو الحال في ساحات المعارك في بلاد الشام خلال الأشهر التي أدت إلى هزيمة داعش العسكرية. كما ظهرت النساء في الدعاية الحديثة التي وزعها والتي تتضمن صورًا لهن في مواقع المقاتلين.[83]

كما تميزت النساء بالحرب الحضرية في بلدانهن الأصلية. على سبيل المثال، بعام 2016 في فرنسا كانت خلية مؤلفة بالكامل من نساء تدعي أنها خططت لتفجير سيارة مفخخة بالقرب من كاتدرائية نوتردام في باريس.[84] وقد شمل الدور النشط للمرأة في الإرهاب أيضاً التفجيرات الانتحارية. ووفقًا للبحث الذي تم إجراؤه في هذا الجانب شكت النساء الجانيات حوالي 15 بالمئة من جميع الهجمات الانتحارية بين عامي 1985 و2006.[85]

بالإضافة إلى ذلك، اضطلعت النساء بأدوار مختلفة في الجماعات اليمينية المتطرفة، وهي مجموعات قادرة على ارتكاب أعمال إرهابية. تجد بعض دراسات الحالة عن الجماعات اليمينية المتطرفة أن الرجال يلعبون دورًا أكثر نشاطًا في هذه الجماعات والشبكات، حيث غالبًا ما يكون الخطاب المناهض للحركة النسائية والدعوات لفرض قيود على حقوق المرأة من السمات المميزة لأيديولوجياتها.

ومع ذلك فإن النساء يلعبن على نحو متزايد أدوارًا تشغيلية أساسية في هذه المجموعات،[86] حيث ينشرن الأيديولوجيات ويوازنّ الذكورة العنيفة للرجال في هذه المجموعات من خلال الدعاية.[87] في الصورة العامة لا يظهر التطرف اليميني غالبًا إلا كظاهرة للذكور وغالبًا ما يبقى دور المرأة غير معترف به. قد تتجاهل جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أيضًا الرجال الذين لا يتطابقون مع صورة «الرجل اليميني» المذكر أو الذين لا يقدمون أيديولوجيتهم بطريقة مرئية علنًا.[88]

الدافع القائم على النوع الاجتماعي للتطرف العنيف

تتفهم مجموعات منظمات التطرف العنيف ديناميات النوع الاجتماعي جيدًا وتتعامل مع المعايير والقوالب النمطية الجنسانية لمصلحتها في رسائل التوظيف والدعاية، وهي الرسائل التي تستهدف الرجال أو النساء على وجه التحديد.

على سبيل المثال، فإن حملة اليمين المتطرف الألمانية «#db120» (120 ديسيبل - إشارة إلى حجم أجهزة الإنذار الجيبية التي تحملها بعض النساء كدفاع ضد المضايقات في الشوارع)

83 انجرام «تلاعب الدولة الإسلامية بالنوع الاجتماعي في عمليات المعلومات على الإنترنت الخاصة بهم» (فوكس-بول، مارس / آذار 2018).

84 ديكي ، «الآن الدولة الإسلامية في العراق والشام تحول النساء إلى علف مدفع في فرنسا» (ذا ديلي بيست، سبتمبر / أيلول 2016).

85 ديفيس، «تطور الجهاد العالمي: الانتحاريات في العراق» (دراسات في الصراع والإرهاب، 2013).

86 أنظر على سبيل المثال، بيغيدا: احتجاجات الرجال (مؤسسة أماديو أنطونيو). متاح على:
http://www.gender-und-rechtsextremismus.de/gmf-und-gender-1/pegida-und-gender/

87 الفيضان، «النوع الاجتماعي والتطرف العنيف: مناقشات معاصرة» (مركز جامعة أوسلو لأبحاث التطرف، يوليو / تموز 2018).

88 الخلفية (مؤسسة أماديو أنطونيو)، http://www.gender-und-rechtsextremismus.de/hintergrund

تلقي باللوم على المهاجرين واللاجئين في العنف الجنسي في أوروبا. يدعو موقع الحملة[89] النساء لتبادل خبراتهن مع «العنف المستورد» والانضمام إلى «المقاومة» ضد «استبدال» الأوروبيين (البيض) بالمهاجرين.

وفي دعاية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش ناشدت الدعوة بتشكيل الجالية المسلمة «الحقيقية» (الأمة) في أقاليمها في الشرق الأوسط المجندات الأوروبيات اللواتي عانين من أشكال التمييز على أسس دينية في بلدانهن الأصلية. على سبيل المثال تعرضت النساء اللواتي اخترن ارتداء الحجاب أو النقاب لأشكال من الإساءة اللفظية والجسدية في الأماكن العامة بسبب العلامة الأكثر وضوحًا لهويتهن المسلمة.

واستشهد البعض بمشاعر العزلة هذه داخل مجتمع أكبر غير مسلم كدافع للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، وكذلك الرغبة في الشعور بالانتماء داخل مجتمع مسلم.[90] أشار العديد منهم إلى الصداقة الحميمة بين نساء داعش باعتبارهن متفوقات على العلاقات الضحلة في المجتمعات الأوروبية. كما تم الإشارة إلى الحاجة إلى الانتماء كدافع للتجنيد في صفوف الجماعات اليمينية المتطرفة، وهي مجموعات غالباً ما يبدو أن لديها هياكل صحية وشبيهة بالعائلة.[91]

وعبر طيف التنظيمات العنيفة المتطرفة، تم جذب النساء أيضًا باحتمال أن يصبحن أمهات لجيل المستقبل من الأطفال الذين يحملون أيديولوجية المجموعة.

دور الذكورة والأنوثة في التعبئة المتطرفة العنيفة

في تجنيدها ودعايتها تقوم المنظمات العنيفة المتطرفة أيضاً بالاستفادة من مفاهيم الذكورة والأنوثة. وفي العديد من المجتمعات التقليدية يُعتبر «الرجل الصالح» في كثير من الأحيان مساوياً لكونه بطريركاً أسرياً قوياً، يُعرّف بالمقارنة مع الرجال الآخرين الذين يسعى الفرد إلى تجاوزهم في المكانة والثروة والمكانة الاجتماعية. قد يجد الرجال الذين يجدون صعوبة في تلبية التوقعات التقليدية للذكورة - مثل كونهم المصدر الرئيسي للدخل أو الاحترام والتكريم أو الوصول إلى شركاء جنسيين - أن التنظيمات العنيفة المتطرفة تقدم بديلاً مقنعًا لتأكيد رجولتهم.[92]

على سبيل المثال، تميل دعاية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش إلى تصوير المقاتلين على أنهم مدافعون عن الدين أو المجتمع، ومحاطون بصفات الثروة والإشباع الجنسي. إن قبول واستخدام العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة العنيفة يتوافق مع روح الذكورة الجسدية. بالإضافة إلى ذلك كثيراً ما تروق شبكات التطرف العنيفة اليمينية المتطرفة للروايات التاريخية، في أوقات كان فيها «الرجال رجالا»، يقاتلون في ساحات المعارك ويموتون طلباً

89 أنظر: https://www.120-db.info

90 «النساء في التطرف العنيف: الدروس المستفادة من كوسوفو» (مركز كوسوفو للدراسات الأمنية، 2017).

91 «لماذا تغادر النساء أقصى اليمين؟» (جامعة أوسلو، مركز أبحاث التطرف). متاح على:
https://www.sv.uio.no/c-rex/english/news-and-events/right-now/why-do-women-leave-the-far-right.html/

92 ني أولاين، «الذكورة والجهاد والتعبئة» (الأمن فقط، أكتوبر / تشرين الأول 2018). متاح على:
https://www.justsecurity.org/33624/masculinity-jihad-mobilization/

للمجد. يهدف عنصر الكفاح من أجل «ما هو صواب» في بعض أيديولوجيات الجماعات العنيفة المتطرفة إلى عرض صورة لنظام عسكري صارم يكون فيه الدم والشرف قيمتان أساسيتان، حتى لو لم يكن الأمر كذلك في الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد تعبئة المتطرفين من قبل اليمين البديل في الغالب على أدوار جنسانية[93] يكون فيها الرجال حماة وينتمون إلى خط المواجهة، في حين أن وظيفة المرأة تنحصر في رعاية الأسرة. بعض الأعضاء الإناث يشتركن في هذه العقيدة عن طيب خاطر ويعارضن بنشاط الحركة النسائية، وينظرن إلى فكرة المساواة بين الجنسين باعتبارها تحدياً للتيار السائد في مجتمعاتهن (أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية).[94] على سبيل المثال، مفهوم «الزوجات» (الزوجات التقليديات) في بعض الحركات اليمينية المتطرفة المتعلقة بالأسرة «التقليدية» (البيضاء) يحدد دور المرأة على أنها تؤدي واجباتها المنزلية فقط. مع التأكيد على «بياض» هذه الصورة تنشر الحركة وجهات نظر عنصرية وتعارض الهجرة.[95]

في التنظيمات العنيفة المتطرفة غالبًا ما يؤثر التقيد الصارم بأدوار الجنسين «التقليدية» للرجال والنساء على كيفية تأسيس نظامها الاجتماعي. التنظيمات العنيفة المتطرفة على دراية تامة بكيفية استخدام القمع القائم على الجنس والعنف الجنسي والجنساني لصالحها. ويتم ذلك بعدة طرق بما في ذلك الاستعباد الجنسي والاتجار بالبشر والاغتصاب والاغتصاب الجماعي والقيود المفروضة على حقوق المرأة والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والتكاثر القسري وحتى معاقبة النساء بوصفهن «العدو».

وعلى النحو المعبر عنه في قرار مجلس الأمن رقم 2331 (2016)، وجد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة «أن أعمال العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك عند ارتباطها بالاتجار بالأشخاص، تُعرف بأنها جزء من الأهداف الاستراتيجية والأيديولوجية لبعض الجماعات الإرهابية، وتستخدم كتكتيك للإرهاب وأداة لزيادة مواردها المالية وقوتها من خلال التجنيد وتدمير المجتمعات».[96]

وتنطبق الرقابة الصارمة والمنهجية على الأدوار الجنسانية المعينة أيضًا على الرجال. أولئك الذين لا يُعتبرون أقوياء عقلياً أو جسديًا بالقدر الكافي للقتال قد يتم نبذهم أو حتى استخدامهم كقوة للدروع البشرية. في بعض الجماعات الإرهابية تُستخدم عناصر العنف الجنسي لحشد المقاتلين الذكور وإغراء المجندين.[97]

وفي أوروبا وأمريكا الشمالية تروق مثل هذه الخطابات الجنسانية للرجال الذين يرون أشكالا عنيفة من كره النساء بمثابة عقاب لقيودهم. أصبحت الرواية الشائعة على نحو متزايد عن الرجال البيض كضحايا للحركة النسائية محط تركيز حركة حقوق الرجال وهي منتشرة في الحركات اليمينية المتطرفة.[98] تعبر حركة حقوق الرجال عن كراهية واستياء النساء،

93 كيتشنير، «النساء وراء اليمين البديل» (دي أتلانتيك، أغسطس / آب 2017).

94 بومان وستيوارت، «النساء وراء اليمين البديل» (الإذاعة الوطنية العامة، أغسطس / آب 2017).

95 ميشيل، «نساء لهن غرض: الموجة الجديدة من الزوجات التقليديات من اليمين البديل» (ميديوم، يونيو / حزيران 2018).

96 S/RES/2331 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، 2016).

97 مالك، الاتجار بالإرهاب: كيف تمول العبودية الحديثة والعنف الجنسي الإرهاب (جمعية هنري جاكسون، 2017).

98 عندما تكون المرأة هي العدو: تقاطع كره النساء وتفوق البيض (مركز رابطة مكافحة التشهير حول التطرف، 2018).

وتنظر إلى الحركة النسائية وتحرير المرأة على أنهما يقوضان «هيمنة الذكور». ويتراوح هذا الخطاب الخاطئ للنساء بين عدم الاحترام وتشجيع العنف ضد المرأة.

وتقدم بعض غرف الدردشة عبر الإنترنت لحركة حقوق الرجال الحجج المسلية مثل عدم وجود اغتصاب أثناء التواعد أو اغتصاب في إطار الزواج، بينما يحتفل آخرون ويشجعون على العنف ضد النساء. على سبيل المثال، يرى من يسمون بحركة «العزوبة غير الطوعية» (إنسيل) عدم قدرتهم على إيجاد شريك جنسي كشكل من أشكال اضطهاد الإناث.[99] إنهم يدافعون عن العنف ضد النساء اللواتي يحملونهن المسؤولية عن استحقاقهم للظلم. تم ذكر «تمرد إنسيل» كدافع من قبل مرتكب الهجوم الإرهابي في أبريل / نيسان 2018 في تورنتو والذي كانت النساء فيه أهدافاً رئيسية.[100]

في السياسات والبرامج ووسائل الإعلام غالبًا ما يتم التعبير عن البنية الاجتماعية للأنوثة على أنها خنوع وعقدة نقص للرجال في سياق التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. والنتيجة هي عرض غير دقيق لمدى مشاركة النساء في المنظمات العنيفة المتطرفة. غالبًا ما تقوم التغطية الإعلامية للنساء المنتميات إلى هذه المجموعات بتصوير المجندات فقط كتابعات صامتات لشركائهن.[101] ومع ذلك فهذه صورة نمطية لا تنصف الصورة الكاملة، لأن هناك العديد من النساء اللواتي أنشأن ودعمن وحرضن على القضية المتطرفة.

إن التقدير العام للمرأة على أنها «غير ضارة» ومن غير المرجح أن ترتكب أعمال عنف قد قوض دقة سياسات التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب واستجاباته التشغيلية. كما أن لها آثار واضحة على مكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، كانت هناك حالات لأعضاء منظمة عنيفة متطرفة من الذكور الذين كانوا يرتدون ملابس نسائية للهروب من مسرح الجريمة أو الوصول إلى الأماكن المحظورة، لأنهم يعلمون أن الحراس عند نقاط التفتيش الأمنية أكثر تساهلاً تجاه النساء، أو أنه لا يوجد في الغالب عدد كافٍ من الإناث عند نقاط التفتيش لإجراء تفتيش النساء.[102]

التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب، والجندر ونظام العدالة الجنائية

على الرغم من أن التحليل الشامل للنوع الاجتماعي والعدالة الجنائية في قضايا التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب يتجاوز نطاق هذا المنشور، إلا أن هناك بعض النقاط التي تستحق التنويه للفهم العام.[103] غالبًا ما تفشل أنظمة العدالة الجنائية في مراعاة

99 جونسون، «إنها خطوة قصيرة من كره النساء الغاضب إلى المتطرف العنيف» (ستاف، مايو / أيار 2018). متاح على:
https://www.stuff.co.nz/life-style/life/103591936/verity-johnson-its-a-short-step-from-angry-misogynist-to-violent-extremist

100 «مدح المشتبه بهجوم حافلة تورونتو آليك ميناسيان - قاتل الإنسيل» (بي بي سي نيوز، أبريل / نيسان 2018).

101 لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب، أدوار النساء في داعش: ورقة مناقشة (مجلس أوروبا، 2016).

102 بارسا، «على مقاربات الولايات المتحدة في مواجهة التطرف العنيف إعطاء الأولوية للمرأة» (أمريكا الجديدة، مارس/ آذار 2015).

103 لمزيد من المعلومات حول النهج التي تراعي الفوارق بين الجنسين في استجابات العدالة الجنائية للتطرف العنيف والراديكالية اللذين يؤديان إلى الإرهاب أنظر كتيب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تدابير العدالة الجنائية في التصدي للإرهاب، يُنشر في 2019.

الديناميات الجندرية الموضحة أعلاه، والتي تؤدي إلى ردود غير فعالة أو غير كافية عند معالجة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. غالبًا ما تكون قطاعات العدالة الجنائية أحادية الجانب في منظورها الجنساني، حيث تتبنى مناهج تستهدف في المقام الأول الجناة الذكور مع تجاهل النُهج المختلفة اللازمة للمرأة. وغالبًا ما تتفاقم هذه المشكلة بسبب قلة النساء العاملات في قطاعات العدالة الجنائية، وهذا بدوره يرجع إلى قلة تجنيد النساء واستبقائهن وترقيتهن في هذه النظم.
بالنظر إلى أن الرجال يرتكبون معظم الجرائم الجنائية بشكل عام، يتم تطوير أنظمة العدالة الجنائية عادة للتعامل مع الجاني الذكر. هذا هو الحال بالنسبة لجميع أجزاء أنظمة العدالة الجنائية: منع الجرائم والتحقيق فيها، وجمع المعلومات الاستخبارية، والاتصالات العامة أو المحددة مع موظفي إنفاذ القانون، والأحكام والسجن. يمكن أن يؤدي عدم وجود نظرة ثاقبة للجوانب الجنسانية للسلوك الإجرامي إلى اعتماد أصحاب المصلحة في القانون والعدالة على القوالب النمطية الجنسانية عند التعامل مع الرجال والنساء الذين يتعاملون مع القانون.

على سبيل المثال، غالبًا ما يُلاحظ في سلسلة العدالة الجنائية (الميل إلى رؤية الجناة المزعومين على أنهم يسترشدون بالعواطف وعدم الاستقرار النفسي بدلاً من القصد الجنائي الفعلي) (للاطلاع على دراسة حالة ذات صلة أنظر الفصل الخامس). يمكن قول الشيء نفسه عن كيفية النظر إلى النساء في إطار عناصر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والمرتبطة بالعنف والنشاط الإجرامي.

في حين أن العديد من الباحثين فحصوا عوامل الخطر التي يمكن أن تؤدي إلى ميل النساء نحو العنف والتشدد (بدافع من الإيديولوجية أيضًا)، فإن عوامل الخطر هذه تتطلب المزيد من الاستكشاف. تتضمن عوامل الخطر هذه ردود الفعل على التظلمات مع مؤسسات الدولة أو المجتمعات، أو إدراك وجود تدابير أمنية مختلفة للرجال والنساء، أو التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي مع ما يترتب على ذلك من جوانب نفسية.

قد تؤثر الوصمة التي تواجهها المرأة في بعض المجتمعات عندما يمكن لضحايا أنواع معينة من الجرائم التأثير على قدرتهم على الحصول على العدالة لمثل هذه الجرائم، لا سيما في القضايا التي توجد فيها «تهمة أخلاقية» تتعلق بأشكال العنف الجنسي والجنساني.[104] قد يتمتع ضحايا هذه الجرائم بحماية أقل أو محدودية في الحصول على سبل الانتصاف. في إقامة العدل قد تؤدي القوالب النمطية الجنسانية إلى تحيزات بين أصحاب المصلحة في العدالة الجنائية، بما في ذلك الشرطة والمحامون والقضاة. قد تظهر هذه التحيزات في حالات العنف الجنسي التي تتأثر على سبيل المثال بالمعتقدات حول سلوك الضحية أو المواقف تجاه العنف الزوجي.[105] إن عدم قدرة نظام العدالة الجنائية على توفير العدالة لضحايا الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي قد يؤثر على الثقة التي لدى النساء والرجال للجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية. وهذا مهم لأنه يؤثر تأثيراً مباشراً على استعداد المرأة للتعامل مع نظام العدالة الجنائية. من الواضح أن نصف السكان الذين يحتمل أن يكونوا منفردين سيعملون ضد نظام العدالة الجنائية الذي يسعى إلى تحديد المجرمين واعتقالهم وملاحقتهم قضائياً، بما في ذلك المتطرفين العنيفين. بالنسبة لضباط الشرطة ووكالات الاستخبارات، فإنه يقلل أيضًا من قدرتها على منع الجريمة ومكافحتها بما

104 مجموعة أدوات الممارس حول وصول المرأة إلى برمجة العدالة (الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2018).

105 المرجع نفسه، ص. 96.

في ذلك التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

في سياق التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب قد يخلق عدم الثقة في نظام العدالة الجنائية ظروفًا تفضي إلى العنف وسوء المعاملة. قد تكون التجارب السلبية مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك التمييز الجنسي والجنساني أو العنف الذي ترتكبه هذه الجهات الفاعلة دافعًا إلى التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب لكل من النساء والرجال. علاوة على ذلك، قد توفر الفجوات بين الجنسين في نظام العدالة الجنائية مزايا استراتيجية وتكتيكية للتنظيمات العنيفة المتطرفة، مثل تلك المستخلصة من الافتراضات القائمة على الجنس بأن المرأة أكثر سلمية أو أقل عرضة للانخراط في العنف.[106]

3) دور المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

التطرف العنيف ظاهرة معقدة تؤثر على الأمم والمجتمعات على مستويات متعددة. وتتطلب معالجة أبعادها المتعددة مقاربة شاملة للتعبيرات وأسباب التطرف. وفقًا لخطة العمل الخاصة بمنع التطرف العنيف التابعة للأمم المتحدة، يتطلب المنع المتوازن والمنظم بشكل جيد للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب اتخاذ إجراءات في المجالات ذات الأولوية لمنع النزاعات والحكم الرشيد وإشراك المجتمعات وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين والتعليم والاتصال الاستراتيجي.[107]

ويجب أن تكون المبادرات الوقائية في هذه المجالات شاملة وأن تراعي العوامل المختلفة التي تدفع الرجال والنساء إلى التطرف. يجب أن تكون مناهج منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والهادفة إلى معالجة الأسباب الأساسية للعنف حساسة للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، ينبغي عليها إعطاء الأولوية لإدراج أصحاب المصلحة الرئيسيين بشكل حقيقي ولا سيما النساء، في تطويرها وتنفيذها.

إن منع نشوب الصراعات وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن يرتبطان ارتباطاً دقيقاً بمنع التطرف الإرهابي. في البيئات المتقلبة غالبًا ما يتوافق معدل نجاح تجنيد المنظمات العنيفة المتطرفة مع مسببات الصراع مثل إرث المظالم الجماعية التي لم يتم حلها، أو الظلم أو التمييز على أسس عرقية أو دينية. لقد وجد أن النساء في وضع جيد للكشف عن علامات العنف الوشيك. والأدوار المركزية للمرأة في الأسر والمجتمعات المحلية تضعها في وضع جيد يسمح لها بالاعتراف بأنماط السلوك والنشاط غير العادية، مثل تعبئة الأسلحة وتخزينها.

على سبيل المثال، في كوسوفو، كانت المرأة الأولى في مجتمعاتها التي تعبر عن مخاوفها

106 بلوم، "شظايا القنابل: النساء والإرهاب" (قضايا النوع الاجتماعي، 2011)، ص. 3.

107 خطة العمل لمنع التطرف العنيف: تقرير الأمين العام (الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، A/70/674).

من أن الرجال كانوا يجمعون الأسلحة ويتدربون للمعركة عام 1998. وقد تم الإبلاغ عن هذه العلامات قبل اندلاع العنف بوقت طويل.[108] علاوة على ذلك، قبل حوالي ستة إلى ثمانية أسابيع من اندلاع العنف على نطاق واسع في البوسنة والهرسك في عام 1992، غادرت أعداد كبيرة من النساء ولا سيما من أصل إسلامي مدينة بريبدور. ووصفن ذلك بأنه إجراء لحماية أسرهن من الخطر، لأنهن رأين علامات التحذير من العنف الوشيك.[109]

بالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة في وضع جيد يمكنها من رؤية الاتجاهات السلبية في مجتمعاتها، لأن حقوقها وسلامتها البدنية غالبًا ما تكون الهدف الأول للإيديولوجيات المتطرفة العنيفة.[110] رافقت القيود المفروضة على حقوق المرأة ظهور الجماعات المتطرفة - وخاصة تلك التي لها أيديولوجيات دينية أصولية - في جميع أنحاء العالم، كما تم توثيقها فيما يتعلق بحركة طالبان وداعش والقاعدة وبوكو حرام.[111] ولذلك دعت الأمم المتحدة إلى تكامل أكبر لجهود المرأة والسلام والأمن ومكافحة التطرف العنيف وكذلك لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها وتمكينها في وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.[112] علاوة على ذلك، أظهرت الأدلة أنه عندما يتم إشراك النساء في مفاوضات السلام، فإن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها تكون أكثر احتمالًا وتدوم على الأرجح لفترة أطول لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف.[113]

في العديد من البلدان المتأثرة بالإرهاب، حدد المجتمع المدني التجارب السلبية في مجال إنفاذ القانون كعامل رئيسي في تآكل شرعية الدولة. المظالم الناتجة تخلق ظروفًا تفضي إلى التطرف العنيف. يمكن أن تؤدي الممارسات التمييزية، التي يرتكبها قطاع الأمن، إلى تفاقم المظالم القائمة بين السكان المهمشين، مما يؤدي إلى اتساع نطاق انعدام الثقة بين قطاع الأمن والمجتمعات.

إذا كانت قوة الشرطة تمثل السكان الذين تم تكليفها بحمايتهم، فقد يساعد ذلك في معالجة هذه المظالم. وقد وجدت الأبحاث أن الشرطيات (أيضًا ضمن نموذج الشرطة المجتمعية) حاسمات لتعزيز الفعالية التشغيلية لقوات الشرطة، بما في ذلك الحد من العنف وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية.[114] فإنهن أكثر احتمالا للكشف عن وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وردعها، والامتناع عن استخدام القوة المفرطة وتخفيف حدة التوتر بكفاءة.[115]

قد تكون الموظفات بالملابس الرسمية أكثر فعالية بشكل خاص في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وفي جمع المعلومات الحيوية حول التهديدات الأمنية في السياقات حيث تمنع الفروق بين الجنسين والتوقعات الثقافية الرجال من الوصول إلى مجتمعات معينة. في مثل هذه السياقات هناك أيضًا حالات لا يمكن فيها إلا لضابطات

108 هيل، مساهمة المرأة في منع النزاعات والإنذار المبكر ونزع السلاح (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2003)، ص. 18.

109 https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ToolkitWomenandConflictPreventionandResolution_InternationalAlert2004.pdf

110 النساء والتطرف العنيف في الأردن (الأمم المتحدة للمرأة، 2016).

111 بيجيو وفوغلشتاين، كيف تقدم مشاركة المرأة المصالح الأمريكية في منع النزاعات وحلها (مجلس العلاقات الخارجية، أكتوبر / تشرين الأول 2016)، ص. 4.

112 S/Res/2242 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2015).

113 بيترز، «مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في باكستان: لماذا على الشرطيات أن يلعبن دوراً» (الأمن الشامل، 2014).

114 لونسواي وآخرون، توظيف واستبقاء المزيد من النساء: مزايا وكالات إنفاذ القانون (المركز الوطني للنساء والعمل الشرَطي، ربيع 2003)، ص. 2.

115 فينك، زيغر وبولاي، عالم الرجل؟ استكشاف أدوار النساء في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (هداية والمركز العالمي للأمن التعاوني، 2016).

الشرطة العمل كأول مستجيبات في رعاية النساء ضحايا الهجمات الإرهابية. إذا مر مجتمع ما بتجارب سلبية مع ضباط الشرطة الذكور في الماضي، فقد تتلقى الموظفات بالملابس الرسمية استجابة أفضل. بالإضافة إلى ذلك فإن النساء أكثر احتمالا للإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني إلى الضابطات. يمكن أن يكون لذلك تأثير على ثقة المجتمعات في الشرطة والحصول على العدالة، وهذا بدوره يمكن أن يكون له آثار على قدرة إنفاذ القانون في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.[116]

علاوة على ذلك، إذا كانت النساء يشغلن مناصب قيادية في المؤسسات الحكومية المسؤولة عن منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فإنه يساعد على ضمان أن هذه الجهود تقدم نهجًا كاملًا للمجتمع وتعالج بشكل كلي الدوافع الجنسانية في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.[117] وذلك لأن وجود المرأة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية والإقليمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب قد يسمح بإدراج المزيد من أصحاب المصلحة المتنوعين المستعدين والقادرين على الحضور إلى طاولة المفاوضات. وفي النهاية يسمح هذا بأن تكون الاستراتيجيات والسياسات والبرامج أكثر شمولاً.[118]

تتسع باقة الوظائف التي يمكن للمرأة أن تخدم فيها بجميع جوانب منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.[119] حيث يمكن أن يكن محاورين أساسيين بين المؤسسات الحكومية، بما في ذلك إنفاذ القانون والمجتمعات على وجه الخصوص، مما يساعد على تحديد الشواغل الأمنية واحتياجات المجتمعات. كأعضاء في مجموعات المواطنين الاستشارية ومجالس الأمن البلدية يمكن للنساء التفاعل مع ممثلي إنفاذ القانون المحليين وتنبيههم لقضايا السلامة الجنسانية (كما لوحظ في صربيا[120] وألبانيا[121]).

كجزء مما يسمى بآليات الإحالة - آلية رسمية أو غير رسمية تضم ممارسين ومهنيين من مختلف التخصصات و/أو الوكالات والمنظمات التي تهدف إلى تحديد وتقييم ومساعدة وعلاج الأشخاص الذين يظهرون علامات تعرضهم للخطر أو عرضة للانخراط في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أو هم في طريقهم إليهما[122] - يمكن لممثلي منظمات المجتمع المدني والنساء من المهن المختلفة (على سبيل المثال، المعلمين وعلماء النفس أو الزعماء الدينيين) أن يقدموا منظوراً قيماً بشأن حالات الشباب والشابات المعرضين لخطر الانخراط في التطرف العنيف. (للاطلاع على دراسة حالة حول كيفية تمكين المرأة للمشاركة في آليات الإحالة، أنظر الفصل الخامس). وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة المرأة في لجان السلامة المجتمعية وغيرها من كيانات الرقابة على إنفاذ القانون تعزز الشعور بمساءلة الشرطة

116 ميلر وسيجال، «هل تقوم الضابطات بتحسين جودة إنفاذ القانون؟ تأثيرات على الإبلاغ عن الجريمة وتصعيد العنف المنزلي» (أس أس أر أن، فبراير / شباط 2014)، ص. 4.

117 للاطلاع على التحليل الجندري لبعض الاستراتيجيات الوطنية بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية اللذين يؤديان غلى الإرهاب، أنظر: فرانسن وآخرون، التحليل: خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف: تحليل المحتوى الجنساني (التحالف النسائي للقيادة الأمنية، شبكة عمل المجتمع المدني الدولي، 2017).

118 مبادئ توجيهية وممارسات جيدة لتطوير استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف الوطنية (هداية).

119 دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية اللذين يؤديان إلى الإرهاب: التركيز على جنوب شرق أوروبا (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2018).

120 إصلاح الشرطة: التطورات في صربيا والجبل الأسود (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مايو / أيار 2005).

121 «تحتفل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالذكرى العشرين لهيئة كوتسوفا الاستشارية للمواطنين» (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مايو / أيار 2018).

122 دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول آليات الإحالة، أبريل / نيسان 2019

والمسؤولية المشتركة عن الأمن.

وبسبب موقعها في قلب المجتمع وهياكل القرابة، غالبًا ما تكون المرأة في وضع أفضل لتحديد نقاط الضعف المحتملة للتطرف والتنبؤ بها والاستجابة لها.[123] للاستفادة من هذه الوظيفة الهامة للنساء في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، غالبًا ما تعمل منظمات المجتمع المدني مع النساء لرفع وعيهن بمخاطر الانخراط في المنظمات العنيفة المتطرفة، فضلاً عن العلامات المبكرة التي تجعل الأطفال والمراهقين مهتمين بالإيديولوجيات العنيفة. إذا تم تزويدهن بالمهارات اللازمة للتعرف على هذه العلامات، يمكن للأمهات المساهمة في المراحل التكوينية لتعليم أطفالهن ودعم مهارات التفكير النقدي اللازمة لإنشاء حواجز ضد التأثيرات الضارة.

تم إنشاء العديد من الشبكات لربط النساء في جميع أنحاء العالم من قبل منظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال، شبكة النساء والتطرف التابعة لمعهد التنمية الإستراتيجية، ونساء بلا حدود ومنهاجها «أخوات ضد التطرف العنيف»، وشبكة الأمهات من أجل الحياة في المعهد الألماني لدراسات الراديكالية ونزع الراديكالية. وتسهل هذه الشبكات تبادل المعرفة بين النساء في العديد من السياقات المتأثرة بالتطرف. على سبيل المثال، من خلال مشاريع مبتكرة مثل مدارس الأمومة، تدعم نساء بلا حدود تدريب الأمهات على المهارات الشخصية والتواصل والأبوة والأمومة حتى يتمكنّ من التعرف على علامات الإنذار المبكر بالتطرف المحتمل لدى أطفالهن والرد عليها.

وتهدف هذه الشبكات إلى تحقيق تعليم أوسع حول منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب من خلال الاستفادة من قدرة المرأة على إضفاء الطابع الإنساني على تأثير الإرهاب. يستخدم هذا لتقديم الخطابات المضادة ذات المغزى.[124] من خلال هذه المبادرات التي تيسرها منظمات المجتمع المدني، تُمنح النساء منصة لتبادل القصص حول كيفية تدمير خيارات أطفالهن لحياتهن وأسرهن. من خلال الاستخدام الاستراتيجي للإنترنت (من خلال مواقع الويب[125] أو المنصات أو المنتديات عبر الإنترنت[126]) والوسائط التقليدية (مثل الأفلام[127])، يمكن لهذه الرسائل تمكين الأمهات والآباء من اتخاذ إجراءات لحماية أسرهم، وإجراء محادثات هادفة على المستوى الشعبي حول الإرهاب والتطرف وأهمية الأمهات والآباء في الوقاية منه.[128]

يشكل فهم الأدوار الجنسانية المحددة للسياق في الهياكل الأسرية جزءًا هامًا من الوقاية الفعالة من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. يجب أن تستكمل وظيفة المرأة في الهياكل الأسرية بفهم الوظيفة الأساسية التي يضطلع بها أفراد الأسرة الذكور البالغين في حياة المراهقين. تعد نماذج الأدوار الإيجابية للذكور والإناث مهمة لتوجيه الشباب خلال مرحلة الانتقال إلى مرحلة البلوغ. يمكن لموجهي منظمات المجتمع المدني تقديم المشورة العملية

123 الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف (المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب).

124 دور العائلات في منع التطرف العنيف ومكافحته: التوصيات الاستراتيجية وخيارات البرمجة (المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب).

125 على سبيل المثال، أنظر: http://www.stop-djihadisme.gouv.fr

126 على سبيل المثال، أنظر أخوات ضد التطرف العنيف: http://womenwithoutborders-save.blogspot.com

127 أنظر: http://womenwithoutborders-save.blogspot.com/2012/09/your-mother-new-film-by-save.html

128 الراديكالية والتطرف العنيف - التركيز على المرأة: كيف تتحول المرأة إلى الراديكالية وكيف يمكن تمكينها لمنع الراديكالية (لجنة البرلمان الأوروبي لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ديسمبر / كانون الأول 2017).

والدعم العاطفي للشباب الذين قد تجذبهم علاقاتهم الأسرية الصعبة نحو التطرف والعنف.

وتعد نماذج الأدوار الإيجابية قوية بشكل خاص عند إشراك المتطرفين السابقين أنفسهم. في مبادرات مثل «الحياة بعد الكراهية» و»الخروج من الولايات المتحدة الأمريكية»،[129] يقوم المتطرفون السابقون بمبادرات فردية في التعليم والتدريب المهني لمساعدة الأفراد على إعادة حياتهم إلى مسارها. ومن المهم أيضًا التفاعل بين الشباب والناجين من الشبكات العنيفة أو أولئك الذين أنهوا مشاركتهم في هذه الجماعات (مثل الجماعات القومية أو مجموعات النازيين الجدد). برامج التدخل الأخرى لديها أعضاء سابقون في العصابات يديرون جلسات توجيه فردية مع الشباب المعرضين لخطر الانجذاب إلى عنف العصابات (على سبيل المثال مشروع الإنقاذ من العصابة والدعم).[130]

(إنّ)المؤسسات الأمنية التي تعمل بنشاط في منع ومكافحة أنواع الأنشطة الإجرامية الأخرى لديها خبرة كبيرة. ويمكن استخدام جميع الممارسات الجيدة لتلك المؤسسات، وكذلك الدروس المستفادة وإدماجها في الوعي الجنساني للمساهمة في استجابات فعالة ومتوافقة مع حقوق الإنسان في مكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وسيتم فحص بعض هذه الممارسات في الفصل التالي.

129 أنظر: https://www.lifeafterhate.org/exitusa

130 أنظر: http://graspyouth.org/

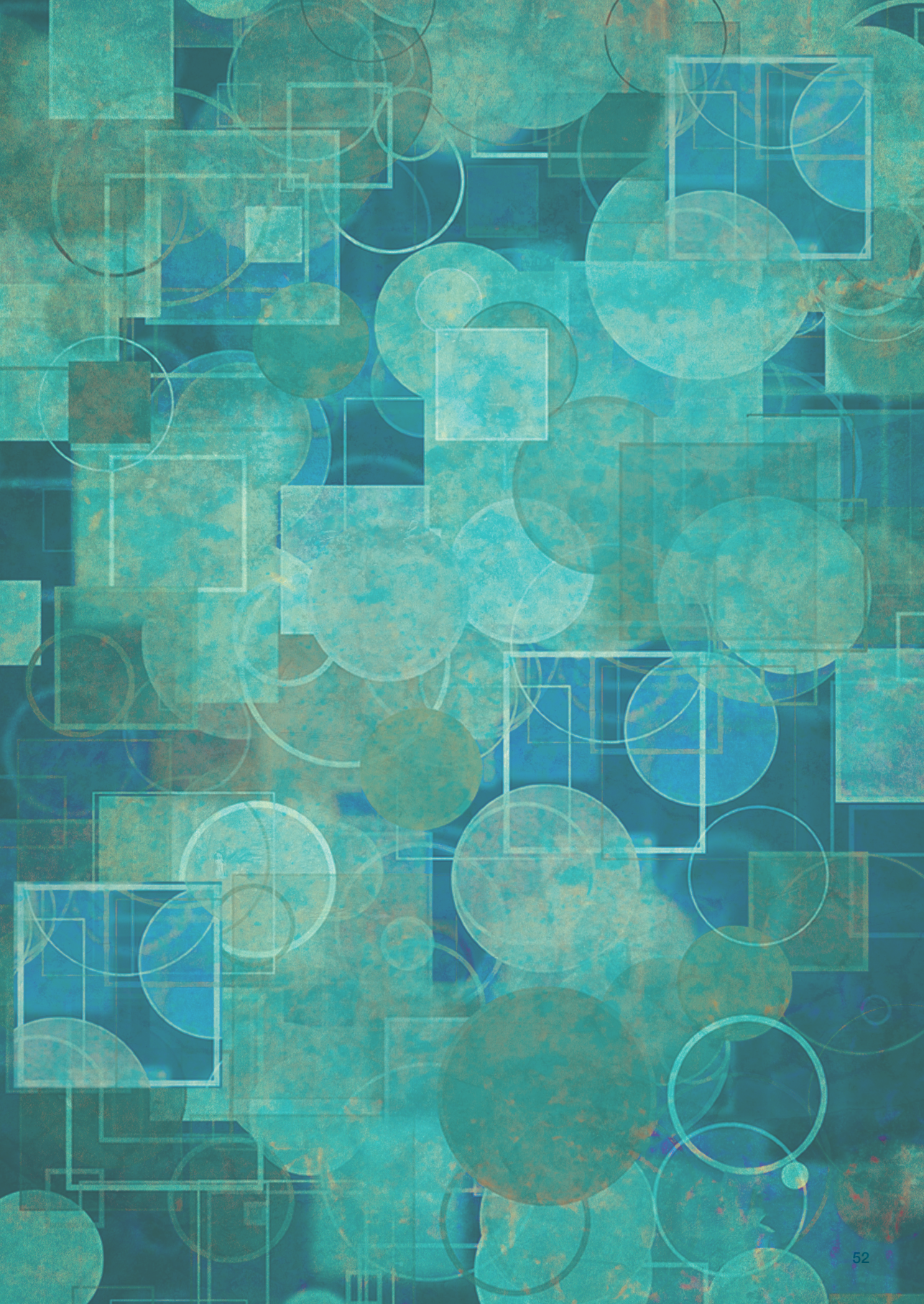

الفصل الرابع: الدروس المستفادة حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنساء في قطاع الأمن

في معظم البلدان تكون المؤسسات الأساسية لقطاع الأمن هي تلك التي تقدمها الدولة، مثل إنفاذ القانون/الشرطة والقوات المسلحة. يمكن فهم قطاع الأمن (أو النظام الأمني) على أنه يشمل جميع مؤسسات الدولة والكيانات الأخرى التي لها دور في ضمان أمن الدولة وسكانها. وتشمل هذه بالطبع الجهات الأمنية الأساسية الفاعلة مثل القوات المسلحة والشرطة والدرك وحرس الحدود. ولكنها تشمل أيضًا هيئات إدارة الأمن والرقابة مثل البرلمانات ولجانها والوكالات الحكومية والوزارات التابعة لها، فضلاً عن مؤسسات العدالة وسيادة القانون (السجون والمحاكم وإلخ). بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار أن القطاع يشمل قوى الأمن غير النظامية، فضلاً عن مجموعات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والمناصرة والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام.[131] على المستوى المحلي يمكن أن ينفذ إنفاذ القانون الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي عندما تعمل مبادرات الشرطة الموجهة للمجتمع جنبًا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني، أو عندما يتم إجراء أنواع معينة من التغييرات الهيكلية داخل الشرطة لمعالجة الشواغل الأمنية الرئيسية بشكل أفضل، مثل وحدات العنف الأسري التي يجري إنشاؤها.

131 للاطلاع على نظرة عامة على جميع الجهات الفاعلة في القطاع الأمني أنظر كريستين فالاسيك، «إصلاح قطاع الأمن والجندر»، في: ميغان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران)، الجندر وأدوات إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008)

وبالإضافة إلى توفير الأمن للدولة ومؤسساتها، فإن النظام الأمني هو أمن الأشخاص، أي الأمن الإنساني. وهذا يعني بالنسبة للأفراد أن الأمن يجب أن يكون مكافئًا للتحرر من الخوف (بما في ذلك تهديدات الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة) والتحرر من الفاقة التي تشمل الجوانب الاقتصادية والصحية والبيئية. وتتصدر عملية إصلاح قطاع الأمن جدول أعمال الحكومات والمؤسسات منذ التسعينيات للقرن الماضي. من المفهوم على نطاق واسع أن إصلاح القطاع الأمني العملية السياسية والتقنية لتحسين أمن الدولة والبشر من خلال جعل توفير الأمن والإدارة والرقابة أكثر فعالية وأكثر مساءلة. في إطار السيطرة المدنية الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ساهمت عملية حوكمة وإصلاح قطاع الأمن في اتباع نهج «محوره الناس» في الأمن بصورة أكبر.[132]

وركزت عملية حوكمة وإصلاح قطاع الأمن على جميع المؤسسات الأمنية، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون وتؤدي أدوارها ومسؤولياتها ومهامها وفقًا لمعايير مهنية عالية وتقدم خدمات جيدة لجميع السكان، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو العمر. كما تضمنت توقعات واضحة للمؤسسات الأمنية لتكون مسؤولة عن أحكامها وإدارتها والإشراف عليها، حيث يتوقع أن تشرف السلطات المستقلة على ما إذا كان يتم الوفاء بهذه التوقعات.

1) إنفاذ القانون الشامل ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

يساعد الأمن المتمركز حول الناس والنُهج الشاملة لوكالات إنفاذ القانون على معالجة عدد من المشاكل التي قد توجد بين المجتمع وقطاع الأمن الخاص به. ترتبط بعض هذه المشكلات ارتباطًا مباشرًا أو تخلق ظروفًا مواتية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب: الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي موظفي القطاع الأمني، أو افتقارهم إلى المهارات الفنية أو الاجتماعية، أو العجز في المساءلة والرقابة على القطاع ككل.[133] وهناك عاملان مهمان في هذا:

- ما إذا كان يُنظر إلى الشرطة على أنها جديرة بالثقة وتلتزم وتمتثل للقانون (فكرة وجود خدمة شرطة **موثوق بها ومتوافقة مع حقوق الإنسان)**؛

132 أنظر على سبيل المثال: https://www.un.org/ruleoflaw/thematic-areas/access-to-justice-and-rule-of-law-institutions/ssr/

133 لنظرة فاحصة أكثر عمقاً للروابط بين التطرف العنيف و سوء الاستغلال في قطاع الأمن أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2017، «رحلة إلى التطرف في أفريقيا: الدوافع والحوافز ونقطة التحول بالنسبة للتجنيد». متاح على: https://journey-to-extremism.undp.org/content/downloads/UNDP-JourneyToExtremism-report-2017-english.pdf

- ما إذا كانت الشرطة قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية لجميع السكان بشكل فعال وما إذا كانوا يخدمون المجتمع ككل (مبدأ **الشرطة الفعالة والموجهة نحو المجتمع)**

الامتثال لحقوق الإنسان

لا توجد ولا يمكن أن تكون هناك مفاضلة بين العمل الشرَطي وحقوق الإنسان. في حين أن الشرطة غالبًا ما تكون أول من يستجيب للعنف فإنها تؤدي أيضًا أعمال وقائية، بما في ذلك التواصل المنهجي مع المجتمعات. إذا كانت الشرطة محط ثقة في المجتمعات وتقوم ببناء العلاقات معها، فإنها يمكن أن تكون مساهما هاما في منع التطرف العنيف.

وفي سياق منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، من الممكن أن يتعرض أفراد المجتمع لانتهاكات حقوق الإنسان على أساس التنميط العنصري/الإثني أو الجنساني من قبل موظفي إنفاذ القانون. تشمل الممارسات الجيدة للتصدي لهذه الانتهاكات عمل آليات حقوق الإنسان المستقلة ومجموعات المصالح التي تتمتع بوضع جيد لتقديم المشورة والدعم للشرطة. كما تعد خطوط الاتصال المفتوحة بين المجتمع المعني والشرطة المحلية مهمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن فريقًا متنوعًا من ضباط الشرطة في الخطوط الأمامية بما في ذلك النساء والرجال على حد سواء، وكذلك ضباط من مختلف الأعمار والخلفيات العرقية والدينية، يخفف من خطر التنميط من قبل ضباط الشرطة.

في عام ٢٠١٧ طلبت لجنة أونتاريو لحقوق الإنسان في كندا من شرطة تورنتو تسليم أكثر من سبع سنوات من البيانات المتعلقة بالتفاعلات مع المجتمع الأسود، بما في ذلك ممارسات الإيقاف والاستجواب واستخدام القوة والاعتقالات لأسباب بسيطة من بينها حيازة المخدرات، أو عرقلة أو الاعتداء على ضابط شرطة، أو التسبب في اضطراب أو عدم الامتثال لشرط الكفالة. في عام ٢٠١٠ ذكرت صحيفة تورنتو ستار اليومية أنه من المرجح أن يحصل أفراد المجتمع السود على بطاقة - ممارسة إيقاف الشرطة وطلب الهوية دون سبب.

(من تورنتو ستار، ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٧، https://www.thestar.com/news/crime/2017/11/30/human-rights-commission-launching-inquiry-into-racial-profiling-by-toronto- police.html)

ويعد الحفاظ على الثقة في العمل الشرَطي على مستوى المجتمع أمرًا ضروريًا لتعميق مرونة الجمهور في الاستجابةً لروايات الجماعات المتطرفة العنيفة والتي غالبًا ما تستخدم الظلم الوهمي أو الحقيقي وانتهاكات حقوق الإنسان وفساد الجهات الأمنية للحصول على الدعم في المجتمعات المحلية. في الواقع، أظهرت الدراسات أن المظالم الناتجة عن انتهاكات القطاع الأمني المرتكبة ضد السكان والفساد المؤسسي هي عوامل دفع مهمة في العديد من السياقات المختلفة.[134] ولذلك، فإن القضاء على مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك العنف

134 للاطلاع على أحدث الأبحاث حول آثار الاستجابات القاسية لنظام العدالة الجنائية على الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، راجع كريستين كاو ومارا ريدليخ ريفكين، «المعاقبة أم العفو؟ إعادة إدماج المتمردين المتعاونين بعد الصراع في العراق» (البرنامج حول الحوكمة والتنمية المحلية في غوتنبرغ). متاح على: https://gld.gu.se/media/1503/gld-working-paper-17-final.pdf

الجنسي والجنساني من قبل الشرطة أو غيرهم من موظفي قطاع الأمن هو أمر في غاية الأهمية.

ويمكن أن تتراوح الأنشطة المشتركة بين الشرطة ومؤسسات حقوق الإنسان المستقلة مثل منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والوطني، من معالجة أداء هياكل الرقابة الداخلية للشرطة وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتقييم الثقافة المؤسسية الشرطة وقدرتها على العمل نحو التغيير.[135]

الخفارة الفعالة والموجهة نحو المجتمع

تركز أعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمع على بناء الثقة وإقامة شراكات بين الشرطة والسلطات العامة الأخرى والمجتمعات، وهي الثقة التي يمكن أن تؤدي إلى حل استباقي للمشاكل. وهذه أداة أساسية لمنع ومقاومة التطرف العنيف. وتم تناولها بتعمق في منشور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا «الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية».[136]

لتكون فعالة، يجب أن تصبح الخفارة المجتمعية موقفاً وفلسفة تخترق ثقافة وممارسة الخدمة بأكملها، من إدارتها العليا إلى ضباط الصف الأمامي. في الممارسة العملية، يمكن أن يؤدي هذا إلى تمكين المواطنين من الاتصال بالشرطة والتواصل معهم بشكل أكثر راحة. وهذا يعني أيضًا أنه من المفيد أن يعمل ضباط الشرطة في مجتمعات قريبة من منازلهم، ويتحدثون اللغات التي تتحدثها تلك المجتمعات، ويعكسون تنوع المجتمع الذي يخدمونه (على سبيل المثال، من حيث العرق والدين والجنس). والهدف هو بناء الثقة من أجل زيادة الأمن في المجتمعات المحلية.

تُظهر الدراسات المتعلقة بالعمل الشرَط الموجه نحو المجتمع في المناطق المتنوعة دينياً مثل أيرلندا الشمالية، أن التسامح تجاه الأديان المختلفة يزيد من تعاون المجتمع مع الشرطة.[137] وبالمثل قامت وزارة العدل بالولايات المتحدة بتجميع عدد من الدراسات البحثية التي وجدت أنه عندما يزداد التنوع في وكالات إنفاذ القانون بما في ذلك، العرق والقومية والجنس، فإن هذا يساعد على (في) غرس الثقة في الشرطة ويقلل من المفاهيم السلبية عنها.[138]

يشير مكتب الحقوق المدنية والحريات المدنية التابع لوزارة الأمن الداخلي بالولايات المتحدة إلى أدلة من مينيابوليس، حيث كان السكان من أصل شرق أفريقي لا يثقون في تطبيق القانون في المدينة. وكان من بين أسباب انعدام الثقة الافتقار إلى التنوع في القومية والدين والعرق في أجهزة الشرطة. انخفض بعض هذا التوتر عندما تم تعيين موظفين صوماليين أمريكيين للقيام

135 للحصول على نظرة عامة على المشاريع المشتركة من هذا النوع أنظر موقع لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو على شبكة الإنترنت. متاح على: http://www.ohrc.on.ca/ar/about-commission

136 أنظر أيضًا مربع النص في الصفحة التالية. لخلفية عميقة وكذلك دراسات الحالة في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا راجع الدليل الخاص بالوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية، (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيينا، فبراير / شباط 2014).

137 توبينج، جيه. أند بيرن، جيه. «الشرطة الظل: حدود الشرطة المجتمعية في أيرلندا الشمالية»، الشرطة والمجتمع 26.5 (2014)، ص. 522-543.

138 تعزيز التنوع في إنفاذ القانون (وزارة العدل الأمريكية، لجنة تكافؤ فرص العمل، أكتوبر / تشرين الأول 2016)، ص. 7-9. متاح على: https:// www.justice.gov/crt/case-document/file/900761/download

بأمن المطارات وأداء مهام الشرطة.[139] ويوضح هذا المثال، بالإضافة إلى أمثلة أخرى، مفصلة في هذا الدليل القيمة التشغيلية للتنوع داخل هيئات إنفاذ القانون. ويزيد ذلك من مصداقية هذه الوكالات بالإضافة إلى فعاليتها التشغيلية.

2) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

يعد دمج منظور النوع الاجتماعي جزءًا رئيسيًا من ضمان شرعية قطاع الأمن وفعاليته التشغيلية. لاستخلاص الدروس المستفادة من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حوكمة وإصلاح قطاع الأمن ودراسة ما يعنيه ذلك لمنع ومقاومة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، سيتم فحص أهداف حوكمة وإصلاح قطاع الأمن ومجالات التدخل التالية بشكل أوثق:

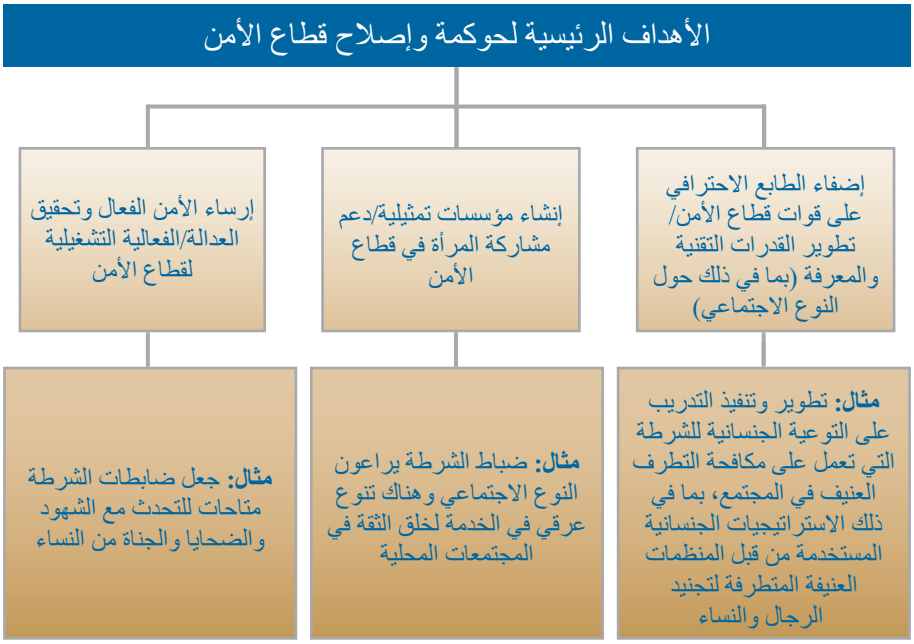

139 فرح، أي.، مقابلة مع مكتب وزارة الأمن الداخلي الخاص بالحقوق المدنية والحريات المدنية (واشنطن، 2017).

تعميم مراعاة المنظور الجنساني: الأهداف الرئيسية للجهات الأمنية الفاعلة

«تُظهر الخبرة المكتسبة من العمليات السابقة أننا إذا استطعنا تنفيذ منظور جنساني وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2000/1325 فسنحظى بفرصة محسنة للنجاح في مهمتنا لتحقيق السلام والأمن في المجتمع بأسره في منطقة العمليات.»

- اللواء أندرس ليندستروم، مدير العمليات بالقوات المسلحة السويدي

الفعالية التشغيلية لوكالات إنفاذ القانون

الهدف الرئيسي لجميع موظفي قطاع الأمن هو العمل بفعالية. بالنسبة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون فإن هذا يعني القدرة على توفير الأمن والعدالة لجميع السكان داخل منطقة عملياتهم. ومن أجل القيام بذلك من الضروري فهم احتياجات الأمن والعدالة المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات، وكذلك الطرق المختلفة التي يتصورون بها ويتفاعلون مع قطاع الأمن، لا سيما مع نظام العدالة الجنائية ونظام الشرطة. إن إدراك هذه الاختلافات والقدرة على معالجتها يتطلب من جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون فهم الاحتياجات والديناميات الجندرية في المجتمع الذي يعملون فيه.

وتشير كل من الأدلة القصصية والتجريبية إلى أن المرأة يمكن أن تسهم في تعزيز الوعي العام بالموقف في الجهود الأمنية ولا سيما في المواقف الضعيفة.[140] من خلال موقعها في المجتمعات والأسرة غالبًا ما تتاح للمرأة فرصة الوصول إلى المعرفة المباشرة عن الأشخاص والأحداث، والوصول إلى الرجال. وتشمل الأمثلة المعرفة التي تجمعها النساء من خلال الشبكات غير الرسمية والاجتماعية، وكذلك من خلال علاقاتهن مع أطفالهن.

وبالمثل في كثير من الحالات، يكون لأفراد الأسرة الذكور علاقات مباشرة أكثر مع الشباب والأولاد الصغار في أسرهم. وهذا أيضًا عامل يوضح الحاجة إلى الوعي الجنساني الشامل لتكون قادرة على اكتشاف التغيرات والتأثيرات الضارة المحتملة في المجتمع وبخاصة على الأطفال والشباب.

ويمكن للعمل الشرَطي الذي يراعي الفوارق بين الجنسين أن يزيد من فرص الوصول إلى المجتمع بأسره. في العديد من الحالات تقوم النساء بالإبلاغ عن بعض الجرائم ويعبرن عن مخاوفهن بسهولة أكبر لدى ضابطات الشرطة،[141] مما يعني أن وجود ضابطات هو أمر حيوي. عندما يتعلق الأمر بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الأرهاب، فإنه من المهم أيضًا ضمان فهم رجال الشرطة من الذكور والإناث للديناميات الجندرية الموجودة في مجتمع معين وكذلك الخبرات المختلفة للرجال والنساء.

140 للاطلاع على قاعدة معلومات شاملة عن مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن أنظر «دراسة عالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325»، 2015. متاح على: http://wps.unwomen.org
للاطلاع على عدد من الأمثلة القصصية أنظر توبي ويتمان وجاكلين أونيل، «الاهتمام بالنوع الاجتماعي يزيد الأمن في العمليات: أمثلة من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)». متاح على: https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2013/05/NATO-Report_8.pdf

141 للاطلاع على دراسة حديثة حول التقارير المقدمة إلى الشرطة حول العنف الجنسي في الولايات المتحدة أنظر:/https://news.virginia.edu/content/study-hiring-female-police-officers-helps-women-report-violence-sexual-assault

تحليل النوع الاجتماعي الذي يساهم في دوريات وعلاقات أكثر فاعلية مع المجتمعات

في مثال من أفغانستان اتصلت دورية تضم ذكورا فقط ضمن فريق إعادة إعمار المقاطعات السويدي بمستشار الشؤون الجنسانية الخاص بالفريق للاستفسار عن سبب عدم رؤية النساء الأفغانيات علنًا على الإطلاق. وسأل مستشار الشؤون الجنسانية عما إذا كان الجنود الذكور يقومون بدورياتهم بانتظام واقترح عليهم المغامرة أيضاً في شوارع أقل ازدحامًا. وبسرعة كبيرة بدأت الدورية في مواجهة النساء المحليات اللواتي بدأن هن أيضاً الاتصال مع الفريق. وحدث هذا على الرغم من أن الفريق كان يتكون من رجال فقط. وفي إحدى المرات اقتربت عدة نساء من الدورية وبعد محادثة قصيرة دعينها إلى بيتهن للقاء أفراد أسرهن الذكور.

وأثناء الوجود في البيت وخلال محادثة عند تناول الشاي برز الموضوع «ما الذي كنّ يتطلعن إليه». وأخبت النساء الفريق أنهن يتطلعن لحضور حفل زفاف كبير كان سيحدث في المدينة خلال يومين. عدة مئات من أفراد الأسرة والأقارب كانوا على وشك القدوم إلى المدينة للاحتفال. ولم يذكر أي من الرجال هذا.

إن إدراك أن هذا الحدث سوف يحدث كان أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز وعي الجنود بالموقف. عندما وصل مئات الأشخاص بعد ٤٨ ساعة كانت البعثة تتوقع وصولهم وتمكنت من وضع خطة لرصد تدفق الأشخاص. كما أن المعرفة بحدوث حفل الزفاف منعت تصعيد التوتر المحتمل. لو لم يتلق موظفو البعثة التفسير البسيط للحدث لكان من السهل أن يفسروا الحركة الكبيرة للأشخاص على أنها تكتيك تمرد أو شكل آخر من أشكال العدوان. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى العنف وما يترتب على ذلك من مخاطر طويلة الأجل تتعرض لها القوة من مجتمع مستاء.

على الرغم من أن المثال الوارد في مربع النص أعلاه يتناول مكانًا ينطوي على مخاطر أمنية مرتفعة حيث يتم توفير الأمن من قبل القوات المسلحة، فإن الاستنتاج الذي يمكن للمرء استخلاصه من هذه القصة هو أن الرجال والنساء غالبًا ما يكون لديهم وجهات نظر مختلفة وبالتالي يوفرون أنواعًا مختلفة من المعلومات. مثل هذه المعلومات يحتمل أن تكون متعلقة بالأمن.

في مثال آخر من شرطة منطقة أوسلو في النرويج، تقوم الشرطة بانتظام بزيارة المساجد ومعابد السيخ بهدف بناء الثقة وعلاقات قوية مع مجتمعات الأقليات المختلفة في المدينة. بعد بدء هذا البرنامج سرعان ما اكتشف ضباط الشرطة أنه في حين تم تقبل الضباط الذكور بسرعة وكان يمكن لهم أن يلتقوا مع كبار السن من الرجال والزعماء الدينيين والمواظبين على المساجد (من الذكور) فإنهم يحتاجون إلى ضابطات في الفريق ليتمكنوا من الوصول إلى كامل السكان. لعدة سنوات كان اثنان من ضباط شرطة التنوع الخمسة الذين يعملون على وجه التحديد على الشرطة الوقائية وبناء الثقة مع أواسط الأقلية في أوسلو من النساء. تبذل الشرطة جهودًا لحضور المناسبات المجتمعية الهامة وزيارة المراكز الثقافية مما يسهم في إظهار

اهتمامها برفاهية المجتمع. (للحصول على وصف كامل لعمل شرطة أوسلو أنظر دراسة الحالة في الفصل الخامس.)

لا يتم تنفيذ مثل هذه المبادرات بالضرورة بسبب تهديد أمني محدد في هذه المجتمعات ولكن كجهد لبناء الثقة والتأكد من أن المواطنين في هذه المجتمعات يعرفون أين يمكنهم الذهاب إذا كانوا بحاجة إلى مساعدة الشرطة. علاوة على ذلك، فإنه يساعد في تقليل الخوف من السلطات الموجودة بين بعض الأقليات بسبب التجارب السلبية الماضية مع أفراد الأمن. وبالتالي إذا كان لدى أحد أفراد هذه الأقليات مخاوف بشأن التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أو أي سلوك إجرامي آخر، فإنهم يشعرون بالأمان لإبلاغ الشرطة المحلية بهذا.

وتوضح هذه الأمثلة ضرورة أن تكون الشرطة قادرة على التواصل مع كل من الرجال والنساء وكذلك الأولاد والبنات، ليس فقط للحصول على صورة كاملة عن احتياجاتهم الأمنية المختلفة من أجل معالجتها، ولكن أيضًا لإقامة علاقات ثقة مع جميع أعضاء المجتمع. في حين أن هذا قد يكون تحديًا اعتمادًا على السياق الثقافي والاجتماعي، فإن هذه الأمثلة توضح أيضًا أن إدراج الحساسية الجندرية والوعي الجنساني في العمل اليومي للشرطة أمر ممكن وكذلك في المجتمعات المحافظة المفترضة.

ويجب تقييم كل سياق محلي ووطني بشكل فردي وبحرص شديد. في المثال من أفغانستان وفي حين لم يجد فريق الدوريات المكون من الذكور أي صعوبات في مقابلة النساء الأفغانيات المحليات بمجرد تغيير طرق دورياتهم، اكتشفت شرطة أوسلو أن الضابطات أفضل عمومًا للتحدث مع النساء اللواتي يحضرن المساجد.

التمثيل بالأرقام وتعزيز الوعي

يوضح مثال شرطة أوسلو كيف يمكن للشرطة (وقطاع الأمن بشكل عام) تمثيل السكان الذين تخدمهم. في الواقع، تُرتكب التهديدات والجرائم الأمنية ضد جميع فئات المجتمع. ومع ذلك، لا تزال منظمات الشرطة في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتكون من الذكور في الغالب، مع ضعف تمثيل النساء أو مجموعات الأقليات.

ويعد العمل كشرطي مهنة «ذكورية» منذ فترة طويلة. وهذه صورة نمطية جنسانية ترجع إلى ارتباط الشرطة بالجريمة والخطر والقوة البدنية.[142] مع التركيز بشكل أكبر على أعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمع، تشير الأبحاث إلى أن الصورة الذكورية (التي تؤثر أيضًا على من يريد أن يكون شرطياً ويتم تجنيده في الشرطة) تتغير ببطء نحو الصفات والمهارات مثل الصبر والرحمة والتواصل وحل المشكلة بشكل تعاوني.[143] وفقًا للمركز الوطني للنساء والعمل الشرَطي في الولايات المتحدة، تتلقى الضابطات تقييمات أكثر مواتاة وشكاوى أقل من قبل المواطنين، مما يجعلهن في وضع أفضل لتطوير الخفارة المجتمعية.[144]

142 اس اي مارتين وان سي جوريك، «طبيعة عمل الشرطة ودخول المرأة في إنفاذ القانون»، في: ممارسة العدالة، ممارسة الجندر: المرأة في مهن العدالة القانونية والجنائية، الطبعة الثانية (منشورات ساجي، 2006).

143 لورين ساندفر، «استخدام الشرطة للقوة: هل الجنس يُحدث فرقًا؟»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكساس في أرلينغتون، 2006.

144 المركز الوطني للمرأة والشرطة، 2003.

كان مرتكبو الهجمات في أورلاندو ووستمنستر ونيس، فضلاً عن منفذي هجوم ماراثون بوسطن، لهم سجلات بالإساءة الأسرية الحميمة. كان سيونج-هوي تشو الذي أطلق الرصاص وقتل ٣٢ شخصًا في معهد فرجينيا للعلوم عام ٢٠٠٧ قد وُجهت إليه سابقًا تهمة الملاحقة والتحرش بالطالبات.

المسيحي الإنجيلي روبرت لويس دير الذي أطلق النار وقتل ثلاثة أشخاص في عيادة صحة المرأة في عام ٢٠١٥، كان له أيضًا سجل واسع من العنف ضد المرأة والإيذاء المنزلي. ديلان روف المتفوق الأبيض الذي قتل تسعة أشخاص في تشارلستون عام ٢٠١٤ يُزعم أنه نشأ في منزل متأثر بالعنف المنزلي.

في حالة أندرس بريفيك في النرويج تشير تقارير عالم النفس أنه تأثر من طفولته المبكرة بالإيذاء البدني والنفسي وكذلك «السلوك الجنسي» في أسرته المقربة أثناء نشأته. (https://www.tv2.no/a/8241631)

وأظهرت كتلة حرجة من النساء داخل المؤسسة أنها تؤثر على الوعي الجنساني المؤسسي. كان لزيادة عدد ضابطات الشرطة تأثير إضافي يتمثل في زيادة احتمال الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيهما.[145]

وفي سياق منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الأرهاب، قد يكون الفهم والاستجابة الكافية للعنف الجنسي الجنساني، بما في ذلك عنف الشريك الحميم، ضروريًا لمنع حدوث المزيد من جرائم العنف.

كما توضح النتائج التالية يحمل عدد من مرتكبي التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب إما صدمة طفولة من التعرض للعنف المنزلي و/أو ارتكبوا سوء معاملة ضد الشركاء الحميمين أو أفراد الأسرة، مما جعل اللجوء إلى العنف وسيلة طبيعية لتسوية النزاع.

وتُظهر البيانات المتعلقة بإطلاق النار الجماعي في الولايات المتحدة من عام 1999 إلى عام 2013، بما في ذلك بعض الحالات المتعلقة بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب [146]، أن النزاع الداخلي من نوع ما كان عاملًا مساهماً في حوالي خمس عمليات إطلاق النار الجماعية.[147]

إن إبراز هذه النتائج في نقاش حول أهمية مؤسسات قطاع الأمن التمثيلية لا يعني أن ضباط الشرطة من النساء أفضل استعدادًا للرد على العنف الجنسي والجنساني بما في ذلك عنف الشريك والعنف الأسري. ومن المهم الإشارة إلى أنه في حين أن الضحايا الإناث قد يشعرن بميل أكبر إلى الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي أو العائلي إلى نساء أخريات (مثل الرجال بسبب مخاوف من الوصم)، إلا أنه من غير المفيد اقتراح أن تعمل النساء على «قضايا المرأة» أو أن النساء هن بطبيعتهن خبراء في المسائل الجنسانية. ينبغي إشراك النساء والرجال في جميع مؤسسات قطاع الأمن بسبب كفاءتهم المهنية وخبراتهم وليس بسبب جنسهم. وبشكل عام

145 المرجع نفسه.

146 يشير مصطلح «إطلاق النار الجماعي» إلى حادثة قتل متعددة يُقتل فيها أربعة أو أكثر من الضحايا بالأسلحة النارية في حدث واحد وبموقع واحد أو أكثر، على مقربة من بعضها.»كروس وريتشاردسون، «ملخص»، في: القتل الجماعي بالأسلحة النارية: الحوادث والضحايا 1999-2013 (خدمة أبحاث الكونغرس في الولايات المتحدة، 30 يوليو / تموز 2015، R44126).

147 المرجع نفسه، ص. 29.

سيساهم ذلك في تحسين قدرة المنظمات الأمنية على الاستجابة لجميع أفراد الجمهور، وكذلك في خفض عتبة الوصول إلى الجهات الأمنية الفاعلة من قبل المواطنين والمجتمعات.

ويجب أن يكون أي جهد لتجنيد المزيد من النساء مصحوبًا بتغييرات هيكلية وثقافية في المؤسسة المعنية. (إنّ)التركيز على زيادة عدد الضابطات لا يكفي. في سياق منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدبين إلى الإرهاب، ينبغي تزويد النساء بفرص مهنية للتقدم الوظيفي حتى يتمكنّ أن يصبحن أيضًا جزءًا لا يتجزأ من عمليات صنع القرار التي تؤثر على الاستراتيجيات الوقائية ضد التطرف العنيف، فضلاً عن تطوير مبادرات كافية للتصدي لها.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومهنية إنفاذ القانون

السلوك المهني والمواقف المرتبطة بالمهارات التقنية والمعرفة بالوظيفة هو أمر بالغ الأهمية لموظفي الأمن الذين هم على اتصال مباشر مع الجمهور على أساس يومي. غالبًا ما يتطلب دعم وتقوية المهارات والمعرفة في عدد من المجالات. ويشمل ذلك معرفة القوانين والمبادئ التي تحكم قطاع الأمن وكذلك الإطار الوطني والدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بأعمال إنفاذ القانون.

في برلين عمِل مركز الخبراء المعني بالقضايا الجنسانية والتطرف اليميني التابع لمؤسسة أماديو أنطونيو في جملة أمور على تدريب الشرطة على المسائل الجنسانية والتطرف اليميني. يعود تأسيس المركز إلى عام ٢٠٠٧ ويركز على «تقوية المجتمع المدني الديمقراطي والقضاء على النازية الجديدة والتطرف اليميني ومعاداة السامية وغيرها من أشكال التعصب والكراهية في ألمانيا».

وترجع أصول المركز إلى مشروع محلي في ولاية مكلنبورغ فوربومرن الألمانية الشرقية والذي تأسس تحت اسم «لولا فير لولو». يهدف المشروع إلى تشجيع النساء والفتيات على الانخراط في العمليات السياسية من وجهة نظر نسوية، مع التركيز على تعزيز عمليات المجتمع المدني في الهياكل الديمقراطية.
لمزيد من المعلومات (باللغة الألمانية) راجع:

http://www.lola-fuer-lulu.de/wir-ueber-uns/fachstelle-gender-und-rechtsextremismus

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تدريب ضباط الشرطة وغيرهم من موظفي القطاع الأمني الذين يعملون على اتصال مباشر مع مستخدمي الخدمة مثل موظفي المحكمة والسجون، على التفكير الناقد وتحليل الصراع والتعاطف ومهارات الاتصال وغيرها من المهارات الاجتماعية.

بالإضافة إلى مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني الأخرى مثل الدعم في توظيف النساء واستبقائهن في قطاع الأمن ووضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، فإن هناك حاجة إلى التدريب في مجال النوع الاجتماعي لضمان قدرة جميع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن على توفير الأمن والعدالة بشكل فعال، ويمكنها المساهمة في جو عمل محترم يعزز الحقوق

المتساوية. كما أن التدريب النوعي الأكثر تحديداً مثل التدريب على ما يسبب التحرش الجنسي وكيفية الوقاية منه ومعالجته، له نفس القدر من الأهمية.[148]

ويمكن تطوير أنشطة بناء القدرات في مجال التوعية الجنسانية بواسطة مؤسسات القطاع الأمني نفسها (مثل أكاديميات الشرطة)، التي تنظمها المنظمات الدولية المتخصصة في التدريب على إنفاذ القانون أو بواسطة المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية. عند توفير التدريب حول الوعي الجنساني للشرطة على سبيل المثال، يمكن أن يكون دمج المنظمات غير الحكومية النسائية المحلية التي طورت في كثير من الأحيان خبرة في مجال معين، مثل دعم ضحايا العنف الجنسي والجنساني أداة مفيدة.

في سياق الوقاية من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، هناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني - المحلية والدولية على حد سواء – التي تمتلك الخبرة في دعم قطاع الأمن من خلال التدريب على التوعية المجتمعية وغيرها من الأعمال الوقائية. **إن إشراك منظمات المجتمع المدني في تدريب تطبيق القانون على التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، لا يضمن فقط تزويد الشرطة بمنظور مدني بشأن تهديدات الراديكالية التي تؤدي إلى إرهاب مجموعات معينة وما يجب القيام به حيال ذلك، بل إنه يزيد من مصداقية قطاع الأمن في عيون السكان التي هي واجبهم في الخدمة.**[149]

3) ما الذي يمكن أن نتعلمه من حوكمة/ إصلاح القطاع الأمني؟[150]

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح الشرطة

تتمثل صلاحيات الشرطة في الحفاظ على النظام العام وحماية جميع الأشخاص وممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية. تشمل هذه الصلاحيات حماية النساء والفتيات ومع ذلك، لم يكن هناك تركيز كبير بشكل ملحوظ على ضمان أن تكون المرأة جزءًا من خدمات الشرطة كمستجيبين من الدرجة الأولى وكمديرين وصناع قرار. ويعد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الشرطة ضرورة تشغيلية لخلق تواصل أفضل وثقة ووصول أفضل.

148 أظهرت الأبحاث أن الأثر المالي للتحرش الجنسي على المؤسسات ضخم. يشمل هذا التأثير فقدان الإنتاجية والمعنويات المنخفضة والغياب عن العمل وزيادة معدل دوران الموظفين. كما يعيق التحرش الجنسي التكامل الفعال والمستدام للنساء في المؤسسات الأمنية.

149 لمزيد من المعلومات حول التدريب الجنساني لقطاع الأمن أنظر تويكو تونسن كليبي، «التدريب الجنساني لموظفي قطاع الأمن - الممارسات الجيدة والدروس المستفادة»، في: ميغان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران) الجندر وأدوات إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008)، متاح على: https://dcaf.ch/gender-training-security-sector-personnel-good-practices-and-lessons-learned-tool-12

150 إصلاح الدفاع جزء لا يتجزأ من إصلاح القطاع الأمني وبنفس القدر من الأهمية مثل إصلاح الشرطة والعدالة لضمان وجود التحول الواسع للنظام والذي يكون فعالا ومستداما على المدى البعيد. لأغراض هذا الدليل وجمهوره المستهدف الرئيسي لم يتم تضمين فصل منفصل عن إصلاح النوع الاجتماعي والدفاع. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع شيريل هندريكس ولورا هوتون، «إصلاح الدفاع والجندر». متاح على: https://www.files.ethz.ch/isn/143082/Tool2003%_Defense20%Reform20%and20%Gender.pdf

في جورجيا أعدت مبادرة بدعم من الاتحاد الأوروبي في مارس / آذار ٢٠١٨ تحليلاً جنسانياً شاملاً لقطاع الأمن. وكان الهدف من هذا التحليل هو تزويد لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان الجورجي بالحقائق والأرقام لتمكين أعضاء اللجنة من الاستفسار عن الجوانب المتعلقة بالجنسين عند عقد جلسات استماع سنوية مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء اللجنة الاستفادة من أداة تقييم الأثر الجنساني التي طورها مجلس المساواة بين الجنسين في البرلمان. تتكون الأداة من مجموعة من المؤشرات المستخدمة للتنبؤ بكيفية تأثير السياسات والقوانين المحددة على الرجال والنساء، وكيف يمكن استخدام هذه السياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

كان هذا التحليل الجندري تقريرًا داخليًا أعده المؤلف الرئيسي للكتيب. لمزيد من المعلومات حول أداة تقييم الأثر الجنساني باللغة الإنجليزية راجع:
http://www.parliament.ge/en/parlamentarebi/deputy-chairmen/tamar-chugoshvili/news1/kanonmdeblobis-genderuli-gavlenis-shefaseba.page

ويمثل إصلاح الشرطة أو تطويرها فرصة لإدماج النوع الاجتماعي في جميع أنشطة وعمليات حوكمة وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك وضع سياسات مؤسسية سليمة وبروتوكولات وإجراءات تشغيلية، وتوفير بناء القدرات والتدريب وكذلك إجراء تغييرات هيكلية، مثل إنشاء وحدات للتعامل مع العنف الجنسي والعنف ضد الشريك والعائلة.[151]

وقد تم تسليط الضوء بالفعل على بعض الممارسات الجيدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الشرطة في سياق الأهداف الرئيسية لـحوكمة وإصلاح القطاع الأمني: الجهد المبذول لزيادة الفعالية التشغيلية وبناء مؤسسات تمثيلية، وإضفاء الطابع المهني على الخدمة من خلال المعرفة وبناء القدرات.

ونشأت الدروس الأخرى المستفادة من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والإجراءات المؤسسية ودعم إدماج النوع الاجتماعي في آليات الرقابة المدنية الفعالة (أنظر مربع النص مع مثال جورجيا).

وتلعب الجوانب الجنسانية دورًا مهمًا بنفس القدر عند تنفيذ نهج الشرطة المجتمعية. عندما تكون هذه الأساليب جزءًا من عمليات إصلاح الشرطة، فمن الضروري أن يتم تعميم المنظور الجنساني منذ البداية. ويشمل ذلك ضمان الإرادة السياسية والدعم على مستوى الإدارة العليا وكذلك التمويل المخصص على وجه التحديد للمشاريع التي تركز على تحسين الوعي الجنساني.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح العدالة الجنائية

ترتبطان العدالة والأمن ارتباطًا وثيقًا. إن قطاع العدالة القوي يحمي ويفرض حقوق الناس ويثبط المخالفين المحتملين. مثلما قد تختلف الاحتياجات الأمنية، كذلك تختلف الخبرات مع

151 لمزيد من المعلومات حول إصلاح النوع الاجتماعي والشرطة راجع تارا دينهام، «إصلاح الشرطة والجندر»، في: ميغان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران) الجندر وأدوات إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008)، متاح على:
https://www.dcaf.ch/police-reform-and-gender-tool-2

النظام القضائي وكذلك في مدى فاعليتها أو عدمه. على سبيل المثال، غالباً ما تواجه النساء حواجز في الوصول إلى العدالة ومن المرجح أن يتم سجن الرجال.[152] ويمكن أن يؤثر كلا العاملين على قدرة الناس على التواصل مع الشرطة والسلطات الأمنية الأخرى حول مخاوفهم ومظالمهم. وهذا يضر بجهود الشرطة لمكافحة التطرف العنيف والجرائم الأخرى.

إحدى العوائق الرئيسية أمام العدالة لكل من الرجال والنساء لا تزال وصمة العار حول العنف الجنسي والجنساني وعنف الشريك والعنف العائلي. في العديد من المجتمعات تكون الضحية هي المسؤولة عن الإبلاغ عن العنف الجنسي. بسبب الخوف من التعرض للوصم أو الإهانة فإن العديد من الضحايا لا يبلغون عن مثل هذه الحوادث. هذا الأمر أكثر شيوعًا بالنسبة لضحايا العنف الجنسي من الذكور وضحايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، الذين قد يتعرضون لمضايقات وعنف إضافي بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية.

في العديد من الحالات يتم عكس الاستجابة المشتركة للمجتمعات لإلقاء اللوم على الضحية من قبل المحاكم، مما يؤدي إلى الإيذاء الثانوي من قبل النظام القضائي. وبالتالي يتطلب إصلاح أو تطوير نظام العدالة الجنائية بشكل فعال فهمًا شاملاً لاحتياجات الأمن والعدالة المختلفة لجميع الفئات في المجتمع.

هناك جوانب متعددة لكيفية تأثير تصورات الأدوار بين الجنسين على الطريقة التي يتم بها معاملة النساء والرجال - كضحايا وجناة - في قاعة المحكمة. وتشير البحوث، التي أجريت مؤخرًا حول المتطرفات العنيفات في نظام العدالة الجنائية، إلى أن التحيزات الجنسانية التقليدية في بعض الحالات قد سيطرت على الإجراءات القضائية وأدت إلى فرض عقوبات أقل صرامة على المجرمات.[153]

وليس فقط محامو الدفاع ولكن أيضًا معلقو الأخبار يصورون بانتظام مرتكبات جرائم الإرهاب على أنهن أهداف ساذجة ومعرضة للتطرف العنيف، حتى عندما يعترفن بمسؤوليتهن عن طريق الإقرار بالذنب.[154]

ومع ذلك، تظهر نتائج الأبحاث أن الرجال والنساء الذين يسعون جاهدين لسحب المؤامرات يبدون معدلات نجاح مماثلة في الحصول على المواد التي يحتاجون إليها وفي محاولة تنفيذ خططهم. وأظهرت البيانات أيضًا أن نفس النسبة من النساء والرجال (26 بالمئة) نجحت في تنفيذ مخططاتهم. كان الرجال والنساء معرضين بنفس القدر لإخفاء المعلومات المتعلقة بالمؤامرة وكانت نفس النسبة من الرجال والنساء مرتبطة بمجموعات متطرفة عنيفة قبل «الانخراط في سلوكيات راديكالية ذات دوافع أيديولوجية».[155]

---

152 لمزيد من المعلومات حول إصلاح الجندر والعدالة أنظر شيلبي كواست، «إصلاح العدالة والجندر»، في: ميغان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران) الجندر وأدوات إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008)، متاح على: شيلبي كواست، «إصلاح العدالة والجندر «

153 أنظر على سبيل المثال البحث الذي أجراه أودري أليكساندر وريبيكا توركينغتون في: اس تي اس سينتينل 11.8 سبتمبر / أيلول 2018. متاح على https://ctc.usma.edu/september-2018

154 المرجع نفسه.

155 المرجع نفسه.

في ألمانيا تمثل قضية بياتي تسشيبي وهي عضو في الجماعة القومية الاشتراكية السرية مثالًا توضيحيًا. أثناء المحاكمة بتهمة التآمر في عشر جرائم قتل وتفجيرين و15 عملية سطو في سلسلة بشعة من الهجمات ذات الدوافع العنصرية، صورها محامو الدفاع تسشيبي على أنها «مجرد عاشقة خاضعة لرجلين قاتلين.» (لدراسة أكثر تعمقا لهذه الحالة والتحقيق والمحاكمة أنظر الفصل الخامس)

في جورجيا أعدت مبادرة بدعم من الاتحاد الأوروبي في مارس / آذار ٢٠١٨ تحليلاً جنسانياً شاملاً لقطاع الأمن. وكان الهدف من هذا التحليل هو تزويد لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان الجورجي بالحقائق والأرقام لتمكين أعضاء اللجنة من الاستفسار عن الجوانب المتعلقة بالجنسين عند عقد جلسات استماع سنوية مع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء اللجنة الاستفادة من أداة تقييم الأثر الجنساني التي طورها مجلس المساواة بين الجنسين في البرلمان. تتكون الأداة من مجموعة من المؤشرات المستخدمة للتنبؤ بكيفية تأثير السياسات والقوانين المحددة على الرجال والنساء، وكيف يمكن استخدام هذه السياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

كان هذا التحليل الجندري تقريرًا داخليًا أعده المؤلف الرئيسي للكتيب. لمزيد من المعلومات حول أداة تقييم الأثر الجنساني باللغة الإنجليزية راجع:
http://www.parliament.ge/en/parlamentarebi/deputy-chairmen/tamar-chugoshvili/news1/kanonmdeblobis-genderuli-gavlenis-shefaseba.pageus

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإصلاح الجنائي

الدروس الأخرى المستفادة في إنشاء مؤسسات تستجيب للنوع الاجتماعي تنبع من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإصلاح الجنائي. في أي قطاع أمني يعد نظام العقوبات جزءًا لا غنى عنه، وهو في نفس الوقت شديد الحساسية. تتطلب جميع الدول التي تلتزم بالحكم الرشيد وسيادة القانون نظامًا يفرض ويطبق العقوبات على الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير الحماية الأخرى ذات الصلة. ولمعظم أنظمة العدالة عدة عقوبات مختلفة يمكن استخدامها تتراوح بين التحذيرات والغرامات وخدمة المجتمع والسجن.

وتشمل المهام الرئيسية لنظام العقوبات ردع الجناة المحتملين وإبعاد الأشخاص الذين يشكلون تهديدًا أمنيًا خطيرًا على المجتمع، وإعادة تأهيل الجناة وإظهار عدم موافقة المجتمع على أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تهدف إلى توفير شعور بالعدالة والتعويض لضحايا الجريمة. كما هو الحال في أجزاء أخرى من قطاع الأمن، يحدث التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ولا سيما من خلال إجراءات إصدار الأحكام التمييزية وكيفية تطبيق العقوبات.

إن فهم ودمج الاحتياجات والحقوق والقدرات المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات في جميع مجالات الإصلاح الجنائي هو أمر حيوي لإنشاء نظام عقابي فعال، يتوافق مع حقوق

الإنسان، وغير تمييزي ويسعى جاهداً لإعادة تأهيل الجناة.[156]

(إنّ)النظر في الاختلافات بين الجنسين والعلاقات أمر بالغ الأهمية في التصدي للعنف الجنسي والجنساني والإيذاء في السجون: نظرًا لأن مؤسسات الجنس الواحد ذات اختلالات صارخة في السلطة، فإن بيئات السجون تؤدي إلى العنف الجنسي مثل الاغتصاب وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي للرجال والنساء على حد سواء. وللتخفيف من هذا الخطر، يجب أن يتم فرز السجينات والإشراف عليهن من قبل موظفات السجن فقط.[157] وتعد معالجة خطر التعرض للإيذاء والعنف الجنسي والجنساني ذات أهمية خاصة إذا كان السجناء (ذكوراً أو إناثاً) ينتمون إلى مجتمع الأقليات - وهو أمر غالباً ما يكون بالنسبة للجناة المحكوم عليهم بجرائم متعلقة بالإرهاب.[158]

وبالتالي، فإن إدارة السجون المراعية للاعتبارات الجنسانية تعني إيلاء اهتمام صريح لتوظيف الموظفات الإصلاحية واستبقائهن والنهوض بهن. ويمكن القيام بهذه الجهود على سبيل المثال عن طريق **حملات تجنيد مستهدفة من خلال وسائل الإعلام، وأيضًا عن طريق دعم إدخال ساعات عمل أكثر مرونة وملائمة للعائلة، ووضع سياسات لمكافحة التحرش والتمييز الجنسيين.**

وعند احتجاز الجناة المدانين بارتكاب جرائم إرهابية بغض النظر عن جنسهم، يجب مراعاة وضعهم الخاص ومواطن الضعف المحتملة فيهم. بسبب العدد المحدود من النساء المدانات بعقوبات السجن، فإنه قد لا يوجد في كثير من الأحيان سوى سجن واحد في البلد قادر على استيعابهن. وعندما يكون هذا هو الحال ينبغي إيلاء الاعتبار على سبيل المثال إلى معرفة ما إذا كانت المرأة هي الراعي الوحيد في أسرتها، أو كيف بإمكان العائلة التي تعيش بعيدًا زيارتها بانتظام. من الواضح أن النساء في السجن بحاجة إلى رعاية صحية ونظافية أكثر من الرجال.[159]

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادئ وتوصيات رئيسية بشأن إدارة السجناء المتطرفين الذين يمارسون العنف، ومنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في السجون. يوصي هذا الدليل بأن يكون السجناء المتطرفون العنيفون:

أ) مفصولين حسب الجنس والوضع القانوني والعمر؛
ب) مصنفين حسب المعلومات المكتسبة من خلال تقييم المخاطر والاحتياجات؛
ج) مصنفين وفقًا للمستوى المناسب من الأمن الذي سيحتاجون إلى البقاء به؛
د) محتجزين في أقل الأماكن تقييدًا بما يضمن حماية وأمن احتجازهم.[160]

156 لمزيد من المعلومات حول الإصلاح الجندري والعقابي أنظر المركز الدولي لدراسات السجون: «الإصلاح الجنائي والجندر»، في: ميغان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران) الجندر وأدوات إصلاح قطاع الأمن (جنيف: مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008)، متاح على:
https://www.dcaf.ch/penal-reform-and-gender-tool-5

157 A/RES/65/229 (2121 ديسمبر / كانون الأول 2010)، المعنون «قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)» متاح على: https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Bangkok_Rules_ENG_22032015.pdf

158 بالنسبة للسجينات أنظر المادة 54 من قواعد بانكوك .

159 المرجع نفسه، المواد 10 و11.

160 اهم المبادئ والتوصيات لإدارة السجناء المتطرفين والعنيفين ومنع الراديكالية نحو العنف في السجون (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، ص. ٤. متاح على: https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Summary-of-recommendations-on-VEPs.pdf

(إنّ) يلعب النوع الاجتماعي دورًا مهمًا عند تصنيف المشتبه في ارتكابهم جرائم متعلقة بالإرهاب (مثل غيرهم من المجرمين المشتبه فيهم) وتصنيفهم بعد فصلهم حسب الجنس والعمر. ويعمل هذا التصنيف على تجميع مجموعات الأقران من السجناء بطريقة تدعم إعادة تأهيلهم. ويحدث التصنيف أيضًا على أساس احتياجات السجناء من الصحة والسلامة وكلاهما عاملان يراعى فيهما نوع الجنس.

في بعض البلدان يقضي الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم متعلقة بالإرهاب سنوات في الاحتجاز السابق للمحاكمة وبالتالي لا يستطيعون الوصول إلى مجموعة الخدمات والبرامج المتاحة للسجناء المحكوم عليهم. وتواجه السجينات مخاطر أكبر لسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز السابقة للمحاكمة على النحو المعترف به في قواعد بانكوك للأمم المتحدة.[161] من المعترف به أيضًا أن الفترة بين الاعتقال والمحاكمة يمكن أن تكون ضعيفة للغاية، حيث يمكن تعزيز المظالم المتصورة أو الحقيقية ضد الحكومة. كما أنها فترة توفر أرضية تجنيد خصبة للمحتجزين المشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة بالإرهاب وحث السجناء الآخرين على التطرف.[162]

استضافت بعض السجون في ألمانيا مبادرات تدريب تسمى بـ»بريفكس أر» للآباء والأمهات الذين أ) يتجهون إلى التطرف اليميني بأنفسهم وربما نقلوا هذا الموقف على أطفالهم، أو ب) لاحظوا ميل مراهقيهم نحو العنف في الجناح اليميني المتطرف.

وكان التدريب يهدف إلى تكثيف و/أو استقرار العلاقة بين الأطفال والآباء من خلال دعم الوالدين لتحسين كفاءاتهم في تربية أطفالهم، وتعكس بشكل حاسم قيمهم ومواقفهم التي يتم تضمينها في الأبوة والأمومة. وقد استهدف الآباء والأمهات على قدم المساواة وتجنب أي أماكن متحيزة فيما يتعلق بدور القائم بأعمال الرعاية الأساسية في الأسرة. وبالتالي فقد أعطي كل من الرجال والنساء مساحة للتفكير في معنى الأبوة والأمومة بالنسبة لهم.

استندت المبادرة إلى فرضية أن أطفال الآباء المسجونين معرضون للخطر بشكل خاص. غالبًا ما يعانون من فقدان الوالدين المسجونين ويعانون من الشعور بالعار والشعور بالذنب فيما يتعلق بتصرفات الوالدين، وقد يتعرضون أيضًا للرفض والبلطجة في بيئتهم). لمزيد من المعلومات أنظر الدراسة الشاملة حول أطفال الآباء المسجونين في أربعة بلدان أوروبية مختلفة:
http://childrenofprisoners.eu/wp-content/uploads/2013/12/COPINGFinal.pdf). ومع عوامل أخرى مثل أنماط التعلق غير الآمنة وانتقال التجارب المؤلمة عبر الأجيال، قد يكون هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

كان مشروع « بريفكس أر» مشروعًا رائدًا تموله الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والمرأة والشباب، واستمر لمدة عامين.

لمزيد من المعلومات وتقرير التقييم النهائي راجع الموقع: https://www.ifgg-berlin.de/praefix-r.htm (باللغة الألمانية)

161 المرجع نفسه، المادة 56.

162 كتيب عن إدارة السجناء المتطرفين العنيفين ومنع الراديكالية نحو العنف في السجون (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2016) ص. 67. متاح على: https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_on_VEPs.pdf

التعلم من برامج الرجال الحالية حول السلام والأمن والذكورة

على الرغم من أنه قد يكون من الصعب إقامة روابط سببية مباشرة بين الأمن والذكورة، فإن المنهجيات المستمدة من برامج الرجال الحالية التي تتناول هذين الجانبين يمكن أن توفر دروسًا وأدوات قيّمة لصياغة سياسات وتدابير فعالة لمنع الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، بالإضافة إلى مواجهة الرجولة السامة التي غالبا ما تكون سائدة في الجماعات المتطرفة العنيفة.

الجهود التي تبذلها برامج الرجال فعالة لأنها توفر شعورا بالانتماء ومساحة تشتد الحاجة إليها للرجال لتفكيك تصوراتهم المسبقة عن الرجولة. كما أنها توفر فرصة للرجال لتقييم سلوكياتهم الضارة دون الحكم. وكل هذا مطلوب لتعزيز التغيير السلوكي الحقيقي. بعض الأمثلة الناجحة على مثل هذه البرامج هي حملة الشريط الأبيض ونوادي الشباب لمكافحة العنف التي نظمتها المنظمة الدولية غير الحكومية «بروموندو». مثال جيد آخر على العمل الذي يركز على الأمن والذكورة هو برنامج الأبوة والأمومة الإيجابي الذي تقدمه منظمة «سونكي» للعدالة الجندرية في جنوب إفريقيا، وهو برنامج يستهدف الآباء على وجه التحديد.

حملة الشريط الأبيض هي حركة عالمية من الرجال والفتيان الذين يعملون على إنهاء عنف الذكور ضد النساء والفتيات. تم تأسيسها من قبل مجموعة من الرجال المؤيدين للنسوية في أونتاريو بكندا في نوفمبر / تشرين الثاني 1991 كرد فعل على مذبحة كلية الفنون التطبيقية للطالبات في عام 1989. وكان الهدف من الحملة هو زيادة الوعي حول انتشار عنف الذكور ضد النساء بواسطة شريط أبيض كعلامة على تعهدهم بعدم ارتكاب أعمال عنف ضد النساء والفتيات أو التغاضي والسكوت عنها.[163] وتنشط الحركة في أكثر من ستين دولة وتسعى إلى تعزيز العلاقات الصحية والمساواة بين الجنسين ونظرة متعاطفة للرجولة.

وتستهدف مشاريع حملة الشريط الأبيض في كندا بشكل خاص إشراك الشباب والبالغين من مجتمعات المهاجرين واللاجئين وتسعى إلى العثور على حلفاء أو أبطال ذكور لتسهيل فعاليات التوعية في هذه المجتمعات.[164]

أندية الشبان ضد العنف التي نظمتها **«بروموندو»** هي «مشروع جندري تحولي تعليمي جماعي» يهدف إلى الحد من العنف في الشوارع بمنع الصبيان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عامًا من الانضمام إلى عصابات الشوارع المحلية - أو مساعدتهم على مغادرتها. وهي تقام في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

في عام 2016 أجرت «بروموندو» بحثًا في كينشاسا لدراسة كيفية الحد من المعايير الداعمة للعنف وتعزيز المواقف المنصفة بين الجنسين بين الشباب، وكذلك كيفية إنشاء بيئات وبرامج وسياسات تمنع مشاركة الشباب في الجماعات العنيفة بشكل فعال.

وينفذ المشروع الناتج أندية الشبان ضد العنف تعليمًا جماعيًا للشباب مما يشكل تحديًا لهم لإعادة تحديد معنى أن يكون المرء رجلًا. كما أنه يخلق بيئات داعمة في المدارس ومراكز الشباب،

163 راجع: https://www.whiteribbon.ca/about.html

164 راجع: https://www.whiteribbon.ca/projects.html

ويعمل على توسيع دعم البرامج والسياسات من أصحاب المصلحة الكونغوليين الآخرين.[165]

في جنوب إفريقيا اكتشفت منظمة **«سونكي» للعدالة الجندرية** أن العديد من الآباء لم ينخرطوا في حياة أطفالهم. تباينت أسباب ذلك ولكن في كثير من الأحيان كان الآباء عاطلين عن العمل أو ذوي دخل منخفض وبالتالي شعروا بعدم القدرة على تقديم الأشياء المادية لأطفالهم. ولهذا السبب تركوا أسرهم أو مُنعوا من رؤية أطفالهم. وفي مثل هذه المواقف يفقد الأطفال الفوائد الاجتماعية والعاطفية العديدة المتمثلة في وجود أب نشط في حياتهم.

بالإضافة إلى تخفيف عبء رعاية الأمهات، أظهرت الأبحاث أن الأبوة المعنية تساعد الأطفال على الازدهار. فقد تم ربطها بالتطور المعرفي العالي والتحصيل المدرسي وتحسين الصحة العقلية للفتيان والفتيات على حد سواء، وانخفاض معدلات الانحراف في الأبناء. أظهرت الدراسات في العديد من البلدان أن تفاعل الآباء مع الأبناء والبنات مهم لتنمية تعاطفهم ومهاراتهم الاجتماعية.[166]

وتعمل منظمة «سونكي» للعدالة الجندرية على خلق ديناميات أسرية أكثر صحة وتبادل الأدوار الوالدية في حياة الأطفال، والعلاقات المنصفة بين الجنسين. من خلال حملة **الأبوة العالمية «مين كير»** يشرك البرنامج الرجال كمقدمي رعاية وكآباء. تقدم مجموعات من الآباء على أساس المجتمع لمدة 12 أسبوعًا في جميع أنحاء جنوب إفريقيا وتدعم تنفيذهم في أكثر من 25 دولة في القارات الخمس.

منذ إنشائها في عام 2011 وصلت «مين كير» إلى ما يقدر بنحو 250000 فرداً. في مجموعات الأبوة هذه يناقش الآباء والآباء المحتملون ومقدمو الرعاية - إلى جانب بعض الأمهات ومقدمي الرعاية - تجاربهم الخاصة بالأبوة وتعلم مهارات الأبوة والأمومة العملية والتواصل، كما يشجعون على دعم والدة أطفالهم وتعلم أساليب الانضباط الإيجابية. تقوم «سونكي» بتنسيق هذه الحملة مع «بروموندو».[167]

165 https://promundoglobal.org/work/?program=conflict-and-security

166 http://genderjustice.org.za/project/child-rights-positive-parenting/

167 المرجع نفسه.

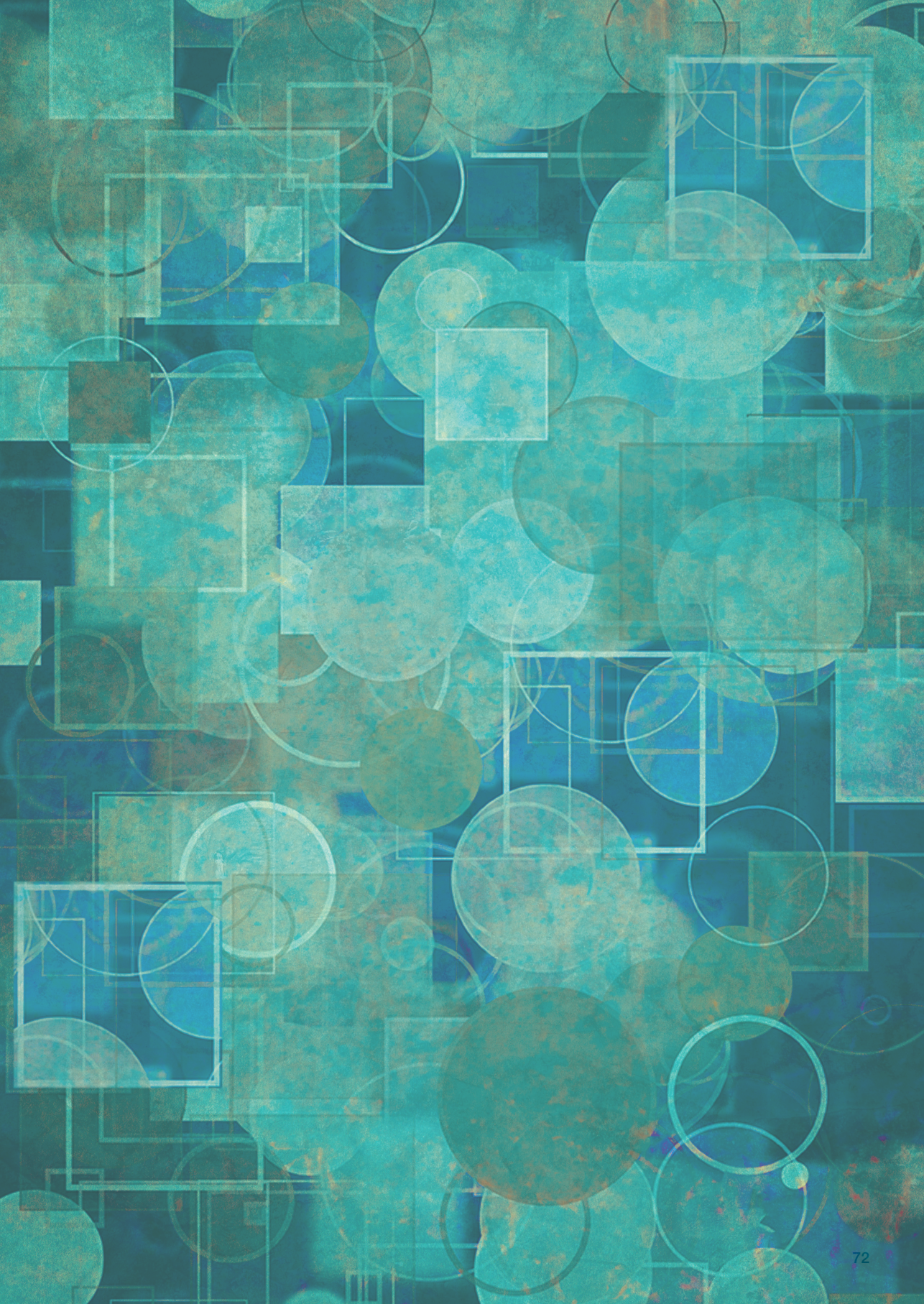

الفصل الخامس: دراسات الحالة من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الدروس المستفادة حول الوعي الجنساني في منع ومكافحة الطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

1) أعمال التوعية والمشاركة المجتمعية

1.1 العمل على استمرارية الوقاية:
حالة شرطة الخيالة الكندية الملكية و «طاولات المواقف» في تورونتو

أهم العوامل والنتائج

- تلعب الضابطات دورًا حاسمًا لضمان وصول فرق المشاركة العامة إلى كل من الرجال والنساء في المجتمع؛
- وجود ضباط شرطة كبار في هذه الفرق (على الأقل في البداية) يساعد على إعطاء مصداقية لأنشطة التوعية؛
- تلعب النساء أدوارًا مهمة في أسرهن، وبالتالي فإنهن في موقع يسمح لهن بالتعرف على نقاط الضعف تجاه الراديكالية التي قد تتحول إلى عنف؛
- لمنع التطرف العنيف، تحرص النساء على فهم عوامل الحماية، مثل الدعم الأسري والاجتماعي القويين، واحترام الذات الإيجابي والمشاركة المجتمعية؛
- تُظهر البيانات التي تم جمعها مما يسمى بـ «طاولات المواقف» في تورونتو أنها قادرة على خدمة أعداد متساوية من الرجال والنساء.

الخلفية

في حين أن عدد الضحايا الكنديين في الحوادث المرتبطة بالتطرف العنيف لا يزال منخفضًا نسبيًا، فقد قُتل أو جُرح في العقود القليلة الماضية مئات من المدنيين.[168] مثلها مثل الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، تعتبر كندا أن الإرهاب العنيف الموحى به من قِبل تنظيمَي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش هو أحد التهديدات الرئيسية لأمنها القومي.[169] كما أن كندا ليست محصنة ضد أعمال العنف الناشئة عن الجماعات المتطرفة اليمينية أو غيرها من أشكال العنف المتطرف.[170]

ولمنع التطرف العنيف ومكافحته تعمل السلطات الكندية على مختلف المستويات، ومن بين التدابير والأنشطة المتخذة لمواجهة التطرف العنيف، فإن التدبير الأكثر أهمية هو الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب التي صممت لبناء القدرة على مواجهة الإرهاب كما أنها توفر إطاراً للتصدي للتهديدات الإرهابية المحلية والدولية. إنها توجّه أكثر من عشرين إدارة ووكالة فيدرالية لمساعدتها بشكل أفضل على «الوقاية والكشف والمنع والرد» للتهديدات الإرهابية.[171]

168 https://www.counterextremism.com/countries/canada

169 انظر التقرير العام للسلامة العامة في كندا لعام 2017 حول التهديد الإرهابي الذي تتعرض له كندا. متاح على:
https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/pblc-rprt-trrrst-thrt-cnd-2017/index-en.aspx

170 يشير تقرير السلامة العامة في كندا لعام 2017 حول التهديد الإرهابي الذي تتعرض له كندا على أنه على الرغم من أن اليمين المتطرف «ليس مجموعة متماسكة أيديولوجيًا»، إلا أن هناك «دائمًا الإمكانيات المحتملة» لوجود إرهاب بدافع من أيديولوجيات يمينية.

171 https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/ntnl-scrt/cntr-trrrsm/cntr-trrrsm-strtg-en.aspx

ومن أجل **منع والراديكالية التي تؤدي إلى العنف** تتبع كندا نهجًا حكومياً شاملا. يعمل المركز الكندي للمشاركة المجتمعية ومنع العنف مع جميع مستويات الحكومة، والمنظمات غير الهادفة للربح، والمجتمعات، والشباب، والممارسين من خط المجابهة، والأوساط الأكاديمية، وأجهزة إنفاذ القانون، والمنظمات الدولية.[172] وتشمل أنشطة المركز ما يلي:

- وضع وتنفيذ استراتيجية كندا الوطنية لمكافحة الراديكالية نحو العنف؛
- دعم جهود التدخل من خلال التمويل والبحث والسياسة والبرمجة؛
- العمل مع الشركاء لقياس وتقييم ما يصلح وما الذي لا يصلح، وما يعد بالخير لمواجهة الراديكالية نحو العنف؛
- المشاركة مع مجموعات من مختلف القطاعات مع التركيز بشكل خاص على النساء لتعزيز العلاقات وخلق فرص للتعاون.

المشاركة المجتمعية

على مستوى المجتمع تشارك الشرطة في كندا بأنواع مختلفة من المبادرات الوقائية بما في ذلك أنشطة محددة تهدف إلى تحسين اتصالها بجميع المجتمعات. وتعمل وحدة المشاركة العامة التابعة لشرطة الخيالة الملكية الكندية في تورنتو (أونتاريو) على التواصل مع الجمهور، وخاصة الشباب، بهدف التحدث عن التطرف العنيف ومواطن الضعف المرتبطة به. وبينما يتم تنفيذ مهام الشرطة اليومية مثل الإيقافات المرورية والاستجابة للنداءات والدوريات في الأحياء من قبل الشرطة البلدية والإقليمية، فإن الشرطة الملكية الكندية تتدخل عندما تواجه الشرطة مسائل مرتبطة بقضايا وطنية – مثل التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وتعمل فرق المشاركة العامة التابعة لشرطة الخيالة الملكية الكندية بشكل وثيق مع الشرطة المحلية على المستوى المحلي لبناء علاقات مجتمعية.

عندما شرعت وحدة المشاركة العامة بعملها لأول مرة في عام 2005 بذل فريقها قصارى جهده لأن يُصبح معروفاً في المجتمعات ما حول تورونتو. وكانت إقامة الروابط الشبكية وبناء سبل الترابط هي الأولويات الرئيسية لدى هذه الوحدة الصغيرة التي كانت في البداية تلقى تقبلا ضعيفاً من قبل المجتمعات الحضرية بالمدينة. ويركز الفريق على المشاركة وبالتالي كان من المهم أن ينقل للسكان أن مهمته لم تكن لجمع المعلومات ولكن لإعلام وتثقيف ومنع أفراد المجتمع من الدخول في الطريق نحو الراديكالية.

ولبناء علاقات دائمة مع المجتمع المحلي تتواصل وحدة المشاركة العامة مع الجهات الفاعلة المجتمعية الموثوق بها مثل كبار الزعماء السياسيين والدينين، وممثلي المدارس، وغيرهم بمناصب محترمة. ويتم التركيز بشكل خاص على الوصول إلى النساء في مجتمعات المدينة. وبالنظر إلى الأدوار المهمة التي يلعبنها في أسرهن فإنهن في موقع يسمح لهن بالتعرف على نقاط الضعف تجاه الراديكالية التي قد تتحول إلى عنف. كما أنهن حريصات على فهم

172 لمزيد من المعلومات حول عمل المركز ، انظر https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/bt/cc/index-en.aspx

عوامل الحماية التي يمكن أن تمنع التطرف العنيف مثل الدعم الأسري والاجتماعي القويين، واحترام الذات الإيجابي، والمشاركة المجتمعية. ويتم تنظيم اجتماعات المجلس البلدي لجميع المواطنين، وكذلك عقد اجتماعات بغرض خاص لجمع النساء معا.

وكانت هنالك فكرة وراء تكوين وحدة المشاركة العامة: فإنها تضم كلاً من ضباط الشرطة من الرجال والنساء من أصول عرقية مختلفة وذوي خلفيات تعليمية متنوعة (بما فيهم، على سبيل المثال، المحللون والباحثون). وتم بذل هذا الجهد بوعي من أجل ضمان اعتبار وحدة المشاركة العامة موثوقة وجديرة بالثقة من جانب المجتمعات ككل. وبالإضافة إلى ذلك، لقد أُعتبر من الضروري أن يكون ضابط القيادة العليا أيضًا جزءًا من الفريق. وكما ذكر أحد أعضاء الفريق، «إن حقيقة أن بإمكانهم التحدث إلى القيادة العليا قد سدت الفجوة [ما بين الشرطة والمجتمع] بسرعة كبيرة وساعدتنا في بناء تلك الثقة الحاسمة».[173]

حل المشاكل التعاوني لمنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

وينطوي المثال الثاني على نهج تعاوني قائم على الأدلة لحل المشكلات لمعالجة الحالات الإنسانية والاجتماعية المعقدة (مثل التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب) في مجال ما قبل الجريمة. فقد تلقت الشرطة في تورونتو دعماً مالياً من الحكومة في سبتمبر / أيلول 2018 لتوسيع «فوكوس تورونتو» وهو برنامج تعاوني هادف لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب استنادا إلى الدعم العابر للقطاعات وخبرة الشرطة ومقدمي الخدمات الآخرين وكذلك المجتمع المدني.[174]

ويُعرف هذا النهج التعاوني أيضًا باسم «طاولات المواقف» أو «نموذج المحور». أحد النماذج الأولى لحل المشاكل التعاونية قد أنشأته وقادته امرأة من شرطة أوتاوا في أواخر التسعينيات. ومنذ ذلك الحين أصبحت نماذج مماثلة تعمل بنجاح كذلك في مدن أخرى بجميع أنحاء كندا.[175]

وتتضمن «طاولة الموقف» اجتماعات تنسيق أسبوعية تعقد بين الشرطة ومقدمي الخدمات الآخرين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. إنهم يعملون معًا لتحديد الأفراد والجماعات والأماكن المعرضة بدرجة كبيرة لخطر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، إما كجناة أو ضحايا، وتنسيق التدابير والتدخلات المناسبة. هذه الفرق المتعددة الاختصاصات قادرة على تطبيق نهج شامل، وربط المستفيدين مع الجهات المناسبة. وبعد هذه الاجتماعات يكون الرد الأول سريعًا في العادة ويتم خلال يومين من إجراء المناقشات.[176]

173 مقابلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقدت في عام 2018 مع مديرة قسم بالشرطة ليز كراوتش، الضابطة المساعدة للعمليات الجنائية بالشرطة الخيالة الكندية الملكية.

174 https://markets.businessinsider.com/news/stocks/federal-funding-for-toronto-police-to-expand-counter-radicalization-to-violence-initiative-1027515358

175 http://www.gov.pe.ca/photos/original/COR_Hub_PEI.pdf
لمزيد من المعلومات عن نتائج البحوث حول هذه النماذج، راجع تشاد نيلسون: «نموذج محور كندا: الدعوة إلى تصورات وتعليقات من هؤلاء العملاء في محور التدخل التعاوني المدفوع بالمخاطر» في مجلة سلامة المجتمع والرفاه، 2016. متاح على:
https://www.usask.ca/cfbsjs/documents/FINALArticleNilsonCanadasHubModel.pdf
انظر أيضًا دايل أر. ماكفي ونورمان إي. تايلور، «محور الأمير ألبرت وظهور السلامة المجتمعية المدفوعة بالمخاطر»، سلسلة أوراق مناقشة كلية الشرطة الكندية، 2014. متاح على: http://publications.gc.ca/collections/collection_2017/sp-ps/PS67-1-1-2014-eng.pdf

176 لمزيد من المعلومات، راجع https://www.toronto.ca/community-people/public-safety-alerts/community-safety-programs/focus-toronto/

وأظهر تحليل 479 حالة تمت مناقشتها في اجتماعات «فوكوس تورونتو» أن 93 بالمئة من الحالات يمكن إحالتها إلى جهات محددة مثل الشرطة أو العدالة أو الرعاية الاجتماعية أو الرفاه أو الإسكان. وفي 88 بالمئة من الحالات تم تقليل الخطر الكلي - الخطر المتعلق بظروف حالة معينة أو فرد أو أسرة أو مجموعة أو مكان معين يشير إلى أن هناك احتمال كبير بحدوث ضرر أو إيذاء.

كما كشفت البيانات التي تم جمعها أن برنامج «فوكوس تورونتو» قادر على خدمة أعداد متساوية من الرجال والنساء (49 بالمئة من مستفيدي الاستجابة من النساء، و48 بالمئة من الرجال).[177] وهذا اكتشاف مهم لأنه يشير إلى أن **هذه الخدمة قادرة على معالجة الخبرات والاحتياجات المختلفة لكل من الرجال والنساء في المجتمع.**

1.2 الإشراك الفعال لمجتمعات الأقليات: حالة شرطة أوسلو في النرويج

أهم العوامل والنتائج

- ضابطات الشرطة في وضع مناسب يؤهلهن لتولي زمام المبادرة في إقامة علاقات موثوقة مع نساء من الأقليات («ضابطات مجتمع الأقليات»)؛
- غالبًا ما يكون لدى ضباط المشاركة المجتمعية المعرفة والمهارات اللازمة لتطوير وتنفيذ أنشطة بناء قدرات النساء في عدد من الموضوعات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والحقوق المدنية ومنع الراديكالية؛
- إن جمع النساء من مجتمعات الأقليات المختلفة في الأحداث المنتظمة يعزز علاقاتهن الموثوقة مع الشرطة وتمكنهن من إنشاء شبكات فيما بينهن؛
- إدراج المنظور الجنساني في أعمال التوعية المجتمعية لا يعني التركيز على النساء فقط. كان فهم اهتمامات الشباب المحددة أمرًا حيويًا في تحسين الوضع الأمني خلال شهر رمضان مقارنة بالسنوات السابقة؛
- وحدات الشرطة التي تركز على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تتوقف قيمتها وتعتمد على العمل الذي تقوم به فرق التواصل المجتمعي؛
- يحتاج المزيد من الضابطات للانضمام إلى فرق منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

177 المرجع نفسه.

الخلفية

مقارنة ببلدان أوروبا الغربية الأخرى، فإن مستوى الجريمة في النرويج منخفض نسبياً. في عام 2017 تقلص إجمالي عدد الجرائم المبلغ عنها في عاصمة أوسلو بنسبة 5.3 بالمئة عن العام السابق 2016.[178] إن معظم القضايا الجنائية التي تم إبلاغ الشرطة بها هي حالات تتعلق بالسرقة.[179]

وفيما يتصل بالقضايا المتعلقة بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فإنه يوجد في النرويج عدد أقل من المقاتلين الأجانب المتجهين إلى سوريا أو العراق مقارنة ببلدان أوروبا الغربية الأخرى مثل السويد أو فرنسا أو الدنمارك أو بلجيكا.[180] ومع ذلك، ذكرت خدمة الأمن الداخلي في النرويج «بوليتياتس سيكّرهيتسينيستي» في تقييمها السنوي للتهديدات لعام 2018 أن «الأفراد والجماعات المستوحاة من أيديولوجية إسلامية متطرفة لا يزالون يمثلون التهديد الإرهابي الأكثر خطورة».[181] هناك أيضًا خوف من الإرهابيين المحليين – بمن فيهم أفراد وجماعات يمينية عنيفة.

في يوليو / تموز 2011 عانت النرويج من «أكثر الهجمات تدميراً على دولة إسكندنافية منذ الحرب العالمية الثانية».[182] فقد قتل راديكالي اليمين المتطرف أندرس بيرينغ بريفيك 77 شخصًا وأصاب أكثر من 300 في هجوميَ «الذئب المنفرد» المدمرين. وفي أكتوبر / تشرين الأول 2013 لعب مواطن نرويجي من أصل أفريقي أيضًا دورًا بارزًا في تخطيط وتنفيذ هجوم إرهابي على مركز تجاري في نيروبي، كينيا.

ولمنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب بشكل فعال، اعتمدت الحكومة النرويجية في عام 2014 «خطة عمل وطنية لمكافحة الراديكالية والتطرف العنيف».[183] وتساعد خطة العمل هذه على تحسين الجهود الوقائية ضد الراديكالية والتطرف العنيف من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات ومعالجة الأشخاص المعرضين للخطر في أقرب وقت ممكن.

وكما هو الحال في البلدان الأخرى، غالبًا ما يكون التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب مصدر قلق أكبر في المناطق الحضرية الكبيرة، مثل مدينة أوسلو، حيث الاختلافات في الدخل والتعليم والخلفيات الثقافية تشكل نقاط توتر محتملة. يُعد ثلث سكان أوسلو من أوساط الأقليات حيث ينتمي العديد منهم إلى بلدان تنخفض فيها الثقة في الشرطة ونظام العدالة الجنائية.[184]

178 https://www.ssb.no/en/sosiale-forhold-og-kriminalitet/statistikker/lovbrudda

179 للاطلاع على إحصائيات الجرائم الأخيرة في النرويج، انظر: https://www.tnp.no/norway/panorama/crime-rates-decrease-norway

180 تشير الأرقام الحديثة إلى ما مجموعه 100 شخص معروف سافروا من النرويج للمشاركة في المنظمات الإرهابية في سوريا. لمزيد من المعلومات، انظر: إينغفي كارلسون والرابطة النرويجية للسلطات المحلية والإقليمية، «التطرف العنيف: منع مشكلة شريرة - دور السلطات المحلية» (مركز «سي-ريكس» لأبحاث التطرف، 2017). متاح على: https://www.sv.uio.no/c-rex/english/publications/c-rex-working-paper-series/Violent-extremism-working-paper-2-2017.pdf

181 تقييم تهديدات جهاز الأمن النرويجي 2018. متاح على: https://www.pst.no/alle-artikler/trusselvurderinger/annual-threat-assessment-2018/

182 كما ورد في «الإيكونوميست»، انظر: https://www.economist.com/newsbook/2011/07/22/terrorism-strikes-scandinavia

183 للاطلاع على خطة العمل، انظر (بالانجليزية): https://www.regjeringen.no/en/dokumenter/Action-plan-against-Radicalisation-and-Violent-Extremism/id762413/

184 https://www.ssb.no/en/befolkning/statistikker/innvbef/aar/2017-03-02

ولمعالجة هذا النقص في الثقة، بدأت شرطة أوسلو في تركيز أنشطة التوعية للدخول في حوار منتظم مع عدد من المجتمعات في المدينة. وقد تم ذلك لإظهار أن الشرطة لديها مصلحة حقيقية في رفاهية الناس، حتى قبل حدوث مشكلة جنائية. في حين أن كبار ضباط الشرطة كانوا في البداية في طليعة هذه المبادرات لإعطائها الأهمية والمصداقية، كان من الواضح أن هناك حاجة إلى أفراد شرطة مدربين بطريقة خاصة (رجالًا ونساء) لدعم هذه الفرق.

منذ عام 2009 تم تكليف «ضباط شرطة أوساط الأقليات» بالتواصل مع الرجال والنساء من مختلف مجتمعات الأقليات في المدينة والالتقاء بهم بانتظام. لقد تم تنفيذ هذه المبادرة بشكل رئيسي في وسط مدينة أوسلو وأجزائها الشمالية. ولضمان أن تشمل الاجتماعات رجالًا ونساء من هذه المجتمعات، هناك ثلاثة رجال وامرأتان في الوقت الحالي يشكلون جزءا من فريق ضباط شرطة الأقليات.

بالإضافة إلى زيارات منتظمة في المدارس وأماكن العبادة والمراكز المجتمعية، يتم تنظيم تجمعات أكبر لجمع النساء من مختلف أوساط الأقليات لمنحهن فرصة للتواصل وتبادل الأفكار والخبرات.

في أكتوبر / تشرين الأول 2018، شاركت 225 امرأة من جميع أنحاء أوسلو في منتدى تعاون مشترك نظمته الشرطة للاستماع إلى قصة حياة إرام حق الممثلة والمُخرجة السينمائية من أصل نرويجي-باكستاني المرشحة لنيل جائزة الأوسكار. ومن المخطط عقد منتديات التعاون هذه على أساس سنوي.

حاليا، حوالي 30 بالمئة من جميع ضباط الشرطة في منطقة شرطة أوسلو هم من النساء. في عام 2018 مثلت النساء حوالي 50 بالمئة من الطلاب المسجلين حديثًا في كلية الشرطة بجامعة النرويج.

عند تعيين ضباط شرطة جدد، ولا سيما في أعمال الشرطة الوقائية، يتم التشجيع الفعال للطلبات المقدمة من النساء والموظفين ذوي الخلفية الأقلية.

تشمل الأنشطة الأخرى التي تتناول النساء من جميع الأعمار التدريب والدورات حول موضوعات عامة مثل المساواة بين الجنسين والحقوق المدنية في النرويج، وكذلك حول التطرف العنيف والراديكالية الإرهابية، فضلاً عن عوامل الخطر والضعف المرتبطة بها.

إن اكتساب ثقة النساء المنتميات إلى مختلف أوساط الأقليات يتيح للشرطة في عام 2015 كبح جماح الرجال الشباب بشكل فعال عن المزيد من الراديكالية والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش في سوريا.[185]

ومن خلال التبادل المنتظم بين ضباط شرطة أوساط الأقليات وغيرها من الوحدات والفرق التابعة لشرطة أوسلو، يكسب ضباط الشرطة فهماً أفضل للظروف المعيشية للنساء والرجال

185 Private telephone interview with a member of the Oslo police, October 2018.

في مجتمعات الأقليات وكذلك لهمومهم الأمنية الخاصة الأمر الذي يمكّنهم بالتالي من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الأمنية لهذه المجتمعات.

يقدر فريق شرطة أوسلو المعروف بـ»فريق مكافحة الراديكالية» عمل ضباط أوساط الأقليات بشكل خاص. ويتكون هذا الفريق حاليًا من أحد عشر ضابطًا بينهم ضابطة استخبارات واحدة. وعلى الرغم من أن قائد الفريق قد بذل جهودًا نشطة لتجنيد المزيد من النساء، إلا أن هذا لا يزال يمثل مشكلة حيث أن عددًا قليلاً من النساء يتقدمن بطلبات.

بالإضافة إلى التواصل مع النساء من الأقليات، أطلقت شرطة أوسلو مبادرات لمعالجة الشباب الذكور حيث أن الشرطة لاحظت أن خلال شهر رمضان كان من الشائع أن يتجمع الشباب بأعداد كبيرة في الشوارع حتى وقت متأخر للغاية(،) منتظرين غروب الشمس حتى يمكنهم العودة إلى ديارهم لتناول الطعام. وأدى ذلك إلى عدد من الحالات المتوترة وزيادة في الجرائم البسيطة.[186]

للتأكد من أن الوضع في الشوارع يظل هادئًا خلال فترة الصيام في عام 2018، تعاملت الشرطة مع الزعماء الدينيين، وشيوخ الطوائف، بالإضافة إلى الآباء والأمهات والمعلمين قبل عدة أسابيع من بدء شهر رمضان. وكان الهدف هو مناقشة مبادئ الصوم وتعاليم القرآن، وتحديد المخاطر التي يمكن أن يولدها الانتظار الطويل حتى غروب الشمس، ومناقشة الطرق التي يمكن بها تخفيف بعض هذه المخاطر.

ونتيجة لذلك تم تشكيل جماعات الجوار التي تتكون من الشرطة والزعماء الدينيين وأعضاء المجتمع المحترمين الآخرين، وكذلك الآباء والأمهات والمعلمين. فعندما كانت هذه الجماعات فيى الشوارع بأوقات المساء وأقامت اتصالات مع الشباب الذكور، أصبح الوضع أكثر هدوءً. بالمقارنة مع السنوات السابقة (،) أبلغت الشرطة عن انخفاض ملحوظ في الجرائم البسيطة المرتكبة في عام 2018.[187]

186 المرجع نفسه.

187 المرجع نفسه.

2) أنشطة تدريب المجتمعات وبناء قدراتها

2.1 برنامج للنساء المنخرطات في التحول المجتمعي وبرنامج التدخل المبكر للمرأة: حالة أيرلندا الشمالية

أهم العوامل والنتائج

- النساء شريكات جوهريات في المساعدة على إنهاء العنف الموحى به إيديولوجياً؛
- يمكن خاصة لأولئك النساء اللواتي لم ينشطن في مجتمعاتهن أن يصبحن بمثابة عوامل فعّالة للتغيير إذا تلقين الدعم والتمكين في عدد من المجالات، بما في ذلك النساء ونظام العدالة، والنساء في بناء السلام والقيادة والتوجيه، والمواطنة؛
- لضمان تحديد أنسب المستفيدين من برنامج بناء القدرات على مستوى المجتمع، من المهم في الخطوة الأولى إشراك التوعية بالأهداف الرئيسية للبرنامج؛
- تستفيد برامج بناء القدرات للمستوى المجتمعي من الشراكات الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، نظرًا لأن هذه المنظمات غالبًا ما تكون لديها معرفة متعمقة حول قضايا محددة وشواغل يمكن استخدامها في إنشاء شبكات مجتمعية؛
- إن تمكين النساء المنتميات إلى مجموعة متنوعة من الخلفيات والخبرات من التعلم سويًا قد يتيح مساحة للحوار تشتد الحاجة إليها وتبادل وجهات نظر وتصورات مختلفة حول قضايا بالغة الحساسية، مثل العنف الموحى به إيديولوجياً والسجن والعدالة التصالحية؛
- هناك أدلة على أنه بعد المشاركة في هذا البرنامج، أصبحت النساء اللواتي كن معزولات في السابق يشاركن بنشاط في المشاريع المجتمعية وحتى في قيادتها.

الخلفية

بين عامي 1969 و1999 مات حوالي 3500 شخص نتيجة للعنف السياسي في أيرلندا الشمالية.[188] ونشأ النزاع (المشار إليها أيضًا بـ»المشاكل») عن تقسيم أيرلندا عام 1921، وانطوى على صراع بين الهويات الوطنية والثقافية والدينية المختلفة.

والبروتستانت في أيرلندا الشمالية (48 بالمئة) يعرّفون أنفسهم إلى حد كبير على أنهم بريطان ويؤيدون الجزء المتبقي من المملكة المتحدة (النقابيون). أمّا معظم الكاثوليك في أيرلندا الشمالية (45 بالمئة) فيعتبرون أنفسهم إيرلنديين، ويود الكثيرون منهم أن يروا إيرلندا موحدة (القوميون). في حين تم التوصل إلى تسوية سياسية في عام 1998، فإن التوترات والتظلمات المتعلقة بإرث «المشاكل» لا تزال قائمة، وتتعلق في المقام الأول بحقوق الضحايا، والانقسام

188 للحصول على وصف مفصل للوفيات المتعلقة بالنزاع في السنة، انظر:
https://www.theguardian.com/news/datablog/2010/jun/10/deaths-in-northern-ireland-conflict-data#data

المستمر فيما يتعلق بقضايا الهوية، واستمرار وجود العنف الموحى به إيديولوجياً، وكذلك وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة تناقص وضوح الفوارق بين المنظمات شبه العسكرية والإجرام والجريمة المنظمة.

لمعالجة هذه القضايا وربط الأطراف والمجتمعات مع بعضها البعض بشكل أوثق على حلها، تم إصدار «اتفاقية البداية الجديدة» في عام 2015. ومن بين مجالات التطور والإصلاح الأخرى، تحدد هذه الاتفاقية الحاجة الخاصة إلى استراتيجية شاملة جديدة لحل الجماعات شبه العسكرية.

برنامج للنساء المنخرطات في التحول المجتمعي

فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية والوقاية، تشير الاتفاقية إلى الحاجة المستمرة إلى وضع «برنامج لزيادة مشاركة وتأثير المرأة في تنمية المجتمع».[189] وبالتالي(،) تم إنشاء البرنامج للنساء المنخرطات في التحول المجتمعي من قبل إدارة أيرلندا الشمالية لشؤون المجتمعات، جنبا إلى جنب مع الإدارات الأخرى والممثلين عن المجتمع والمنظمات النسائية.

ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة مشاركة المرأة في تنمية المجتمع كواحدة من مجموعة من الإجراءات المصممة للمساعدة في وضع حد للعنف الإيديولوجي.

وبشكل أكثر تحديداً، تم تصميم البرنامج للأغراض التالية:

- الدور الداعم وتعزيز قدرة النساء على العمل في مجتمعاتهن عن طريق ترابطهن بالمنظمات غير الحكومية وإشراكهن في العمل المجتمعي؛
- دعم إنشاء علاقات مؤثرة للنساء تبني المشاركة في الهياكل السياسية وتزيد من القيادة المدنية من مستوى الأحياء وصاعدا.

أثناء عملية تصميم البرنامج وتطويره تم الاعتراف بالحاجة إلى وجود برنامج التدخل المبكر باعتباره مقدمة للبرنامج الرئيسي. وكان الهدف من برنامج التدخل المبكر للمرأة (هو) زيادة الوعي وتشجيع مشاركة المرأة تمشياً مع توصيات «اتفاقية البداية الجديدة»، ومن ضمن اهتماماته الخاصة إشراك النساء اللواتي لم يشاركن بعد بالأنشطة المجتمعية (أو فك ارتباطهن بها).

وتم تقديم برنامج التدخل المبكر للمرأة في فبراير / شباط ومارس / أذار 2017 في 24 مجتمعًا مختلفًا. كما تبين النتائج الواردة في تقرير مفصل، وصل البرنامج إلى 263 امرأة، على الرغم من أنه استهدف 250 منهن، واستطاع أيضاً التواصل مع النساء اللواتي فك ارتباطهن بمجتمعهن في نطاق واسع من المجالات.[190]

189 للحصول على نظرة عامة كاملة على هذه الاتفاقية، راجع: https://www.dfa.ie/media/dfa/alldfawebsitemedia/ourrolesandpolicies/northernireland/20151117-A-Fresh-Start---The-Stormont-Agreement-and-Implementation-Plan.pdf

190 للحصول على نظرة عامة كاملة على برنامج التدخل المبكر للمرأة، انظر: https://www.communities-ni.gov.uk/sites/default/files/publications/communities/dfc-review-womens-early-intervention-programme.docx

ويبرز التقرير أيضًا أنه بينما كانت النساء مهتمات بدعم مجتمعاتهن واعتبرن أنفسهن مساهمات نشطات في التغيير، فقد عانين من الشعور بعجزهن فيما يتعلق بتغيير القضايا المحلية المثيرة للهموم.[191]

بناءً على الدروس المستفادة من برنامج التدخل المبكر للمرأة، تم تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج للنساء المنخرطات في التحول المجتمعي بين أبريل / نيسان 2017 ومارس / آذار 2018 في 26 موقعًا في جميع أنحاء أيرلندا الشمالية،[192] وإنه وفر فرص التدريب والتطوير لـ 505 امرأة مغطياً المجالات مثلما يلي:

- التطور الشخصي؛
- الصحة والرفاه؛
- النساء ونظام العدالة؛
- النساء في بناء السلام؛
- القيادة والتوجيه؛
- المواطنة.

وقبل إجراء التدريب على هذه المواضيع، أجرى منسقو البرنامج تقييمًا لاحتياجات التدريب الفردية مع كل امرأة لوضع خطة تعليمية فردية. وإلى جانب وحدات التدريب تم تقديم دعم إضافي مثل التدريب على الحياة، والإرشاد، وإمكانية المشاركة في التدريب أثناء الإقامة بعيدًا عن البيت (خاصة للنساء اللواتي تتسم بيئتهن الحياتية بالتقلب وقد يضعهن العمل على مثل هذه القضايا في موقف متضارب).

النتائج

وفقًا لتقرير التقييم الداخلي،[193] يبدو أن هذه المرحلة الأولى من البرنامج قد ساعدت النساء المشاركات على اكتساب الثقة بالنفس واحترام الذات اللازمين للانخراط بشكل أكبر في مجتمعاتهن (أو الانخراط فيها على الإطلاق)، ولإيجاد فرص مناسبة للانخراط، وفهم أفضل لبعض المشاكل الرئيسية التي تواجهها مجتمعاتهن.

ويشير التقرير أيضًا إلى أن الخليط من النساء المشاركات في برنامج النساء المنخرطات في التحول المجتمعي كان عنصرًا مهمًا في نجاحه. وجاءت المشاركات من مجموعة واسعة من الخلفيات والخبرات، وعلى الرغم من أن التدريب تعامل مع قضايا حساسة للغاية(،) مثل العنف الموحى به إيديولوجياً، والسجن والعدالة التصالحية، فقد وفرت الجلسات مساحة تشتد الحاجة إليها من الحوار وتبادل وجهات النظر التصورات المختلفة للغاية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يدل على أن النساء المعزولات سابقًا يشاركن الآن بنشاط في

191 المرجع نفسه، ص. 27.

192 للحصول على نظرة عامة كاملة للأماكن التي عقد فيها البرنامج، انظر: https://www.communities-ni.gov.uk/publications/women-involved-community-transformation-programme-locations

193 تقرير داخلي متاح للمؤلف الرئيسي لهذا الدليل.

المشاريع المجتمعية وحتى يقدنها، وأشار 80 بالمئة من المشاركات في المرحلة الأولى إلى اعتزامهن الانتقال إلى المرحلة الثانية.[194]

2.2 حملة الآباء والأمهات ضد الإرهاب: حالة مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي

أهم العوامل والنتائج

- أتاحت الاستراتيجية الوطنية الأخيرة لطاجيكستان بشأن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وخطة العمل ذات الصلة بها فرصا لزيادة مشاركة المرأة في منع التطرف العنيف؛
- ما يقرب من مليون مواطن معظمهم من الذكور هم مهاجرون يعملون خارج طاجيكستان، مما يجعل من الضروري إشراك النساء في مثل هذه الاستراتيجيات، لأن الكثيرات تولين دور القائم الرئيسي بأعمال الرعاية لعائلاتهن؛
- وصلت حملة الآباء والأمهات ضد الإرهاب التابعة لمكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي، والتي تستهدف رفع مستوى الوعي والتدريب على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، إلى أكثر من 8000 مستفيد، نصفهم تقريباً من النساء؛
- أثبت المشروع أن إشراك أفراد المجتمع الذين غادر أقاربهم كالمقاتلين الإرهابيين الأجانب يساهم بأصوات ذات مصداقية في هذه المجتمعات، فإنهم قادرون على رفع الوعي والمساعدة في نشر الخطاب المضاد المقنع من خلال سرد القصص؛
- وفر التدريب في إطار حملة الآباء والأمهات ضد الإرهاب فرصًا قيمة لضباط الشرطة للتواصل مع أفراد المجتمع المحلي، واكتساب فهم أوضح لاحتياجاتهم، وتحسين علاقاتهم معهم.

الخلفية[195]

وفقًا للتقديرات الرسمية، سُجلت هناك 1900 حالة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من طاجيكستان، وهو عدد كبير مقارنةً بمجمل سكان البلاد البالغ حوالي 9 ملايين نسمة.[196] في حين أن هذه الأرقام آخذة في التناقص منذ عام 2016، فقد أصبحت التهديدات الناشئة عن

194 المرجع نفسه.

195 للحصول على معلومات حول مشاركة النساء في منظمات التطرف العنيف في آسيا الوسطى، انظر: آنا ماتفييفا وبهروم فيزولايف: «النساء والتطرف العنيف في أوروبا وآسيا الوسطى» (الأمم المتحدة للنساء، يونيو / حزيران 2017). متاح على: http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20eca/attachments/publications/2017/iii_unw_eca_tajikistan%20chapter_final-02%20final.pdf?la=en&vs=1241

196 الأرقام التي قدمتها لجنة الدولة للأمن القومي في نوفمبر / تشرين الثاني 2018.

المتطرفين العنيفين المحليين ظاهرة للعيان.[197]

من أجل أداء العمل الفعال على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، تم توقيع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب لأعوام 2016-2020 لتصبح قانونًا في نوفمبر / تشرين الثاني 2016، وتشمل هذه الاستراتيجية خطة عمل تحتوي على أنشطة محددة لتعزيز دور المرأة في منع التطرف العنيف. وتضم هذه الأنشطة أعمالا لرفع الوعي بمخاطر التطرف العنيف، فضلا عن خطوات لزيادة مشاركة المرأة في المجالس المحلية وإنفاذ القانون. هناك تفهم متزايد أن النساء يستطعن المساعدة في منع التطرف العنيف من خلال انخراطهن المباشر مع أسرهن وأفراد المجتمع. ويمكن إنجاز ذلك عن طريق تبادل المعلومات حول التطرف العنيف وتوفير الخطابات المضادة، ولكن أيضًا من خلال بناء النساء لقدرتهن الخاصة على مواجهة التطرف عن طريق توليهن أدوارا عامة أكثر قوة.

وإنه أمر يتسم بضرورة خاصة، حيث يوجد حوالي مليون من مواطني طاجيكستان ومعظمهم من الذكور يعملون في الوقت الحالي كمهاجرين في الاتحاد الروسي ودول مجاورة أخرى، مما ترك العديد من النساء في دور القائمين الرئيسيين على رعاية أسرهن.

عمل مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي

قدم مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي برنامجا منتظماً ومصمماً خصيصاً لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في طاجيكستان بمجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، يدعم البرنامج أنشطة البحث والتوعية وصياغة السياسات والتدريب في مجال التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، ويجمع بين الحكومة والمجتمع المدني.

وإدراكاً للدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في سبيل منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب بطريقة فعالة، تم التركيز بصورة خاصة على التواصل مع الوالدين بشكل عام، والأمهات بشكل خاص، من خلال حملة الآباء والأمهات ضد الإرهاب.

وتم إطلاق الحملة في عام 2015 بالتعاون المباشر مع وزارة العمل والهجرة والتوظيف. وتشمل 180 مدربًا وخبيرًا محليًا، وقد وصل إلى أكثر من 8000 مستفيد مباشر، يكاد أن يكون نصفهم من النساء. وكانت للحملة عدة أغراض كما يلي:

- تعزيز معرفة وفهم السكان المحليين حول التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب؛
- بناء روابط واثقة بين الجهات الشعبية ووكالات إنفاذ القانون والحفاظ عليها في سياق التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب؛

197 وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدول عن الإرهاب 2017 - طاجيكستان، سبتمبر / أيلول 2018. متاح على:
https://www.refworld.org/docid/5bcf1f7da.html

- إبراز دور الأمهات كعوامل إيجابية للتغيير؛
- جمع معلومات التغذية الراجعة من المجتمعات المحلية حول كيفية مواجهة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب من منظورها؛ و
- المساعدة في إقامة روابط مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، لا سيما مع وكالات إنفاذ القانون ورجال الدين وهيئات الحكم المحلي.

واستهدف التدريب المقدم في إطار هذه الحملة أفراد المجتمع المحلي مثل الوالدين والطلاب والمدرسين والزعماء الدينيين، فضلا عن مسؤولي إنفاذ القانون وممثلي هيئات الحكم المحلي. بالإضافة إلى ذلك، كان يهدف التدريب بشكل خاص إلى مشاركة الآباء والأمهات والأقرباء القربين للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وغطت الأحداث التدريبية التي عقدت في أجزاء مختلفة من البلاد نطاقاً واسعاً من المواضيع بما فيها «المفاهيم الأساسية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والتمييز بينها»، و»علامات وأسباب التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب»، و»عوامل الدفع والجذب»، و»المقدمة في الإطار القانوني الوطني والدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف»، و»الأسرة ودورها في منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب»، وكذلك» ثقافة التسامح».

وتشير النتائج المستخلصة من الدورات التدريبية إلى أن المجتمعات عبرت عن تقديرها الكبير لهذه المبادرة وأظهرت رغبتها الواضحة في فهم الموضوع. كما وُجد أن إشراك أفراد المجتمع الذين غادر أقاربهم البلاد بوصفهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب كان وسيلة فعالة لتوعية المجتمع بالموضوع ودعم نشر الخطابات المضادة الموثوق بها. وبالإضافة إلى ذلك، وفر التدريب فرصًا قيمة لضباط الشرطة للتواصل مع أفراد المجتمع المحلي، واكتساب فهم أوضح لاحتياجاتهم، وتحسين علاقتهم بهم.

وبالنسبة للأنشطة المستقبلية يخطط مكتب البرنامج لتحويل التركيز تدريجياً من زيادة الوعي وبناء قدرات الآباء والأمهات إلى العمل مباشرة مع الشباب.

3) أنشطة التدريب وبناء القدرات للمرأة في قطاع الأمن

3.1 تدريب ضابطات الشرطة في مجال مكافحة التطرف العنيف: مشروع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو

أهم العوامل والنتائج

- تستفيد ضابطات الشرطة اللواتي يعملن عن كثب مع المجتمعات من التدريب وبناء القدرات الإضافيين في فهم واكتشاف ومعالجة علامات الراديكالية نحو التطرف العنيف؛
- تمكنت مجموعة من المدربين المتنوعين من مختلف التخصصات من تقديم وجهات نظر متنوعة للمشاركين حول كيفية تعزيز منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب؛
- بإمكان مثل هذا التدريب توفير المشاركين والمدربين منصة للتواصل المستمر؛
- يتم تكليف الضابطات المشاركات في مثل هذه المشروعات بالوصول إلى القيادات الدينية والتفاعل معها بشكل متكرر لمناقشة التدخلات الوقائية في الحالات الفردية.

الخلفية

تمثل كوسوفو أعلى نسبة للفرد الواحد من الأجانب المجندين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش في أوروبا، حيث هاجر ما مجموعه 255 رجلاً و46 امرأة بالإضافة إلى 59 طفلًا (و40 طفلًا آخر مولودا في أراضٍ أجنبية) من أصل 1.8 مليون مواطن لهذا الشعب البلقاني إلى العراق وسوريا بين عامي 2012 و2015،[198] وانضموا في البداية إلى الجيش السوري الحر وجبهة النصرة. وثم بعد انفصال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش عن جبهة النصرة التحق معظم الكوسوفيين إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

وفقًا لدراسة أجراها المعهد الجمهوري الدولي عام 2017،[199] كان الدافع وراء انتقالهم إلى الشرق الأوسط بالنسبة للكثيرين هو رغبتهم في دعم تنظيم الدولة الإسلامية/داعش في خططها لإنشاء المجتمع الإسلامي «الحقيقي». وقد توزعت الرسائل الناشرة لهذه الفكرة بمعرفة الأئمة الأجانب والأئمة ذوي التعليم في الخارج الذين استغلوا الجهل الديني للشباب والشابات في كوسوفو، فضلا عن المظالم القائمة.

وقد حُرمت الفئات الضعيفة من سكان كوسوفو من إحساسها بالقدرة على التصرف وتقدير الذات بسبب قلة الفرص المتاحة للحراك الاجتماعي، فضلاً عن الفساد على نطاق المجتمع

198 «كوسوفو، كفاح من أجل القضاء على مشكلتها المحلية المنشأ»، واشنطن بوست، 24 أغسطس / آب 2018.

199 فهم الدوافع المحلية للتطرف العنيف في كوسوفو (المعهد الجمهوري الدولي، ربيع 2017). متاح على: http://www.iri.org/sites/default/files/2017-9-17_kosovo_vea_report.pdf

وعدم الاستجابة في هيئات الحكم المحلي. وفي العقد الماضي نما هذا إلى درجة بدت فيها المغادرة إلى مناطق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش بديلاً قابلاً للتطبيق.

وبين النساء من كوسوفو، كان الدافع الأكثر شيوعاً للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش هو الانضمام إلى أزواجهن. وفقًا لأصحاب المصلحة المحليين لا توجد معلومات متاحة حول المشاركة المباشرة لهؤلاء النساء في القتال، إلا أن رغبتهن في التقيد الصارم بالشريعة الإسلامية تحت ولاية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وكذلك حرية ممارسة العقيدة الإسلامية الشيء الذي غالباً ما يكون عرضة للتمييز في كوسوفو، يمكن اعتبارها من أسباب تورطهن في ذلك.[200] ومع ذلك، لم تسافر أية من النساء إلى الشرق الأوسط وحدها مما يدل على أن راديكاليتهن حدثت داخل الهياكل الأسرية.

على الرغم من عدم وجود حالات مغادرة جديدة مُبلغ عنها منذ عام 2016 كما ولم تعد الحكومة تعتبر الإرهاب تهديدًا كبيرًا،[201] إلا أنه من المسلم به أن الأسباب الكامنة وراء نداء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش للسكان لم يتراجع. وأدرجت حكومة كوسوفو منع الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في استراتيجيتها الأمنية باعتبارها عنصرا أساسياً فيها. وقد تم وضع إستراتيجيتين وخطتي عمل متتاليتين لمكافحة الإرهاب (2014-2018؛ 2018-2022).

وتستند هذه الاستراتيجيات إلى أربعة أهداف: **المنع** من خلال تعريف الجناة ومناهضة الأيديولوجيات العنيفة؛ **الحماية** من خلال زيادة قدرات الدفاع المؤسسي؛ **ملاحقة** المشتبه بأنهم الإرهابيون من خلال وكالات إنفاذ القانون؛ و**الرد** على الهجمات الإرهابية المحتملة من خلال إعداد المؤسسات لإدارة وتقليل عواقبها.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات لا تشير بالتحديد إلى دور المرأة في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فقد أقرت الحكومة ووكلائها بشكل متزايد بضرورة وضع مبادرات قائمة على المنظور الجنساني وموجهة نحو تلبية الاحتياجات والدوافع والوظائف المختلفة بين الرجال والنساء في سبيل منع هذه الظاهرة.

عمل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو

لدعم هذا الجهد تعمل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو على تعزيز المهام الوقائية الخاصة بمختلف ممثلي المجتمع (الرجال، والنساء، وإنفاذ القانون، والزعماء الدينيين، والصحفيون). وفي أواخر عام 2018 كان 35 مشروعًا يهدف إلى منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب قيد التنفيذ. وتشمل غايات هذه المشاريع تعزيز فهم الدوافع الكامنة وراء التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والترويج للحوار بين الأديان والتسامح الديني، وكذلك تزويد مختلف فئات المجتمع بالمهارات اللازمة لتعريف علامات الراديكالية ومعالجتها.

200 رودين جاكوبي دهي فيسي كيلمندي، نساء في التطرف العنيف، دروس مستفادة من كوسوفو (مركز كوسوفو للدراسات الأمنية، يناير / كانون الثاني 2017). متاح على: www.qkss.org/en/Reports/Women-in-Violent-Extremism-Lessons-learned-from-Kosovo-841

201 كوجتيم بيتيقي، كبير محللي السياسة الأمنية، لصحيفة واشنطن بوست في أغسطس / آب 2018.

يهدف أحد مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وجه الخصوص إلى تعزيز دور المرأة في جهود الوقاية من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وهو مشروع مع رابطة النساء في شرطة كوسوفو يهدف لدعم قدرة الشرطيات على فهم واكتشاف ومعالجة علامات التطرف نحو التطرف العنيف. لقد استفاد المشروع من الدور المحدد الذي تلعبه المرأة في الهياكل الأسرية والمجتمعية للوصول إلى الشباب المعرضين لخطر التطرف والتأثير عليهم قبل أن يبدأوا طريقًا نحو التطرف.

ويهدف أحد مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتحديد إلى تعزيز دور المرأة في جهود منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وهو مشروع مع رابطة النساء في شرطة كوسوفو صُمم لدعم قدرة الشرطيات على فهم واكتشاف ومعالجة علامات الراديكالية نحو التطرف العنيف. وقد استفاد المشروع من الدور المحدد الذي تلعبه المرأة في الهياكل الأسرية والمجتمعية للوصول إلى الشباب المعرضين لخطر الراديكالية والتأثير عليهم قبل أن يبدأوا في طريق التطرف.

بواسطة سلسلة من ورش عمل لضابطات الشرطة، قدم المشروع المعرفة حول التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والتي يمكن تقاسمها واستخدامها من قبل جميع وحدات الشرطة المتخصصة في كوسوفو، وكذلك في كافة أنحاء المجتمع. وعرض المدربون ذوو مختلف التخصصات (بما فيهم أعضاء قطاع الأمن، وممارسو الدراسات الجندرية وعلماء الدين) على الشرطيات وجهات نظرهم المتنوعة حول كيفية تعزيز منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، سواء أثناء الخدمة أو خارجها.

وفي مختلف الدورات التدريبية تبادل أربعون ضابطًا مشاركًا وجهات نظرهم واختبروا نُهجاً جديدة تجاه ما يلي:

- كيفية تشجيع مشاركة المجتمع وتمكينه من منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على تمكين دور النساء والأمهات في المجتمع من أجل التفاعل الفعال مع الأفراد المعرضين لخطر الراديكالية والتأثير عليهم؛

- تحسين التواصل مع مجموعات مختلفة من أصحاب النفوذ، بمن فيهم الآباء والأمهات والشيوخ والزعماء الدينيون، لإظهار الشمولية وتعزيز علاقات أكثر ثقة مع وكلاء الدولة، وكذلك لتعزيز التسامح داخل المجتمعات وعبرها لمنع الاستقطاب والتحيز والتمييز؛

- تبني المنظور الجنساني في عمل الشرطة من أجل فهم أفضل لمختلف خبرات الرجال والفتيان وكذلك النساء والفتيات عندما يواجهون الراديكالية والتطرف، ووضع استراتيجيات في التعامل مع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تراعي بحق هذه الأدوار والاحتياجات المختلفة؛

- توفير المهارات في علم النفس وإدارة الصراعات الاجتماعية لتسهيل التواصل مع الأفراد المتقلبين أو المصابين بصدمات نفسية، بمن فيهم الشباب المعرضون لخطر الراديكالية وضحايا العنف وسوء المعاملة؛

- تعزيز المعرفة بكيفية معالجة الحالات الفردية للراديكالية، بما في ذلك تصميم الرسائل على الإنترنت أو خارجه والتي توفر منظوراً بديلاً للأفراد المتضررين، أو تشجيع التقييم النقدي للدعاية الدينية.

ولاحظت البعثة في كوسوفو أنه عقب ورش العمل هذه واصلت مجموعة من المشاركين والمدربين فيها التواصل فيما بينهم البعض بشكل منبر تشاوري. وقام عناصر الشرطة بتبادل المعلومات حول المواقف المحددة التي يواجهونها طالبين المشورة من مدربيهم وكذلك من زملائهم الآخرين. كما لوحظ إن الشرطيات المشاركات في المشروع أصبحن بالتواصل والتفاعل بشكل أكثر تواترا مع الزعماء الدينيين لمناقشة التدخلات الوقائية في الحالات الفردية. وقد شملت بعض المبادرات اللاحقة أيضاً كيانات حكومية أخرى. وعقب تحديد الحالات المحتملة من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في بعض المجتمعات، على سبيل المثال، قام ممثلون عن إدارة شؤون المرأة في المجتمع الإسلامي بحكومة كوسوفو بزيارات ميدانية لتقديم المساعدة واستخلاص الدروس من أجل استراتيجيات الوقاية.

وفي المراحل التالية من المشروع تخطط بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعقد مزيد من الدورات التدريبية في أجزاء أخرى من كوسوفو، بما فيها تدريب المدربين، لإتاحة هذه المقاربات لمجموعة أوسع من المستفيدين. ومن المقرر في أوائل عام 2019 إجراء تقييم شامل لما تم الوصول إليه خلال ورش العمل هذه، بما في ذلك تأثيرها الملموس على منع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

ولفهم ديناميات السياق المتطور للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في كوسوفو، تخطط بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتنظيم مجموعة واسعة من الأنشطة التي ستهدف إلى تزويد المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشباب والزعماء الدينيين بالأدوات اللازمة للاعتراف بالراديكالية التي تؤدي إلى التطرف العنيف ومعالجتها؛ والترويج للتعاون بين الخبراء من الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص؛ وتعزيز نُهج الشرطة المجتمعية.

4) دور الجهات المؤسسية للتنسيق الجندري

4.1 جهات التنسيق الجندري في وزارة الأمن: حالة البوسنة والهرسك

أهم العوامل والنتائج

- لجهات التنسيق الجندري دور حيوي في توفير الخبرة بالقضايا المتعلقة بالمنظور الجنساني للوزارات ووحداتها الإدارية، ولا سيما للموظفين الذين لا يركزون عموماً على القضايا المتعلقة بالمنظور الجنساني؛
- من أجل ضمان عدم اعتبار الجندر مجرد «قضية نسائية»، من الضروري أن يكون هناك عدد متساو من الرجال والنساء الذين يعملون كجهات تنسيق جندري؛
- يساهم نظام جهات التنسيق الجندري في عدم مواصلة اعتبار الجندر «من المحرمات» وكذلك في إفهام مزيد من الموظفين بأهمية المنظور الجنساني وكيفية إدراجه في عملهم؛
- تمكنت جهات التنسيق الجندري في هذه الحالة من إنشاء شبكة داخل الوزارة تتقاسم المعرفة وتدعم تطوير الاستراتيجيات لإعطاء الجهود المبذولة التأثير الأكبر؛
- كان لجهات التنسيق الجندري التي لها التزام شخصي بالموضوع تأثير أكبر؛
- إذا تم تزويد جهات التنسيق الجندري بإمكانيات المشاركة النشطة في تطوير وتنفيذ استراتيجيات منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فقد تكون مورداً استراتيجياً؛
- ترتبط التحديات المتبقية بحقيقة أن جميع جهات التنسيق الجندري في هذه الحالة لها وظائف أخرى ولا تعمل على القضايا الجندرية فقط.

الخلفية

واجهت البوسنة والهرسك مجموعة واسعة من تهديدات التطرف العنيف. وقد عملت الجماعات الإرهابية الأجنبية على أراضيها وأوحت بهجمات إرهابية، وغالبًا ما استغلت المشاعر المتبقية من العنف الذي وقع خلال حرب البوسنة 1992-1995 كأداة للتجنيد.[202] حتى ديسمبر / كانون الأول 2016 سافر ما يقرب من 250 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من البوسنة والهرسك إلى سوريا أو العراق للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. (و)يقدر أن أكثر من 60 من هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب هم من النساء.[203] ويُعتقد أن غالبية

202 «البوسنة والهرسك: التطرف ومكافحة التطرف» (مشروع مكافحة التطرف). متاح على: https://www.counterextremism.com/countries/bosnia-herzegovina

203 جوانا كوك وجينا فايل، من داعش إلى «الشتات»: تتبع المرأة والقصر من الدولة الإسلامية (كينجز كوليدج لندن: المركز الدولي لدراسة الراديكالية، 2018)، ص. 16.

هؤلاء الأفراد قد بقوا في سوريا أو العراق، وعاد حوالي 50 منهم إلى البيت.[204] ولعلهم أكبر فرقة من المقاتلين الأجانب المنتمين إلى غرب البلقان.[205] وقد انخفض هذا التدفق من المقاتلين الأجانب انخفاضاً حاداً بعد عام 2016 بسبب عدد من الجهود القانونية والمجتمعية التي بذلت في البلاد. [206]ومع ذلك حافظت القاعدة وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية على الدعم المتلقى من البوسنيين الراديكاليين وهي تواصل تجنيدهم.[207] بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأشكال الأخرى من التطرف العنيف تشكل تهديدًا، ومنها القومية العرقية.[208]

واتخذت حكومة البوسنة والهرسك عددًا من الخطوات الحاسمة في سبيل منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. تعد استراتيجية البوسنة والهرسك لمنع الإرهاب ومكافحته للفترة 2015-2020 واحدة من الوثائق الإستراتيجية الرئيسية التي توجه هذا العمل الحكومي.[209] كما عينت وزارة الأمن للبوسنة والهرسك أول منسق على مستوى الدولة للجهود الدولية والمحلية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وأعطت الحكومة الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز صمود «المجتمعات المعرضة للخطر»، وتدعم جهود المجتمع المدني لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في شراكة مع عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[210]

جهات التنسيق الجندري كأداة لتبسيط الوعي الجندري في قطاع الأمن

وزارة الأمن في البوسنة والهرسك مسؤولة عن عدد من المهام الأمنية الرئيسية، بما في ذلك حماية الحدود الدولية، ومنع وكشف مرتكبي الجرائم المتعلقة بالإرهاب والاتجار بالمخدرات والبشر وغيرها من الجرائم ذات الصلة الدولية، وتوفير الدعم لهيئات الشرطة في البوسنة والهرسك، وفحوص الطب الشرعي.[211] وتشمل الوحدات الإدارية بالوزارة شرطة الحدود، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، ومديرية تنسيق هيئات الشرطة في البوسنة والهرسك، ووكالة الطب الشرعي، ووكالة دعم الشرطة، ووكالة التعليم والتدريب المهني، ومكتب الهجرة.[212]

وأنشأت وزارة الأمن في البوسنة والهرسك، إلى جانب وحداتها الإدارية، شبكة من جهات التنسيق الجندري تعمل كمورد رئيسي لدمج المنظور الجنساني في جميع الأعمال التي يتم تنفيذها في الوزارة. وقد يخدم نموذج جهات التنسيق الجندري بمثابة مثال عملي لكيانات القطاع الأمني الأخرى من أجل دمج الاعتبارات الجنسانية بشكل أفضل في عملها، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

204 ريتشارد باريت، ما وراء الخلافة: المقاتلون الأجانب وتهديد العائدين (مركز صوفان، 2017)، ص. 12.

205 «البوسنة والهرسك: التطرف ومكافحة التطرف» (مشروع مكافحة التطرف). أنظر: https://www.counterextremism.com/countries/bosnia-herzegovina

206 تقارير البلاد عن الإرهاب 2016 (وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، يوليو / تموز 2017)، ص. 106-107.

207 «البوسنة والهرسك: التطرف ومكافحة التطرف» (مشروع مكافحة التطرف). أنظر: https://www.counterextremism.com/countries/bosnia-herzegovina

208 منتدى أبحاث التطرف في غرب البلقان: تقرير إقليمي: فهم التطرف العنيف في غرب البلقان (أزينوفيتش، المجلس الثقافي البريطاني، يونيو / حزيران 2018).

209 استراتيجية البوسنة والهرسك لمنع ومكافحة الإرهاب 2015-2020 (مجلس وزراء البوسنة والهرسك، 2015).

210 تقارير البلاد عن الإرهاب 2017 (وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب مكافحة الإرهاب، سبتمبر / أيلول 2018)، ص. 76-78.

211 لمزيد من المعلومات، انظر: http://msb.gov.ba/onama/default.aspx?id=3053&langTag=en-US

212 تم توفير جميع المعلومات المستشهد بها حول شبكة جهات التنسيق الجندرية من مسؤولي وزارة الأمن عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني في نوفمبر / تشرين الثاني 2018.

كانت وزارة الأمن في البوسنة والهرسك أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في تطوير خطة عمل البوسنة والهرسك الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن الأممي رقم 1325 الذي تم اعتماده في 27 يوليو / تموز 2010. وقد تمت صياغة خطة العمل بواسطة مجموعة مشتركة بين الوكالات من الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكانت أول استراتيجية شاملة على الإطلاق طورتها الحكومة بهدف زيادة مشاركة المرأة وإدماج المنظور الجنساني في عمليات السلام والأمن، بما في ذلك داخل قطاع الأمن. تتضمن خطة العمل ثمانية أهداف ومنها زيادة عدد النساء في الشرطة والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وتوفير التدريب الجندري للجهات الفاعلة بالعدالة الجنائية والجيش.[213] ومنذ إطلاق خطة العمل الأولى في عام 2010 قامت المجموعة المشتركة بين الوكالات بتحديث خطة العمل مرتين، مع انتهاء آخر تحديث في عام 2022.[214]

ولدعم التزامات وزارة الأمن بموجب خطة عمل البوسنة والهرسك لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 أنشأت الوزارة شبكة من جهات التنسيق الجندري لكل إدارة، كما أنشئت جهات التنسيق الجندري في الوحدات الإدارية. والهدف من جهات التنسيق الجندري هو توفير الخبرة للوزارة ووحداتها الإدارية في القضايا المتعلقة بالجندر، والعمل مع الموظفين الذين لا يركزون في المقام الأول على القضايا المتعلقة بالجندر، وضمان دمج هذه الجهود بالكامل في جميع العمل الذي تقوم به إداراتها.

وترأس أعمال إنشاء جهات التنسيق الجندري آنكيتسا توميتش رئيس إدارة التعاون الدولي بالوزارة ونائب رئيس هيئة التنسيق لخطة عمل قرار مجلس الأمن رقم 1325، بدعم من شركاء وحلفاء آخرين.

تم تحديد مهام جهات التنسيق الجندري على النحو التالي:

- إسداء المشورة للمشرفين حول كيفية تحسين مبادئ المساواة بين الجنسين في إدارتهم؛
- تحليل جميع الوثائق، والبرامج، والخطط، والأنشطة فيما يتعلق بإدماج المنظور الجنساني (مثل البيانات المصنفة حسب الجنس، واللغة المراعية للمنظور الجنساني، والميزانية المراعية للمنظور الجنساني، والتوازن بين الجنسين في البرامج التعليمية، والتدريب، والمؤتمرات، واللجان، والهيئات المختلفة، وعمليات دعم السلام)؛
- التوصية بإجراءات لتحسين المساواة بين الجنسين في مختلف الإدارات والوحدات؛ و
- إعداد تقارير إلى هيئة التنسيق التابعة لوزارة الأمن حول هذه الإجراءات الموصى بها، والتي يتم تقديمها بعد ذلك إلى وزير الأمن مرتين في السنة.

213 توميتش، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن بالبوسنة والهرسك: من أوراق السياسات إلى الواقع (الروابط: المجلة الفصلية XIV.3، صيف 2015)، ص. 91.

214 خطة العمل الوطنية: البوسنة والهرسك («بيسويمن»، الرابطة النسائية للسلام والحرية). متاح على: https://www.peacewomen.org/nap-bih

يتم اختيار جهات التنسيق الجندري من قبل رئيس كل إدارة في وزارة الأمن، إلى جانب تعيين نائب لكل منها. ومن أجل ضمان عدم اعتبار المنظور الجنساني مجرد «قضية نسائية» تهدف الوزارة إلى وجود عدد متساوٍ من الرجال والنساء الذين يعملون كجهات التنسيق الجندري - وهو هدف حققته الوزارة تقريبًا. معظم جهات التنسيق ليس لديها خبرة سابقة في العمل على القضايا الجنسانية، ولكنها وُفرت تدريباً من قبل الوزارة. ويتضمن هذا التدريب كيفية دمج المنظور الجنساني في جميع الوثائق ذات الصلة لمختلف الإدارات (مثل الاستراتيجيات، وخطط عمل، وقوانين ولوائح، وإجراءات، وقرارات). يتولى تنسيق شبكة جهات التنسيق الجندري مجلس التنسيق داخل وزارة الأمن. يتكون مجلس الإدارة من جميع جهات التنسيق الجندري ونوابها. وينسق الرئيس ونائب الرئيس اجتماعات جهات التنسيق الجندري لمناقشة القضايا ذات الاهتمام والتأكد من أن لديها اتصال منتظم.

النتائج الإيجابية

وكان لجهات التنسيق الجندري تأثير مهم على عمل وزارة الأمن حيث أن لاحظ مسؤولو الوزارة أن جهودها قد ضمنت أن الجندر لم يعد «من المحرمات» عند مناقشة عمل الوزارة، وأن المزيد من الأشخاص في الوزارة يدركون الآن أهمية المنظور الجنساني وكيفية إدراجه في عملهم. كما وفرت جهات التنسيق الجندري التعليم لأقرانها ورؤسائها لتغيير العقلية الشائعة المتمثلة في أن «الجندر» مرادف لـ «المرأة». وأظهرت أن التحليل الجندري يتطلب النظر في الاختلافات بين النساء والرجال، وكذلك الفتيات والفتيان. وقد يؤدي ذلك إلى استراتيجيات وسياسات وبرامج فعالة وشاملة.

والأهم من ذلك، أنشأت جهات التنسيق الجندري شبكة من الناس داخل الوزارة الذين يتبادلون المعرفة ويدعمون تطوير الاستراتيجيات. وكان لتلك جهات التنسيق الجندري التي دعمها مشرفوها ورؤساء إداراتها ووحداتها أكبر أثر على عمل تلك الكيانات. على سبيل المثال، نتيجة لهذا الدعم وعمل إحدى جهات التنسيق، تحتوي استراتيجية البوسنة والهرسك للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التزام بالنظر في التأثيرات المختلفة لهذه الأسلحة على النساء والرجال، والاهتمام باستخدامها في حالات العنف المنزلي.

التحديات

في حين أن شبكة جهات التنسيق نهج مبتكر لإدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن، لا تزال هناك تحديات، ومن أكبر هذه التحديات أن جهات التنسيق الجندري لا يكوّنها موظفين متخصصين في الشؤون الجنسانية، وبالتالي لهم واجبات أخرى، الأمر الذي يشكل تحديات في قدرتهم على التركيز على هذه القضايا، ولا سيما في تنفيذ البرامج والسياسات الجندرية المخصصة. في كثير من الأحيان، أنجح جهات التنسيق هي تلك التي لها التزام شخصي بهذه القضايا. وأحرزت شبكة جهات التنسيق تقدماً كبيراً خلال العام الماضي في عملية مواءمة التشريعات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بوزارة الأمن مع قانون المساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك وخطة العمل المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1325. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق.

ولا يزال الافتقار إلى النساء في مناصب صنع القرار بقطاع الأمن وكذلك عدم وجود فهم كاف لأهمية الجندر في عمل مختلف الإدارات والوحدات يشكلان تحديات هائلة أمام التقدم. إن تحويل الالتزامات التي تعهدت بها هذه الكيانات إلى عمل يتطلب دعماً جباراً من كبار القادة في الوزارة والوحدات الإدارية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون رصد وتقييم التقدم المحرز في مجال إدماج المنظور الجندري ومشاركة المرأة في وزارة الأمن مهمة صعبة. ومع ذلك، أدمجتها شبكة واحدة من جهات التنسيق الجندري كأولوية في عملها.

وأخيراً، لا تزال جهات التنسيق الجندري تواجه تحديات في تحقيق الالتزامات الواردة في خطة العمل الخاصة بقرار مجلس الأمن رقم 1325 للنهوض بالمرأة في مناصب صنع القرار الرفيعة المستوى. حالياً(،) هناك امرأة واحدة فقط تشغل وظيفة رئيسة قسم في الوزارة، ويحتل الرجال جميع المناصب الأخرى. بينما تخدم النساء بأعداد أكبر في الوظائف الإدارية الوسطى، إلا أنه نادراً ما يتم ترقيتهن إلى مناصب عليا.

جهات التنسيق الجندري والتطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب

إذا مُنحت جهات التنسيق الجندري إمكانية المشاركة في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فقد يصبح مورداً استراتيجياً لضمان أن الاستراتيجيات الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب تدمج المنظور الجنساني بالكامل في أهدافها ونواتجها. وقد يكون هذا الأمر حاسماً لفعالية الالتزامات الاستراتيجية.

الشكل ١: نموذج جيندوبة–

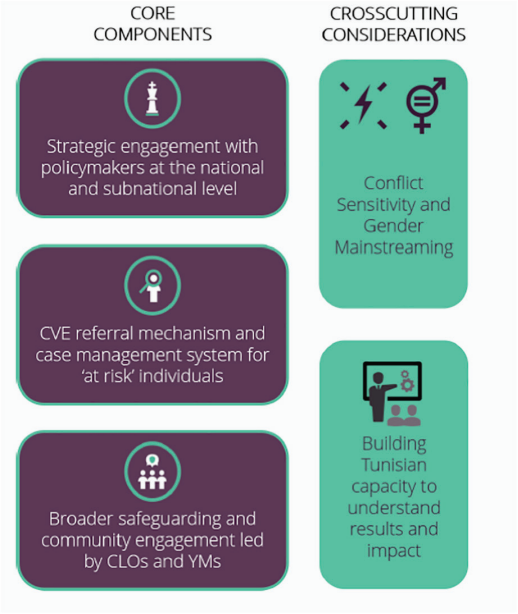

حتى الآن لم يتم إشراك جهات التنسيق الجندري التابعة لوزارة الأمن في البوسنة والهرسك بأي من عمليات التنسيق الداخلية لتنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك لمنع الإرهاب ومكافحته للفترة 2015-2020. ومع ذلك، فإن ركيزة الاستراتيجية فيما يتعلق بالمنع تشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة المصممة لمنع «الأشخاص والجماعات المستضعفة من اختيار» التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وقد يسمح هذا لإدماج المنظور الجنساني في التزاماتها.

عندما تنتهي استراتيجية البوسنة والهرسك لمنع الإرهاب ومكافحته

في عام 2020، سيوفر تحديثها فرصة لضمان مشاركة جهات التنسيق الجندري في تنفيذ الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، يتضمن الجيل الثالث من خطة عمل البوسنة والهرسك لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 هدفاً يتعلق بإدماج المنظور الجنساني في الجهود الرامية إلى تعزيز «الأمن الإنساني»، بما في ذلك أنشطة منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والتي تشمل حلقات عمل عن الجوانب الجنسانية لظاهرة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والترويج للنساء والمجموعات النسائية في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والمبادرات الرامية إلى إعادة إدماج النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش عندما يعودون إلى البوسنة والهرسك من العراق وسوريا.

5) الخفارة المجتمعية وآليات الإحالة المراعيتان للمنظور الجنساني

5.1 برنامج حول العمل الشرَطي المجتمعي وآليات إحالة الخاصة بمكافحة التطرف العنيف: حالة جندوبة وطبرقة، تونس.

أهم العوامل والنتائج

- طوال فترة تطوير البرنامج وتنفيذه تم التأكد من أن إشراك أصحاب المصلحة وتدريبهم وتوجيههم قد شجع النساء بشكل خاص على قيادة التغيير المؤسسي والتأثير عليه؛
- يدعم البرنامج ضباط الشرطة المحليين في إدراج التحليل الجندري في تحليلات الأمن المجتمعي الخاصة بهم للتأكد من أنها تأخذ في الاعتبار الشواغل والخبرات المتعلقة بالسلامة من منظور كل من النساء والرجال، وكذلك الفتيان والفتيات؛ كما يشجع بشكل استباقي النساء على المشاركة؛
- أظهرت نتائج الرصد والتقييم المنتظمين للبرنامج أن الرجال والنساء والفتيان والفتيات يستفيدون على قدم المساواة من دعم الحالات الفردية للبرنامج؛
- تظهر النتائج أيضًا أن المرشدات الشابات على العموم أكثر مشاركة وتأثيراً، وأداؤهن أعلى في تنفيذ واجباتهن، الأمر الذي رحب به نظراؤهن من الرجال.

الخلفية

بعد الأحداث التي وقعت في ديسمبر / كانون الأول 2010 عندما خرج الناس بنجاح إلى الشوارع للإطاحة بالحكومة، مرت تونس ببعض المعالم الديمقراطية الهامة. وقد شمل ذلك عدداً من الانتخابات الحرة والنزيهة ووضع واعتماد دستور جديد. ومع ذلك لا يزال البلد يواجه عددًا من التحديات، ليس أقلها الراديكالية الإرهابية وانعدام ثقة الجمهور في الشرطة.

في عام 2015 عانت تونس من عدد من الحوادث الإرهابية الكبرى تليها هجمات المتمردين بالقرب من الحدود مع ليبيا في عام 2016، والتي وجهت ضربة قوية للاقتصاد، مع تركيزها القوي على السياحة. وفي أكتوبر / تشرين الأول لعام 2018 نفذت امرأة هجومًا انتحاريًا بالقرب من تجمع لسيارات الشرطة في منطقة راقية من العاصمة التونسية. وشكل التونسيون إجمالا نسبة هامة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا والعراق وليبيا، مع انضمام الكثيرين منهم إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.[215]

215 للحصول على تقرير شامل حول هذه الظاهرة، انظر «تقييم التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب التونسيون» (المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، يناير / كانون الأول 2018). متاح على:-http://www.ites.tn/fr/english/Assessing-the-Threat-Posed-by-Tunisian-Foreign-Fighters/15

لمواجهة التطرف العنيف على المستوى المحلي، أنشأت وزارة الداخلية التونسية بدعم من الحكومة الهولندية[216] ومجموعة من الخبراء من فريق مكافحة التطرف التابع لـ «استراتيجية أكتيس»،[217] نموذجًا محددًا للشراكة بين الشرطة والمجتمع في يناير / كانون الثاني 2017.[218] وتم تنفيذ البرنامج في بلديتين من ولاية جندوبة شمال غرب تونس، ومدينة جندوبة وبلدة طبرقة. كما أنه يشرك صانعي السياسات على مستوى الولاية والمستوى الوطني من أجل مواءمة المكونات التشغيلية للنموذج مع استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف على المستوى الوطني، وكذلك للتأثير على اتخاذ القرارات الإستراتيجية على أساس الدروس المستفادة «على الأرض».

نموذج جندوبة

بدأ هذا البرنامج الخاص ببناء الثقة بين المجتمع والشرطة لمواجهة التطرف العنيف كمشروع رائد في جندوبة وطبرقة لتطوير واختبار نموذج للخفارة المجتمعية والمشاركة في مكافحة التطرف العنيف في السياق التونسي، وذلك بالاعتماد على الممارسات الجيدة الهولندية والدولية. وتم العمل خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من البرنامج على إنشاء نموذج قابل للتطبيق تحت قيادة الشرطة وبالتعاون الوثيق مع السلطات البلدية وغيرها من الموارد المجتمعية.

ويهدف النموذج بشكل عام إلى تحديد الأفراد الذين يتجهون على ما يبدو نحو السلوك المتطرف العنيف وإحالتهم إلى إيقاع تدخل قد يعطل هذا المسار، وكذلك لبناء القدرات التي يمكن أن تسهم في مزيد من علاقات التعاون والتعاضد بين الشرطة والمجتمع على المدى الطويل.

وللقيام بذلك، يقدم ضباط الشرطة التابعون للبرنامج والمتخصصون في مكافحة التطرف العنيف وموجّهو الشباب دعم الحماية المباشر، أو يستعينون بخبراء آخرين من المجتمع المحلي (مثل المهنيين الطبيين أو وحدات حماية الطفل في الشرطة) لمنع ومعالجة أنواع مختلفة من سوء المعاملة والإهمال أو الاستغلال (مثل العنف المنزلي)، أو أنواع أخرى من الظروف الضارة (مثل تعاطي المخدرات).

ويشتمل النموذج على آلية إحالة ونظام لإدارة الحالات للأفراد المستضعفين. كما أنه يتميز بمكون محدد للمشاركة المجتمعية بقيادة فرق من ضباط الاتصال بالشرطة المجتمعية وموجّهي الشباب. وتتقاطع هذه المكونات الأساسية عن طريق ثلاثة عناصر رئيسية متداخلة: مراعاة المنظور الجنساني، ومراعاة حالات النزاع، وبناء القدرات التونسية لقياس النتائج والتأثير.

وقد ضمن البرنامج طوال مرحلة التطوير والتنفيذ أن إشراك أصحاب المصلحة وتدريبهم وتوجيههم يشجع النساء بشكل خاص على قيادة التغيير المؤسسي والتأثير عليه. من الناحية العملية يعني هذا(،) على سبيل المثال(،) أن فرق موجّهي الشباب متوازنة من حيث النوع الاجتماعي، وأن أنشطتهم في مجال التواصل والتوعية تستهدف تحديداً وتعمل مع النساء

216 من خلال سفارتها في تونس.

217 من خلال الخبرة في جميع مجالات إصلاح قطاع الأمن والتحولات والحوكمة السياسية والعدالة/سيادة القانون، يتخصص فريق مكافحة التطرف التابع لاستراتيجية أكتيس في إعداد وإدارة وتقييم برامج مكافحة التطرف/مكافحة الإرهاب القائمة على الأدلة في مختلف الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. الخبراء البارزون الذين صمموا وقادوا «نموذج جندوبة» التونسي هم باربرا شالغاف، ساسكيا مارش، كاتلين وايت، وتيم دونيلي.

218 يعتمد البرنامج على نموذجين هولنديين تم تكييفهما وفقًا للسياق التونسي: وكيل «فيليك» (ضابط اتصال الشرطة المجتمعية) وشبكات مدربة من الموجهين المجتمعيين.

أصحاب المصلحة في المشروع ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

في مدينة جندوبة شملت الأنشطة المجتمعية الأخيرة التي أجراها فريق من موجّهي الشباب، على سبيل المثال، لقاءات مع الأمهات لمناقشة حالة الأطفال الدارسين وزيادة الوعي بصحة المرأة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية.

ويدعم المشروع أيضًا إدراج التحليل الجنساني من قبل ضباط الشرطة المحليين في تحليلات الأمن المجتمعي الخاصة بهم، وذلك للتأكد من أنهم يهتمون بمسائل السلامة والخبرات من منظور كل من النساء والرجال والفتيان والفتيات، كما يشجع النساء بشكل استباقي على المشاركة. تتألف جهات التنسيق الخاصة بتوجيه الشباب المدرجين لدى لجنة إحالة قضايا مكافحة التطرف العنيف من شاب واحد وشابة واحدة. وتضم فرق شرطة الاتصال المجتمعي ضابطة واحدة على الأقل.

أصحاب المصالح التونسيون يناصرون بشكل متزايد نموذج جندوبة. هي المرة الأولى في تونس ومنطقة شمال إفريقيا الأوسع التي يتم فيها تنفيذ نهج أصحاب المصلحة المتعددين مثله بنجاح.

النتائج

على فترات منتظمة أجرى المشروع تحليلًا لآثاره الإيجابية والسلبية والمقصودة وغير المقصودة على القضايا السياسية والجنسانية والصراعات. وأظهرت النتائج أن:

* استفاد الرجال والنساء والفتيان والفتيات بشكل متساو من دعم الحالات الفردية للبرنامج (كانت هناك حالات لكل منها)؛

* تساوت مشاركة ضباط الاتصال المجتمعي من النساء مع مشاركة زملائهن الرجال، وهن يساهمن ويقدن على قدم المساواة معهم ضمن قيود رتبهن وواجباتهن اليومية؛

* عمومًا مشاركة وتأثير النساء موجِّهات الشباب يساويان زملائهم الرجال، إن لم يكونا أعلى منهم، كما أنهن يعملن بشكل أفضل في أداء واجباتهن، وهو أمر رحب به زملاؤهن الرجال؛

* هناك دلائل على أن وجهات نظر المرأة وقدراتها تُدمج في خطط الوقاية على المستوى المحلي (خطط عمل ضباط الاتصال المجتمعي وفرق توجيه الشباب)، وتشمل أنشطة فرق توجيه الشباب تحديدا النساء والمنظمات النسائية في تدابير الوقاية الأولية.

ومع مرور الوقت الهدف هو زيادة مشاركة المرأة أكثر. ويمكن إنجاز ذلك من خلال إشراك المزيد من النساء ممثلات السلطات القانونية المحلية مباشرة في آلية الإحالة الخاصة بمكافحة التطرف العنيف، وضمان إشراك النساء والفتيات بانتظام في فرق توجيه الشباب بأنشطة التوعية المجتمعية ومتابعة الحماية.

ويعتمد المقترح للمرحلة الثالثة من البرنامج[219] على الدروس المستفادة لزيادة الوعي الجنساني وتمكين المرأة. ويهدف إلى تحديد طرق محددة سواء ضمن البرنامج أو من خلال شراكات تكميلية، لتدريب الضابطات على مكافحة التطرف العنيف وعلى مهارات الحماية، وتشجيع التوجيه الخاص بالتقدم الوظيفي من خلال الروابط مع الرابطة الوطنية التونسية للمرأة الأمنية في تونس، وتوفير بناء القدرات لكل من ضباط وضابطات الشرطة في مجال الشمولية الجنسانية ومهارات القيادة.

219 في وقت صياغة هذا الدليل، كانت المرحلة الثالثة قيد الدراسة للحصول على تمويل من الحكومة الهولندية.

6) العمى الجنساني في نظام العدالة الجنائية

6.1 قضية التحقيق مع بياتي تسشيبي في ألمانيا ومحاكمتها

أهم العوامل والنتائج

يواجه الجناة المزعومون الذين يخضعون للتحقيق من قبل الشرطة ويمثلون أمام المحكمة تحيزات مختلفة تعود إلى نوعهم الاجتماعي؛

- غالبًا ما يتم اعتبار النساء، وخاصة هؤلاء النساء المنتميات إلى الأغلبية من السكان، بشكل نمطي كأفراد مسالمين وغير عنيفين ومحبين ومعتنين، مما قد يؤدي إلى إغفالات خطيرة وبقع عمياء في التحقيقات الجنائية؛
- قد تستمر وسائل الإعلام والجمهور في إدامة التحيزات الجنسانية في الإجراءات الجنائية، مما يجعل هذه الإجراءات أكثر عرضة للإغفالات؛
- ينبغي أن يتلقى موظفو إنفاذ القانون والعاملون القضائيون تدريباً على التحيزات الجنسانية والآثار الضارة المحتملة التي قد تترتب على التحقيقات والإجراءات الجنائية.

الخلفية

في يوليو / تموز 2018 أعلنت المحكمة الإقليمية العليا في ميونيخ أن بياتي تسشيبي بصفتها العضو السابق في الجماعة القومية الاشتراكية السرية وهي جماعة إرهابية يمينية، مذنبة بارتكاب جريمة قتل بعشر تهم وتفجيرين وعدد من جرائم محاولة القتل والسرقة. الحكم: السجن مدى الحياة.

واستمرت المحاكمة لمدة خمس سنوات (437 يومًا في المجموع) وكانت واحدة من أكبر وأطول وأغلى المحاكمات تكلفة في التاريخ الألماني.[220] وخلال المحاكمة ظهرت أدلة على أن الشرطة الفيدرالية الألمانية كانت تستبعد النازيين الجدد لسنوات طويلة كمشتبه بهم محتملين في عمليات القتل وإنما كانت تفترض أنها مرتبطة بعنف العصابات بين السكان الألمان الأتراك في البلاد (تسعة من الضحايا العشرة انتموا إلى خلفية الهجرة).

وكشف التحقيق أيضاً أن الجماعة القومية الاشتراكية السرية قد عبرت مراراً مسارات مع المخبرين المدفوعي الأجر من المخابرات داخل مشهد النازية الجديدة. وعندما لقي زعيمان آخران للجماعة القومية الاشتراكية السرية مصرعهما في عملية قتل انتحاري على ما يبدو بعد سرقة بنك فاشلة في نوفمبر / تشرين الثاني 2011، تركز الكثير من الانتباه على تسشيبي،

220 فيليب أولترمان، «حكم على النازية الألمانية بياتي تسشيبي بالسجن مدى الحياة بتهمة اغتيالات الجماعة القومية الاشتراكية السرية» (الجارديان، يوليو / تموز 2018). متاح على: https://www.theguardian.com/world/2018/jul/11/german-neo-nazi-beate-zschape-gets-life-for-nsu-murders

على أمل أن تلقي هي الضوء على النشاط الثلاثي الإرهابي السري، وهو نشاط لم يتم اكتشافه لمدة ثلاثة عشر عامًا.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه هو حقيقة أن الشرطة كانت قريبة من تسشيبي في عدة مناسبات دون الشك في أي شيء. ويعكس هذا تقرير صدر مؤخرًا عن مؤسسة أماديو أنطونيو وهي منظمة غير حكومية تعمل على مكافحة العنصرية ومعاداة السامية في ألمانيا، والتي تجادل بأن المرأة الألمانية البيضاء تُعتبر بصفة نمطية أفراداً مسالمين وغير عنيفين ومحبين ومعتنين.[221]

ويستمر التقرير بالإشارة إلى أن النساء شاركن بنشاط كجناة في الحركة الألمانية النازية خلال الحرب العالمية الثانية بمختلف المناصب والوظائف. وكذلك بعد نهاية الحرب، شغلت النساء مناصب في المنظمات والأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في ألمانيا الغربية. وكان بعضهن من العقول المدبرة والقائمين بالدعاية الإيديولوجية العاملين في مناصب قيادية. وشاركت أخريات كأعضاء في الجماعات المتشددة (وأحياناً الجماعات الإرهابية). في كثير من الأحيان انخرطت هؤلاء النساء في عمل الشباب.[222]

ويشير التقرير أيضاً إلى الزيادة الملحوظة خلال السنوات العشرين الماضية في كل من عدد النساء اللواتي يمكن تصنيفهن على أنهن «جناح يميني نشط» وجماعات نسائية في المشهد اليميني المتطرف.

خلال العقود القليلة الماضية أصبح النازيون الجدد وغيرهم من الجماعات القومية العدوانية أكثر شعبية في ألمانيا، وخاصة في صفوف الشباب والشابات.[223] وهذا الاتجاه مستمر: في سبتمبر / أيلول 2018 كانت المظاهرات العنيفة والهجمات المستهدفة على المواطنين الذين لديهم خلفية هجرة من قبل المتطرفين اليمينيين في كيمنتس قيد التحقيق وأُعتقل خلالها عدد من المشتبه فيهم (جميعهم من الذكور)[224].

كما في حالة بياتي تسشيبي(،) بدأ العديد من المشاركين في الجماعات اليمينية العنيفة «حياتهم المهنية» كمراهقين. وصلت تسشيبي بسرعة إلى مناصب رئيسية في مجموعة متنوعة من المنظمات اليمينية في مدينتها الأصلية ينا. وبالفعل(،) منذ هذه المرحلة الزمنية تورطت تسشيبي في عدد من الهجمات العنيفة على الناشطين اليساريين، مما يدل على انفصالها الكامل عن الافتراضات النمطية للفضائل الأنثوية مثل كونها تحب السلام والهدوء والاعتناء.

في الواقع وخلال فترة ولايتها كواحدة من القادة الثلاثة للجماعة القومية الاشتراكية السرية، استخدمت تسشيبي هذه الآراء المتحيزة تمامًا حول العرق والجنس لإخفاء أنشطتها الإجرامية بنجاح. كما توضح دراسة الحالة عن دورها في الجماعة القومية الاشتراكية السرية، فإنها

221 «مُغفلات ومُساءات التقدير: النساء في الجماعات اليمينية المتطرفة في ألمانيا «، تقرير موجز، مؤسسة أماديو أنطونيو، 2014.

222 المرجع نفسه.

223 ريتشارد شتوس، «تطور التطرف اليميني في ألمانيا» (الوكالة الفيدرالية للتربية المدنية، ٢٠١٥). متاح (باللغة الألمانية) علي:
http://www.bpb.de/politik/extremismus/rechtsextremismus/198940/zur-entwicklung-des-rechtsextremismus-in-deutschland

224 (باللغة الألمانية) https://www.zeit.de/gesellschaft/zeitgeschehen/2018-10/chemnitz-sechs-mutmassliche-rechtsterroristen-festgenommen، https://www.nytimes.com/2018/08/30/world/europe/germany-neo-nazi-protests-chemnitz.html

نجحت في خداع ليس فقط جيرانها حول نواياها الإجرامية بل الشرطة أيضًا.[225]

وفي نهاية عام 2006 استجوبت الشرطة تسشيبي حول الأضرار الناجمة عن الماء والتي لحقت بشقة مجاورة غير مستخدمة. وفي هذه المحادثة واستجوابها لاحقًا في مركز الشرطة أعطت إجابات متناقضة وقدمت اسمًا مختلفًا عن ذلك في بطاقة هويتها. وعلى الرغم من هذا السلوك المشبوه، فإنه لم يُثر انتباه الشرطة.[226]

في وقت لاحق(،) عندما سلمت تسشيبي نفسها للشرطة، وبدلاً من تحليل توجهات النساء في المنظمات اليمينية العنيفة أو سيرة تسشيبي الذاتية، كُرس الكثير من الوقت (ولا سيما من قبل وسائل الإعلام) لافتراضات حول الطبيعة الجنسية المفترضة لعلاقتها مع العضوين الرئيسيين الآخرين في الخلية، ولعبها دورًا مهملاً ومفعولا في جرائم العنف التي ارتكبها الثلاثي. وهذا يوضح كيف يتم قياس وتقييم أهمية النساء في الجماعات المتطرفة العنيفة مقارنة بعلاقتهن مع الرجال، مما يؤدي إلى ظهور بقع عمياء خطيرة في التحقيقات حول التطرف العنيف.

خلال المحاكمة ركز اهتمام وسائل الإعلام بشكل مكثف على ملابس تسشيبي وتصفيفة شعرها ولغة جسدها[227] الأشياء التي لم يتم تغطيتها الإعلامة بخصوص المشتبه بهم الذكور في المحاكمة. وبالمثل تم التعليق على افتقارها الواضح للتعاطف مع الضحايا وهو كذلك ما لم يتم تسليط الضوء عليه بشكل ملحوظ في حالة المشتبه بهم الذكور.

«أصبح الشيطان كله متأنقاً». تقارير صحيفة تابلويد الألمانية الرئيسية «بيلد» عن محاكمة الجماعة القومية الاشتراكية السرية في 7 مايو / أيار 2013 معبياتي تسشيبي على صفحة الغلاف.

225 أولريخ أوفرديك، «مُغفلات ومُساءات التقدير: النساء في الجماعات اليمينية المتطرفة في ألمانيا»، دراسة حالة عن بياتي تسشيبي (مؤسسة أماديو أنطونيو، 2014).

226 المرجع نفس.

227 انظر على سبيل أمثال (باللغة الألمانية):-https://www.n-tv.de/politik/Wie-man-Beate-Zschaepe-deuten-koennte article10688391.html (in

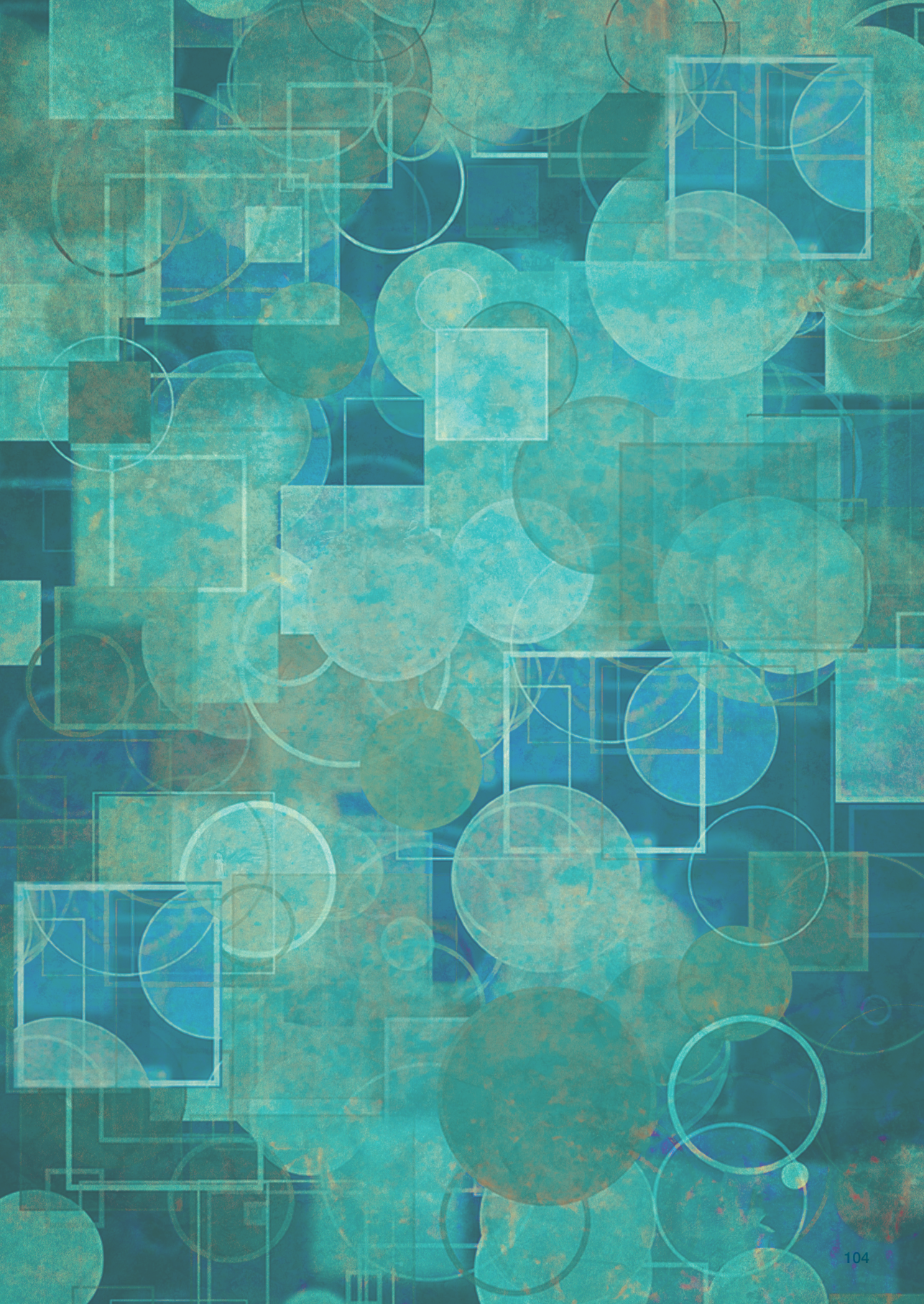

الفصل السادس: إرشادات لدمج المنظور الجنساني في قطاع الأمن

يسعى هذا الفصل إلى توفير إرشادات عملية خطوة بخطوة لموظفي إنفاذ القانون من الخط الأمامي وكبار موظفي إنفاذ القانون العاملين على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وكذلك لأكاديميات الشرطة. ويستخلص من الدروس المستفادة حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن بالفصل الرابع ومن دراسات الحالة من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموثقة في الفصل الخامس.

ضباط الخط الأمامي

يشكل ضباط الخط الأمامي جهات فاعلة أساسية في بناء الثقة والعلاقات مع المجتمعات التي يخدمونها. وقد يكون ضباط الخط الأمامي الذين يعملون على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب من ضباط الشرطة الذين يقومون بدوريات منتظمة أو أنشطة الشرطة المجتمعية أو التحقيقات الجنائية. تم تصميم الملاحظات الإرشادية التالية خصيصًا لهؤلاء الضباط العاملين في مجال التواصل المجتمعي ومنع التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والدوريات المجتمعية.

في كل هذه المجالات من الضروري للغاية أن يكون هناك فهم سليم لمختلف الأدوار والمواقف بين الجنسين، وكذلك للعلاقات وديناميات القوة بين الرجل والمرأة. ويصح هذا ليس فقط من ناحية تحقيق الفعالية التشغيلية الكاملة، ولكن أيضاً لتمكين إقامة وتعزيز العلاقات الموثوقة في المجتمع.

بالنسبة لمسؤولي المشاركة المجتمعية الذين يسعون بشكل أساسي لإقامة علاقات مع المجتمع دون جمع معلومات محددة لأغراض استخباراتية، من المهم بشكل خاص تسليط الضوء على ذلك في جميع المحادثات التي يشاركون فيها.

من الناحية المثالية يتم تكليف ضباط الخط الأمامي بدخول الشراكة مع الزعماء الدينيين وأعضاء المجتمع المهمين الآخرين، وكذلك مع المعلمين والآباء والأمهات. وهذا يعني أنهم بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على التواصل مع كل من الرجال والنساء.

في بعض المجتمعات، قد يحتاج ضباط الشرطة إلى بذل جهود إضافية لضمان وصولهم إلى النساء والفتيات. لأسباب مختلفة قد لا تكون المرأة مرئية في الشوارع أو في المراكز المجتمعية أو في الأماكن العامة مثل المقاهي. وكما أوضحت دراسة الحالة حول شرطة أوسلو في الفصل الخامس، من الضروري أن تكون النساء أعضاء في فرق المشاركة المجتمعية لضمان إمكانية الوصول إلى النساء والفتيات أيضًا.

بمجرد أن يتحدث ضباط الشرطة إلى أفراد المجتمع، فإنهم يعرضون مدى وعيهم ومواقفهم تجاه النوع الاجتماعي، ويكشفون عما إذا كانوا من المراعين للمنظور الجنساني أم أعمى به. لذلك فإن دمج الاعتبارات الجنسانية في أفكارهم وأسئلتهم أمر في غاية الأهمية.

عند تلقي الشرطة طلباً بالتدخل، هناك عدد من الأسئلة الأساسية التي يجب طرحها:

أسئلة[228]	الاعتبارات الجنسانية
هل هناك دور للشرطة في هذا الطلب؟	• في التعامل مع هذا الطلب، هل هناك حاجة إلى ضابط أو ضابطة؟ • هل يمكن للرجال/النساء الذين يريدون التحدث عن هذا الطلب البقاء بأمان في بيئتهم؟ • هل ينبغي فصل الرجال والنساء المشاركين في هذا الطلب عن بعضهم البعض عن أي محادثات لتقصي الحقائق؟
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هو بالضبط دور الشرطة؟	• هل يحتاج الأشخاص المشاركون في هذا الطلب إلى حماية خاصة؟ • هل يحتاج أفراد الأسرة الآخرون إلى الحماية؟ • هل يمكن أن يكون لتدخل الشرطة، مثل إصدار أمر بالاعتقال، آثار سلبية على بيئة الأسرة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يمكن تخفيف هذا الخطر؟
إذا لم يكن الأمر كذلك، فمن الذي يجب تكليفه بتقديم الخدمة المطلوبة في هذا الطلب؟	• هل هناك منظمات مجتمع مدني محددة لديها خبرة في الخدمة المطلوبة؟ • هل ينبغي نشر آليات إحالة مجتمعية؟
كيف يمكن للشرطة التعامل مع الاختصاص المطلوب؟	• هل هناك جهات تنسيق محددة مرتبطة بمنظمات المجتمع المدني داخل الشرطة؟

228 يتم استخدام ثلاثة من هذه الأسئلة بشكل متكرر من قبل فرق المشاركة العامة في تورنتو (لمزيد من التفاصيل، انظر دراسة حالة من كندا، الفصل الخامس).

يتمتع ضباط الخط الأمامي أيضًا بموقع يسمح لهم بالعمل مع الوكالات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني للقيام بأنشطة التدريب وبناء القدرات في المجتمعات التي يعملون فيها. ويمكن لبناء القدرات المستهدفة، على سبيل المثال، معالجة النساء والرجال في مجتمعات الأقليات، أو الأفراد الذين يُعتبرون معرضين لخطر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب (انظر دراستَي الحالة المذكورتين أعلاه حول شرطة الخيالة الكندية الملكية في تورونتو وشرطة أوسلو).

قد تشمل موضوعات هذه الأنشطة ما يلي:

- الحقوق المدنية والمساواة بين الجنسين؛
- مهارات الرعاية وتربية الوالدين لكل من الرجال والنساء؛
- أداء المؤسسات الحكومية ودور الشرطة بشكل خاص؛
- الحقوق ذات الصلة للمواطنين بموجب القانون؛
- منع الراديكالية والتطرف العنيف وما الذي يجب فعله إذا تم تشخيص علامات أي منهما إما في الأسر أو المجتمعات؛
- العنف الجنسي والجنساني.
- منع الجريمة والجنحة؛
- التحرش الجنسي؛
- جرائم الكراهية.

القيادة العليا

يُعد دعم الإدارة والقيادة العليا ومساهمتهما النشطة أمرًا حيويًا لضمان دمج مؤسسات إنفاذ القانون بصدق للاعتبارات الجنسانية في عملها الاستراتيجي والعملي على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. ولهذا السبب يحتاج كبار القادة إلى فهم كامل لمزايا دمج الاعتبارات الجنسانية في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وكذلك الخطوات التي يمكن اتخاذها للقيام بذلك.

(و)من بين أشياء أخرى يستطيع كبار القادة ما يلي:

- **تطوير ودعم برامج التوعية المحددة** التي تهدف على وجه الخصوص إلى إقامة علاقات مع النساء في أوساط الأقليات. يجب أن تتكون هذه الفرق من كل من النساء والرجال لضمان المساواة في الوصول إلى كل مستفيد من النساء والرجال.

- **اقتراح إنشاء هياكل داخلية تسهل دمج المنظور الجنساني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب** عند إجراء مراجعة مؤسسية وإعادة هيكلة. وقد يشمل ذلك تعيين مستشارين للشؤون الجنسانية أو جهات تنسيق في جميع الإدارات، وتعيين خبراء للشؤون الجنسانية في فرق التواصل المجتمعي وفي فرق تعمل على نزع الراديكالية والإرهاب.

- **إقامة اجتماعات منتظمة بين فرق المشاركة المجتمعية والضباط العاملين على منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب** لتبادل المعلومات ذات الصلة وضمان وجود تفاهم متبادل حول فوائد إقامة العلاقات المجتمعية.

وعلاوة على ذلك، فإن كبار قادة إنفاذ القانون في موقع يسمح لهم **لتخصيص التمويل** للمشاريع التي تنطوي على مسائل جنسانية. وقد تشمل هذه المشاريع ما يلي:

- الشروع بالتقييم الجندري الذاتي داخل مؤسستهم؛

- دعم تجنيد واستبقاء وترقية ضابطات الشرطة؛

- بناء قدرات النساء في مجتمعات الأقليات حول الحقوق المدنية ودور الشرطة؛

- توفير بناء القدرات للشباب الذكور، مثل الذكورة الإيجابية.

من الموصى به أيضاً لكبار القادة ما يلي:

- **تعميم المنظور الجنساني في كافة البرامج التي يطورونها**. وللقيام بذلك بفعالية يحتاجون إلى إجراء تحليل جنساني يغطي جميع مراحل البرنامج، بدءًا من تقييم البرنامج أو مرحلة الخلفية، ووصولا إلى الرصد والتقدير. ويسمح التحليل الجنساني بالمعايير الجنسانية المحددة السياقات وقوالبها النمطية وعلاقاتها وديناميات القوة التي تعرّف أدوار النوع الاجتماعي. إن إدراك مثل هذه القضايا داخل المؤسسة وفريق إدارة البرنامج لها لا يقل أهمية عن فهمها في سياق مجتمع المستفيدين.

وضمن عملية تقييم البرنامج المخطط له أو إجراء البحوث الأساسية، قد تشمل الأسئلة التي تراعي الفوارق بين الجنسين ما يلي:

- ما إذا كان البرنامج يبحث الوضع الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي و/أو السياسي لكل من النساء والرجال. في برنامج منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب مثال على ذلك هو ما إذا كانت هناك اختلافات بين الجنسين في أي من عوامل الدفع/الجذب نحو الراديكالية والتطرف العنيف.

- ما إذا كان يدرس التأثيرات المختلفة للتدابير التي سيتم إجراءها على النساء والرجال، بما في ذلك أية آثار سلبية. وعلى سبيل المثال، وعند وضع تدابير لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، ينبغي أن يُسأل عما إذا كان هناك عدد كافٍ من الضابطات في القوة العاملة لإتاحة الوصول إلى نساء من الأقليات.

- ما إذا تم تصنيف أي بيانات تقيم المشكلة التي يتم معالجتها وفقًا للجنس، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما إذا كان هناك سبب لعدم القيام بذلك.

- ما إذا تمت استشارة أي منظمات نسائية ذات صلة، أو ما إذا كانت المعلومات الواردة من هذه المنظمات متاحة.

قد تتضمن الأسئلة التي تراعي الفوارق بين الجنسين حول الأنشطة والأهداف المخططة للبرنامج ما يلي:

- ما إذا كانت أهداف البرنامج تلبي احتياجات كل من الرجال والنساء، بما في ذلك أية احتياجات فريدة لدى النساء والفتيات، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا تم التعبير عن ذلك بوضوح.

- ما إذا تناولت الأنشطة المقترحة بشكل مناسب الأبعاد الجنسانية التي تم إبرازها في تقييم البرنامج/البحوث الأساسية. على سبيل المثال، إذا كان هناك برنامج يستهدف النساء المعرضات لخطر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، فينبغي أن يتضمن الوعي بالمعايير الجنسانية والتحيزات التي تستخدمها المنظمات الإرهابية بشكل متكرر.

- ما إذا تم تطوير البرنامج ويجري تقييمه بانتظام مع منظمات المجتمع المدني النسائية والضابطات المكلفات بإنفاذ القانون.

- ما إذا كانت ثمة حواجز أو مخاطر على مشاركة المرأة في البرنامج، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي وكيف يمكن التغلب عليها أو تخفيفها. على سبيل المثال، عند تطوير أنشطة بناء القدرات للنساء من أوساط الأقليات حول كيفية تحديد الدوافع ومخاطر الراديكالية، ينبغي السؤال عما إذا كان يمكن القيام بذلك في بيئتهن الخاصة، أو ما إذا كانت هؤلاء النساء بحاجة إلى مكان آمن.

- ما إذا كان لأنشطة البرنامج تأثير سلبي من عدمه، ولا سيما على حقوق الإنسان للمرأة، وإذا كان الأمر كذلك، فما إذا كان من الممكن العثور على خطوات تخفيف ذلك.

يجب على القادة الكبار أيضًا:

- التأكد من أن إجراءات التشغيل القياسية وبروتوكولات تقييم المخاطر **تعكس الاختلافات بين الجنسين**. على سبيل المثال، عند تقييم ميل شخص معين نحو الانخراط في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، يجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار مفهوم الذكورة السامة، وأن يدرك أن مظالم الرجال والنساء قد تختلف، ويعكس حقيقة أن ثقة المرأة في قطاع الأمن قد تكون ضعيفاً بشكل خاص.

- العمل على استراتيجيات **لزيادة تجنيد الضابطات**. كما ينبغي إشراك الضابطات في فرق نزع الراديكالية ومكافحة الإرهاب، وتشجيعهن على تعزيز مهاراتهن ومعرفتهن بالموضوع.[229]

- تعزيز **بيئة العمل التي تحترم حقوق النساء والرجال وتخلو من القوالب النمطية الجنسانية**. وقد تشمل خطوات ذلك وضع **سياسة عدم التسامح المطلق إزاء التحرش الجنسي ومدونة لقواعد السلوك الخاصة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز**. ولضمان أن يكون جميع الموظفين على دراية بهذه الالتزامات المؤسسية ويطبقونها، يمكن تعيين جهات التنسيق الجندري لدعم تنفيذها، وإقامة أحداث منتظمة لرفع الوعي.

أكاديميات الشرطة

كما هو موضح في الفصل الرابع يُعد التدريب والتعليم المصممان خصيصاً لموضوع ماهية الجندر وأسباب أهميته في سبيل منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أمراً ضروريًا لضمان الفعالية التشغيلية لقطاع الأمن ككل، وإنفاذ القانون على وجه التحديد.

إن أكاديميات الشرطة، بمدخلات من منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى مثل الأكاديميين الذين يقومون بإجراء الأبحاث حول أسئلة محددة مثل الذكورة والأنوثة، في موقع يسمح لها لتطوير وتنفيذ هذا النوع من التدريب. وعند قيامها بذلك ينبغي دمج موضوع الجندر في مناهج التدريب الأساسية لجميع ضباط الشرطة، وكذلك في برامج التدريب والتعليم التخصصية والمتقدمة.

وبالإضافة إلى التدريب الجندري المحدد لجميع ضباط الشرطة، ينبغي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مناهج أكاديميات الشرطة. وفي سياق هذا الدليل تم توضيح كيفية دمج المسائل الجنسانية في التدريبات على الخفارة المجتمعية ومنع الراديكالية والتطرف العنيف.

229 انظر القسم التالي عن أكاديميات الشرطة.

يجب أن يشمل التدريب الجندري الأساسي ما يلي:

- تحديد الجندر، والوعي الجنساني، والمساواة بين الجنسين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛
- توضيح سبب أهمية الجندر على المستوى المؤسسي وكذلك في عمل الشرطة النشط؛
- القوانين واللوائح القابلة للتطبيق على الجندر في بلد أو سياق معين، فضلا عن السياسات المؤسسية التي تنفذ هذه القوانين؛
- العنف الجنسي والجنساني.
- التحرش الجنسي.

ينبغي أن يشمل التدريب على الجندر فيما يتصل بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب نظرة عامة على الهيكل الدولي المتعلق بالجندر ومنع التطرف العنيف/مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة والوثائق الاستراتيجية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشمل ذلك قبل كل شيء إعلان المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رقم 15/4 بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، والقرار السادس للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض الاستراتيجية العالمية لمناهضة الإرهاب.

ويجب أن يناقش أيضًا سبب أهمية الوعي الجندري في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. ولا ينطوي ذلك فقط على الأدوار المختلفة التي يمكن أن تلعبها المرأة في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وإنما أيضًا دورها كمساهمة نشطة في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وينبغي أن يفسر التدريب أيضًا مفهوم «الذكورة السامة»، وكذلك الدوافع وعوامل الدفع والجذب للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، خاصة بالنسبة للشباب الذكور.

لضمان استمرار أهمية وفعالية التدريب الذي يتناول الجندر، ينبغي أن يخضع كل من التدريب الأساسي والمتقدم لعملية تقييم. ويجب تكريس جهد محدد لوضع مؤشرات مصممة لقياس التغيرات السلوكية للمشاركين، وكذلك التغييرات في المواقف. كما على أكاديميات الشرطة ضمان أن تشمل مجموعات التدريب كلا من الرجال والنساء.

يجب على وجه التحديد استهداف النساء الضابطات العاملات في الشرطة المجتمعية أو دوريات أو وحدات الشرطة الموجهة بالاستخبارات وتشجيعها على المشاركة في تدريب متقدم وتخصصي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وذلك لزيادة احتمال انضمام النساء إلى وحدات/فرق نزع الراديكالية ومناهضة الإرهاب. قد يعتمد هذا التدريب التخصصي للضابطات على الكفاءات العابرة للثقافات، ومراعاة منظور النزاع، واللغات المفيدة للوصول إلى أوساط الأقليات.

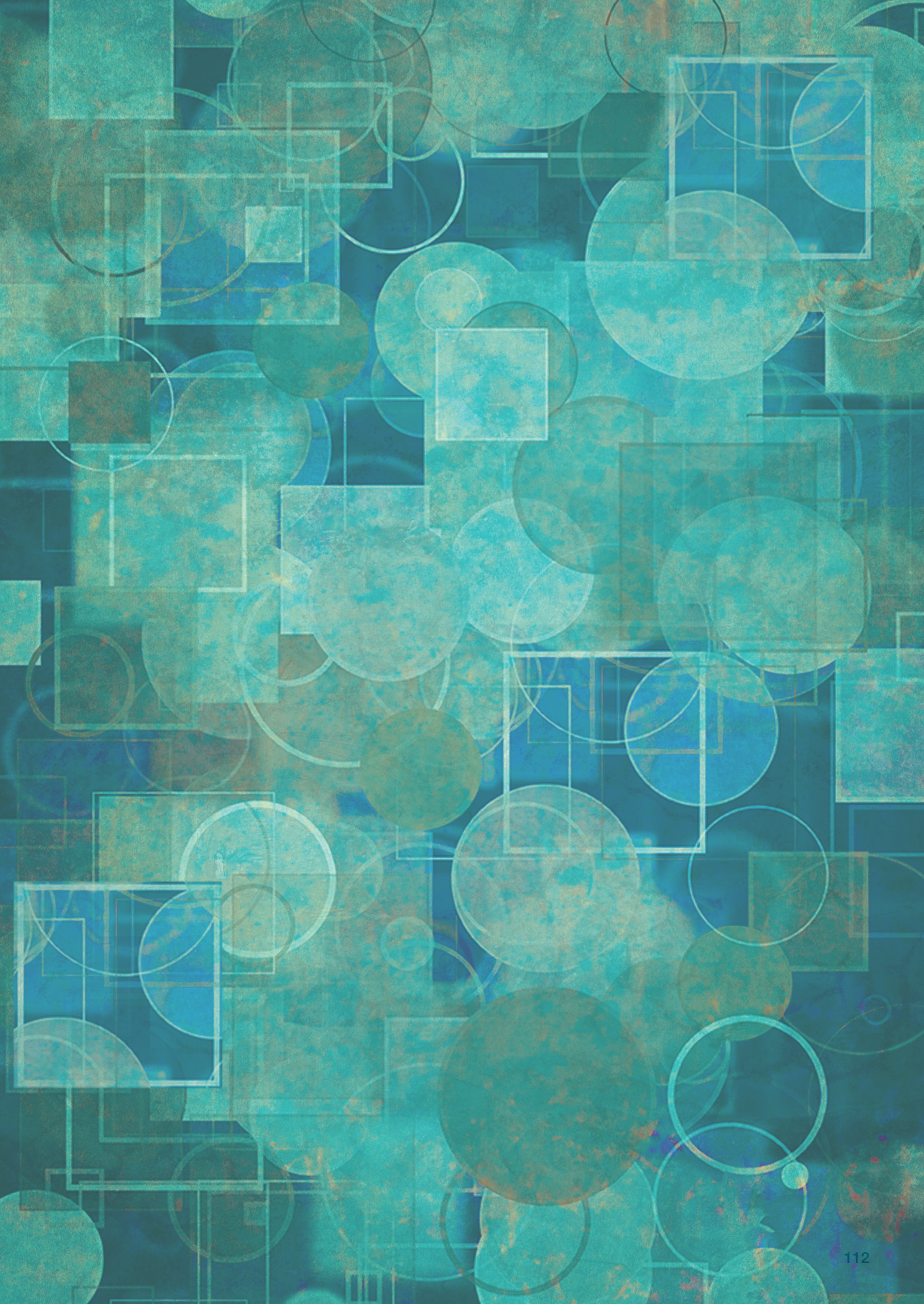

الفصل السابع: دمج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

كشفت دراسات الحالة والأبحاث الواردة في هذا الدليل، إلى جانب تجربة الخبراء والممارسين الذين تمت استشارتهم، عن عدد من الاعتبارات الرئيسية الموصى بها للجهات الفاعلة في قطاع الأمن بالدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي يجب معالجتها عند دمج الجندر في استراتيجيات وسياسات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

التحليلات الجندرية

قبل تطوير الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ينبغي إجراء تحليل من قبل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن لتقييم الاختلافات والثغرات الخاصة بالسياق بين النساء/الفتيات والرجال/الفتيان(،) وذلك لتقييم كيفية تأثير ذلك على التنفيذ الفعال والمستدام لجهودهم.

ويسمح التحليل الجندري بإجراء تقييم شامل للاختلافات بين النساء والرجال في توزيع الموارد والفرص والقيود وهياكل السلطة في سياق معين الشيء الذي يعد ضروريًا بشكل خاص لضمان أن يتم احتساب أية اختلافات بين الجنسين في العوامل الدافعة للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في مجتمع معين قبل بدء أي جهود تتعلق بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. إنه قد يساعد الجهات الفاعلة في قطاع الأمن على فهم الدوافع المميزة للانضمام إلى الشبكات المتطرفة والإرهابية. ويمكن للتحليل الجندري تقييم أشياء مثلما يلي:

- تأثير الأدوار والقواعد الجنسانية في استراتيجيات التوظيف الخاصة بمنظمات التطرف العنيف؛
- الاختلافات في أدوار النساء والرجال داخل منظمات التطرف العنيف المستهدفة؛
- التأثير المحتمل لهذه الاختلافات على برامج فك الارتباط ونزع الراديكالية وإعادة الإدماج؛
- الأدوار الجنسانية الخاصة في الهياكل الأسرية وكيفية تأثير ذلك بشكل متنوع على صمود أفراد الأسرة في وجه تجنيد المتطرفين العنيفين؛
- القيود والفرص ونقاط الدخول لتضييق الفجوات بين الجنسين وتمكين المرأة باستراتيجيات الوقاية؛
- الآثار المختلفة المحتملة للاستراتيجيات والسياسات والبرامج على النساء/الفتيات والرجال/الفتيان، بما في ذلك الآثار غير المقصودة أو السلبية.

و ليس من الضروري أن يكون لدى الفاعلين في قطاع الأمن «خبرة في المسائل الجندرية» لإجراء مثل هذا التحليل. انهم فقط بحاجة الى تكريس بعض من الوقت للنظر في العوامل المذكورة أعلاه. وقد تم بالفعل تطوير العديد من الأدوات لهذا النوع من التحليل، وهي أدوات لا تحتاج إلى خبرة في مجال الجندر، وتتضمن أسئلة يمكن طرحها من قِبل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن لضمان إدراج الفروق بين الجنسين وديناميكاتها في استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها طوال دورة حياة هذه الجهود[230].

230 للاطلاع على أمثلة على هذه الأسئلة، انظر: «تعميم مراعاة المنظور الجنساني أصبح سهلًا: كتيب لموظفي البرنامج» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، ص. 22-23. متاح على: http://www.undp.org/content/dam/somalia/docs/Project_Documents/Womens_Empowerment/Gender%20Mainstreaming%20Made%20Easy_Handbook%20for%20Programme%20Staff1.pdf

الكوادر الجندرية

على مؤسسات القطاع الأمني المشاركة في الجهود الرامية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أن تستثمر موارد مخصصة للموظفين المكرسين للمسائل الجنسانية لمساعدة هذه المؤسسات على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملها. ومن الناحية المثالية قد يشمل ذلك مستشارين جندريين متفرغين يعملون بدوام كامل كخبراء تقنيين في مجال التوعية الجنسانية في مجمل عمل هذه المؤسسات المتعلق بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وقد يشتمل ذلك أيضًا على تدريب جهات التنسيق المعنية بالمساواة بين الجنسين (وليس بالضرورة مستشارين متفرغين بدوام كامل[231]) التي يمكنها تقديم الدعم اليومي لمكاتب أو إدارات أو أنواع أخرى من الكيانات داخل المؤسسة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتلقى جميع موظفي قطاع الأمن تدريباً على كيفية دمج منظور النوع الاجتماعي في عملهم.

و يجب أن يكون لعمل جميع الكوادر الجندرية في مؤسسات القطاع الأمني ولاية واضحة يدعمها كبار القادة، وبدون مثل هذا الدعم لوحظ أن مستشاري الشؤون الجنسانية وجهات التنسيق غالباً ما يواجهون قيوداً على قدرتهم لإحداث تأثير أو إنفاذ المساءلة الجندرية في عمل جميع الموظفين. وفي نهاية المطاف قد يكون الدعم المقدم من كبار القادة أحد أهم العوامل في إنجاح الكوادر الجندرية. كما أن الشبكات التي توفر اجتماعات وتدريبات وتبادل المعلومات بشكل منتظم بين الكوادر المكرسة للمسائل الجندرية هي أيضا ضرورية لإنجاحهم.

ولكي تكون الكوادر الجندرية أكثر فاعلية، ينبغي إنشاء آليات إعداد التقارير داخل مؤسسات القطاع الأمني والتي تمكن كبار القادة من مساءلة الكيانات عن مدى التقدم المحرز في مجال الجندر ورصد وتقييم تأثير هذا العمل. ومن الأهمية بمكان لهذه الجهود دمج آليات الإبلاغ هذه في الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وكذلك في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وضمان وجود توافق بين هذه الاستراتيجيات. وقد تم تطوير عدد من التوصيات والكتيبات الإرشادية التي قد تساعد الجهات الفاعلة في قطاع الأمن في إنشاء آليات الإبلاغ هذه.[232]

مبادرات بناء القدرات

من المرجح أن تتلامس الأطراف المعرضة لخطر التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والمجتمعات المحيطة بها مع الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وخاصة أعضاء فرق إنفاذ القانون. إن كيفية فهم التهديد من قِبل الفاعلين المكلفين بإنفاذ القانون وأثره على المجتمعات تشكل مدى فعالية ردودهم. ومن المهم أيضًا فهم كيفية ارتباط ديناميات الجندر بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وتأثيرها على المجتمعات التي يعيش فيها الأفراد المعرضون لخطر الراديكالية والتطرف العنيف أو التي يتفاعلون معها. لا يمكن افتراض أن كل طرف فاعل في قطاع الأمن لديه فهم واضح لهذه الديناميات الجنسانية. ولذلك يوصى بأن

231 انظر، على سبيل المثال، الشبكة التي أنشأتها وزارة الأمن في البوسنة والهرسك والتي تمت مناقشتها أعلاه، ص. 78.

232 انظر، على سبيل المثال، الدليل المرجعي: وضع خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى). متاح على: https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/sites/www.un.org.counterterrorism.ctitf/files/UNOCT_PVEReferenceGuide_FINAL.pdf

تستثمر الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مواردها في مبادرات التدريب للجهات الفاعلة في قطاع الأمن بهدف مراعاة المنظور الجنساني في عملياتها. يجب على القادة في هذه المؤسسات تمكين موظفيهم من المشاركة في هذا التدريب وثم مساءلة موظفيهم عن مراعاة ما يتعلمونه في عملهم اليومي.

كما أوضح هذا الدليل، يمكن اكتساب فهم لنطاق مشاركة المرأة في التطرف العنيف من خلال مبادرات بناء القدرات، وينطوي هذا على الفروق بين الجنسين في الأدوار التي تلعبها النساء والرجال في منظمات التطرف العنيف وكيفية استخدام هذه المنظمات للمعايير الجنسانية والقوالب النمطية والديناميات للنهوض بتجنيدها وعملياتها. ويمكن أن يساعد هذا الدليل في إنشاء منهج لمثل هذا التدريب.

علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون مبادرات بناء القدرات المخصصة للأطراف النسائية الفاعلة في قطاع الأمن، ولا سيما الشرطة، بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب ضرورية، وعلى وجه الخصوص في السياقات التي لا تكون فيها المرأة ممثلة بشكل كبير في هذه المؤسسات و/أو لا تخدم حاليًا في أدوار الخط الأمامي. ويشكل التدريب الذي تم تنفيذه للشرطة النسائية في كوسوفو مبادرة بناء القدرات كهذه.[233] كما أن تمثيل المرأة في قطاع الأمن أمر حاسم لضمان تمثيل مؤسساتها للسكان الذين تم تكليفهم بحمايتهم - وهو أمر حيوي لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب بطريقة فعالة. وهذا يعني أن مؤسسات القطاع الأمني يجب أن تستثمر في التعليم والتطوير المهني للمرأة.

إصلاح القطاع الأمني

لقد قدم هذا الدليل عددًا من الاعتبارات الرئيسية المتصلة بإدماج المنظور الجنساني ومراعاته في جهود إصلاح القطاع الأمني، وخاصة إصلاحات العدالة الجنائية. إن هذه الإصلاحات هي مكونات أساسية للرد الفعال للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، وتشمل تجنيد المزيد من النساء في أدوار الشرطة العملياتية ومناصب القيادة، وكذلك تضمن أن يفهم كل من ضباط الشرطة من الذكور والإناث الديناميات الجندرية في العمل ذي الصلة بالتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وقد تم تطوير عدد من الموارد القيمة حول تعزيز الاهتمام بالجندر في عمل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن.[234]

وعلى وجه الخصوص، يعد إدماج التوعية الجنسانية في آليات الشرطة الموجهة نحو المجتمع عاملاً حاسماً في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب بشكل فعال. وكما أوضح هذا الدليل، فإن آليات الشرطة الموجهة نحو المجتمع لا ينبغي اعتبارها مجرد استراتيجية أو تكتيك، ولكن يجب أن تتضمن تغييرات في مواقف وفلسفة قوة الشرطة، وهي تغييرات تتحول إلى هدف لبناء الثقة مع المجتمعات. ويتطلب هذا من وحدات الشرطة أن تعكس تنوع المجتمعات (الجندري والإثني والعرقي والديني) التي تخدمها.

233 انظر أعلاه، الفصل الخامس، القسم 3، ص. 74.

234 انظر على سبيل المثال: كريستين فالاسيك، «إصلاح قطاع الأمن والجندر»، في: ميغان باستيك وكريستين فالاسيك (محرران)، جنيف: مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، 2008.

وتُظهر مبادرات الشرطة الموجهة نحو المجتمع في أوسلو وتونس الواردة في هذا الدليل[235] أهمية وجود قوات شرطة يعمل فيها كل من الضباط الذكور والإناث في مناصب تمكّنهم من التفاعل وتشكيل شراكات مع المجتمعات المحلية. إنه شيء يبني الثقة، لا سيما مع المجتمعات المهمشة أو التي يصعب الوصول إليها الأمر الذي قد يصبح عنصرا هاما في الجهود المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. غالبًا ما يكون الحال هو أن الضابطات المكلفات بالتواصل مع النساء في المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية يبنين الثقة بسهولة أكبر من قدرة الضباط الذكور على القيام بذلك. وينبغي النظر في هذه النماذج من قبل مؤسسات الشرطة.

التنسيق مع المجتمع المدني

غالبًا ما لا يمكن إدراج آليات الخفارة المجتمعية الفعالة دون دعم منظمات المجتمع المدني والتعاون معها الأمر الذي يتطلب من قطاع الأمن تكريس الوقت والاهتمام والموارد نحو الجهود الرامية إلى بناء الثقة والشراكات مع جميع أطراف المجتمع المدني. من المهم أيضًا معالجة تلك سياسات وانتهاكات تطبيق القانون التي قد تعيق بناء العلاقات مع هذه المنظمات. لدى المجتمع المدني معرفة بالديناميات المحلية التي قد تكون مفيدة لمنع الجرمية بما فيها التطرف العنيف والراديكالية المؤديان إلى الإرهاب. يجب أن تعمل الشرطة مع المجتمع المدني لتسهيل الجهود المحلية الرامية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وكذلك لفتح خطوط التواصل للتعرف على الأنشطة التي تهم المجتمعات. وللأسباب الموضحة في هذا الدليل، ينبغي أيضًا إشراك المجموعات النسائية في هذا العمل.

وقد سلط هذا الدليل الضوء على عدد من النماذج لتعزيز التعاون والتنسيق بين كيانات القطاع الأمني ومنظمات المجتمع المدني، ومنها على سبيل المثال، حشد هذه المنظمات للشراكات مع الشرطة باستخدام ما يسمى بآليات الإحالة. هي آليات رسمية أو غير رسمية تضم ممارسين ومهنيين من مختلف التخصصات و/أو الوكالات والمنظمات التي تهدف إلى تحديد وتقييم ومساعدة وعلاج من تظهر عليهم علامات تعرضهم لخطر أو يكونون عرضة للانخراط في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب أو يتواجدون على الطريق نحوه.

وتهدف مثل هذه النماذج إلى التعامل مع الأفراد المعرضين للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب على الرغم من أنها لا تضمن إجراءً لإنفاذ القانون. إنه يفتح هذه الآليات على مجموعة أوسع من الخبرات والتجارب وتمثيل المجتمع.[236] ويمكن قول الشيء نفسه عن مشاركة المجتمع المدني فيما يسمى بطاولات المواقف، على النحو الموصوف أعلاه،[237] حيث تعمل الشرطة وغيرها من مقدمي الخدمات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تحديد الأفراد والجماعات والأماكن المعرضة لخطر كبير من التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، جناة كانوا أو ضحايا، وتنسيق التدابير والتدخلات المناسبة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضا أن توفر منظورا قيما ومتكاملا حول الديناميات الجندرية المتعلقة بضعف

235 انظر أعلاه، الفصل الخامس، القسم 1.2، ص. 66، والقسم 5.1، ص. 82.

236 لمزيد من التوجيه حول ذلك، انظر: الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2014).

237 انظر أعلاه، الفصل الخامس، القسم 1.1، ص. 63.

الأفراد تجاه التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. وبالتالي ينبغي على الجهات الفاعلة في قطاع الأمن تكريس مواردها واهتمامها لإشراك مثل هذه المنظمات. فبدون استثمار الجهود لبناء الثقة والشراكات مع منظمات المجتمع المدني هذه، قد يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إقناعها بالمشاركة في آليات الإحالة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك منظمات المجتمع المدني بما فيها المجموعات الدولية، في التدريب على التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب في قطاع الأمن قد يساعد على زيادة فهم طبيعة التهديد، وكيفية تأثير الديناميات الجندرية عليه، وكيفية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن. لا يضمن إشراك منظمات المجتمع المدني في مبادرات بناء القدرات تلقي الشرطة منظورًا مدنيًا حول تهديد التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب والديناميكيات المرتبطة بالجندر فقط، بل قد يساعد أيضًا الفاعلين في قطاع الأمن على فهم أفضل كيف يمكن أن تكون أعمالهم الخاصة عاملاً في تهيئة الظروف المواتية للتطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة حول المشاركة مع المجتمع المدني في منشور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا «دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب: التركيز على جنوب شرق أوروبا». إنه أداة مفيدة لموظفي إنفاذ القانون والشرطة المجتمعية.[238]

طيف التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب

أثار هذا الدليل اعتبارات أساسية حول طبيعة تهديد التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب وكيف ينبغي أن ينظر إليه من قبل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن. والأهم من ذلك لقد تم الإشارة إلى أن الاعتبارات الجنسانية يجب أن تكون مكونًا جوهرياً في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب. ويصح ذلك بالنسبة لمجموعة واسعة من تهديدات التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب - وليس فقط فيما يتعلق بأنواعها المحددة. وكما أوضحت النتائج، فإن الديناميات الجندرية ليست محصورة على منظمة متطرفة عنيفة واحدة، أو حتى على المنظمات ذات الإيديولوجيات المماثلة. النساء يلعبن مجموعة من الأدوار في جماعات وحركات تتبع الإيديولوجيات المتطرفة العنيفة. علاوة على ذلك، غالبًا ما يتم التلاعب بالمعايير والقوالب النمطية الجنسانية، بما في ذلك مفاهيم الذكورة والأنوثة، كأداة للتجنيد وبناء تماسك الجماعة، وفي سياقات معينة لبناء الدولة بين مجموعة من الجماعات والحركات المختلفة.

من الأهمية بمكان ألا يُنظر إلى مشاركة المرأة في التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب، أو انتمائها إلى هذه الجماعات أو الحركات، ولا تُقاس فقط كجانب من جوانب علاقاتهن بالرجال، وإنما يجب رؤية النساء على أنهن جهات فاعلة لها كيانها الخاص. وكذلك من المهم ألا يُنظر إلى النساء والرجال كمجموعة موحدة فإن دوافعهم للانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة قد تختلف اختلافا من شخص إلى آخر، وعلاوة على ذلك، تختلف الأدوار

238 دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية اللذين يؤديان إلى الإرهاب: التركيز على جنوب شرق أوروبا. متاح على:
https://www.amazon.com/Religion-Violence-Encyclopedia-Conflict-Antiquity/dp/0765620480#reader_0765620480

التي يلعبونها في مجموعات متنوعة. إن فهم الديناميات الجندرية ضمن الطيف الواسع من تهديدات التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب سيسمح للجهات الفاعلة في قطاع الأمن بالاستجابة بفعالية وبشكل مستدام لعمليات التطرف في صفوف الرجال والنساء الذين يدعمون هذه الجماعات. وتُعد مراعاة نتائج هذا الدليل حول الديناميات الجندرية في مبادرات بناء القدرات في قطاع الأمن خطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف.

مصادر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب (2001)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دليل الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية (2014)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إصلاح الشرطة: التطورات في صربيا والجبل الأسود (2005)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إليه: مقاربة الشرطة المجتمعية (2014)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دور المجتمع المدني في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب: التركيز على جنوب شرق أوروبا (2018)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حالة الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب وكذلك الصكوك القانونية الدولية والإقليمية الأخرى المتعلقة بالإرهاب والتعاون في المسائل الجنائية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2018)

المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إعلان بشأن تعزيز جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الإرهاب ومكافحته (16/MC/DOC/1، 2016)

الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إعلان برلين والقرارات التي اتخذتها الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الدورة السنوية السابعة والعشرين (2018)

المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الجلسة العامة الـ 535، مجلة المجلس الدائم رقم 535، البند 7 من جدول الأعمال، القرار رقم 2004/638، خطة العمل لتعزيز المساواة بين الجنسين (2004)

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - كبار مستشاري الشرطة للأمين العام، دليل الشرطة الديمقراطية (2008)

قائمة المراجع

«مدح المشتبه بهجوم حافلة تورونتو آليك ميناسيان - قاتل الإنسيل» (بي بي سي نيوز، 25 أبريل / نيسان 2018). متاح على:
https://www.bbc.com/news/world-us-canada-43883052

أليكساندر أودري وريبيكا توركينغتون، «معاملة الإرهابيين: كيف يؤثر الجندر على العدالة؟»، اس تي اس سينتينل 11.8 (2018). متاح على:
https://ctc.usma.edu/treatment-terrorists-gender-affect-justice/

المحمد، أسعد وآنّا سبكهارد، الرتب التشغيلية وأدوار الناشطات من الدولة الإسلامية في العراق والشام: من القتلة وشرطة الأخلاق إلى الجواسيس والمفجرين الانتحاريين، المركز الدولي لدراسة التطرف العنيف (2017). متاح على:
https://www.icsve.org/the-operational-ranks-and-roles-of-female-isis-operatives-from-assassins-and-morality-police-to-spies-and-suicide-bombers/

مؤسسة أماديو أنطونيو، مركز الخبراء المعني بالجندر والتطرف اليميني، مُغفلات ومُساءات التقدير: النساء في الجماعات اليمينية المتطرفة في ألمانيا، تقرير ملخص (2014). متاح على:
http://aas18.wegewerk.org/w/files/pdfs/fachstelle/140407_overlooked-and-underrated.-german-women-in-right-wing-extremist-groups.pdf

آندرليني، سنم وفيكتروريا ستانسكي، منع النزاعات وحلها وإعادة الإعمار، الإنذار الدولي، النساء اللواتي يشنن السلام (2004). متاح على:https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ToolkitWomenandConflictPreventionandResolution_InternationalAlert2004.pdf

مركز رابطة مكافحة التشهير حول التطرف، عندما تكون المرأة هي العدو: تقاطع كره النساء وتفوق البيض (2018). متاح على:
https://www.adl.org/resources/reports/when-women-are-the-enemy-the-intersection-of-misogyny-and-white-supremacy

آروتونيان، آنّا، العائدون من الدولة الإسلامية في العراق والشام يجلبون الأمل والخوف إلى الشيشان، المجموعة الدولية للأزمات (26 مارس / آذار 2018). متاح على:
https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/caucasus/chechnya-russia/isis-returnees-bring-both-hope-and-fear-chechnya

تجمّع جمهورية كوسوفو، القانون الجنائي لجمهورية كوسوفو ، القانون رقم 04/L-082 (2012). متاح على:
http://www.assembly-kosova.org/common/docs/ligjet/Criminal%20Code.pdf

أزينوفيتش، فلادو، منتدى أبحاث التطرف في غرب البلقان: التقرير الإقليمي: فهم التطرف العنيف في غرب البلقان (2018). متاح على:
https://www.rcc.int/p-cve/docs/198/western-balkans-extremism-research-forum--regional-report--understanding-violent-extremism-in-the-western-balkans-2018

باريت، ريتشارد، ما وراء الخلافة: المقاتلون الأجانب وتهديد العائدين، مركز صوفان (2017). متاح على:
https://thesoufancenter.org/wp-content/uploads/11/2017/Beyond-the-Caliphate-Foreign-Fighters-and-the-Threat-of-Returnees-TSC-Report-October-2017-v3.pdf

بارسا، ميشيل، على مقاربات الولايات المتحدة في مواجهة التطرف العنيف إعطاء الأولوية للمرأة، أمريكا الجديدة (2015). متاح على:
https://www.newamerica.org/weekly/edition-72/us-approaches-countering-violent-extremism-must-prioritize-women/

بينهولد، كاترين، «مظاهرة كيمنتس تظهر قوة جديدة لأقصى اليمين في ألمانيا»، نيويورك تايمز (30 أغسطس / آب 2018). متاح على:
https://www.nytimes.com/30/08/2018/world/europe/germany-neo-nazi-protests-chemnitz.html

بيجيو، جاميل وراخيل فوجلستين، كيف تسهم مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات في تعزيز المصالح الأمريكية، مجلس العلاقات الخارجية (أكتوبر / تشرين الأول 2016). متاح على:
https://www.cfr.org/report/how-womens-participation-conflict-prevention-and-resolution-advances-us-interests

بيلي، كاثلين، وآخرون، «لماذا تترك النساء أقصى اليمين»، مركز جامعة أوسلو لأبحاث التطرف (9 يوليو / تموز 2018). متاح على:
https://www.sv.uio.no/c-rex/english/news-and-events/right-now/why-do-women-leave-the-far-right.html

بلوم، ميا، شظايا القنابل: النساء والإرهاب، قضايا النوع الاجتماعي، (مطبعة جامعة بنسلفانيا فيلادلفيا،2011).

بلوم، ميا، "شظايا القنابل: النساء والإرهاب"، قضايا النوع الاجتماعي، يونيو / حزيران 2011، المجلد 28، العدد 1-2، ص. 1-21.

مجلس وزراء البوسنة والهرسك، استراتيجية البوسنة والهرسك لمنع ومكافحة الإرهاب 2015-2020 (2015). متاح على: https://polis.osce.org/file/347/download?token=iM9lAER-

بوتوبيكوف، أوران، «نساء آسيا الوسطى على خط المواجهة للجهاد»، الدبلوماسي (10 يناير / كانون الثاني 2017). متاح على:
https://thediplomat.com/01/2017/the-central-asian-women-on-the-frontline-of-jihad/

بوتين، بيرينيس، وآخرون، ظاهرة المقاتلين الأجانب في الاتحاد الأوروبي: الملامح والتهديدات والسياسات، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي (أبريل / نيسان 2016). متاح على:
https://icct.nl/wp-content/uploads/03/2016/ICCT-Report_Foreign-Fighters-Phenomenon-in-the-EU_1-April-2016_including-AnnexesLinks.pdf

بومان، إيمّا ويان ستيوارت، «النساء وراء اليمين البديل»، الإذاعة الوطنية العامة (20 أغسطس / آب 2017). متاح على:
https://www.npr.org/544134546/20/08/2017/the-women-behind-the-alt-right

بيمان، دانيال، ماذا يحدث عندما يمر الدولة الإسلامية في العراق والشام تحت الأرض؟، معهد بروكينجز، (18 يناير / كانون الثاني 2018). متاح على:
https://www.brookings.edu/blog/markaz/18/01/2018/what-happens-when-isis-goes-underground/

كارلسون، إينغفي، التطرف العنيف: منع مشكلة شريرة - دور السلطات المحلية، مركز جامعة أوسلو لأبحاث التطرف. سلسلة أوراق العمل «سي-ريكس»، رقم 2، 2017. متاح على:
https://www.sv.uio.no/c-rex/english/publications/c-rex-working-paper-series/Violent-extremism-working-paper-2017-2.pdf

تقييم مجتمع أيرلندا الشمالية، مراجعة برنامج التدخل المبكر للمرأة التابع لإدارة المجتمعات (28 يونيو / حزيران 2017). متاح على:
https://www.communities-ni.gov.uk/publications/evaluation-womens-early-intervention-programme

اتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (1963). متاح على:
https://treaties.un.org/doc/db/terrorism/conv1-english.pdf

كوك، جوانا وجينا فايل، من داعش إلى ‹الشتات›: تتبع المرأة والقصر من الدولة الإسلامية (كينجز كوليدج لندن: المركز الدولي لدراسة الراديكالية، 2018)، قسم دراسات الحرب (23 يوليو / تموز 2018). متاح على:
https://icsr.info/23/07/2018/from-daesh-to-diaspora-tracing-the-women-and-minors-of-islamic-state/

كوماراسواي، راديكا، دراسة عالمية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2015) متاح على:
https://www.peacewomen.org/sites/default/files/UNW-GLOBAL-STUDY-1)20%2015-1325).pdf

لجنة خبراء مجلس أوروبا المعنية بالإرهاب، الجلسة العامة الحادية والثلاثون، أدوار النساء في داعش: ورقة مناقشة (2016). متاح على:https://rm.coe.int/16806b33a7

مشروع مكافحة التطرف، البوسنة والهرسك: تقارير البلاد عن التطرف ومكافحة التطرف. متاح على:
https://www.counterextremism.com/countries

مشروع مكافحة التطرف، قاعدة بيانات الإرهابيين والمتطرفين. متاح على:
https://www.counterextremism.com/extremists

ديفيز، جيسيكا، «تطور الجهاد العالمي: الانتحاريات في العراق»، دراسات في الصراع والإرهاب، المجلد 36، العدد 4 (2013).

ديردن، ليزي، «حظر البوركيني: لماذا تقوم فرنسا باعتقال النساء المسلمات بسبب ارتداء ملابس السباحة لكامل الجسم، ولماذا الناس غاضبون جدا؟» اندبندنت (24 أغسطس / آب 2016). متاح على:
https://www.independent.co.uk/news/world/europe/burkini-ban-why-is-france-arresting-muslim-women-for-wearing-full-body-swimwear-and-why-are-people-a7207971.html

دينهام، تارا، إصلاح الشرطة والجندر، الجندر وأدوات إصلاح قطاع الأمن، المحرران ميغان باستيك وكريستين فالاسيك، مركز جنيف لإدارة قطاع الأمن، مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (2008). متاح على:
https://www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform-toolkit

دينوا، جويلين ولينّ كارتير، دليل لدوافع التطرف العنيف، أنظمة الإدارة الدولية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (2009) متاح على: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadt978.pdf

كريستوفر، ديكي، «الآن الدولة الإسلامية في العراق والشام تحول النساء إلى علف مدفع في فرنسا»، ذا ديلي بيست (2016). متاح على:
https://www.thedailybeast.com/now-isis-is-turning-women-into-cannon-fodder-in-france

السعيد، حمد وريتشارد باريت، تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (يوليو / تموز 2017)، متاح على:
https://www.un.org/en/counterterrorism/assets/img/Report_Final_20170727.pdf

إي أس أر أي، قاعدة بيانات الهجمات الإرهابية. متاح على:
https://storymaps.esri.com/stories/terrorist-attacks/

وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، دليل القانون الأوروبي لعدم التمييز - طبعة 2018 (مارس / آذار 2018). متاح على:
https://fra.europa.eu/en/publication/2018/handbook-european-law-non-discrimination

لجنة البرلمان الأوروبي لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، الراديكالية والتطرف العنيف - التركيز على المرأة: كيف تتحول المرأة إلى الراديكالية وكيف يمكن تمكينها لمنع الراديكالية (ديسمبر / كانون الأول 2017). متاح على:
http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/596838/2017/IPOL_STU(596838(2017_EN.pdf

وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (يوروبول)، تقرير الاتحاد الأوروبي عن حالة الإرهاب واتجاهه، (2016 و2018). كل تقارير الاتحاد الأوروبي عن حالة الإرهاب واتجاهه. متاح على:
https://www.europol.europa.eu/activities-services/main-reports/eu-terrorism-situation-and-trend-report#fndtn-tabs-0-bottom-2

فلاد، ماريا، النوع الاجتماعي والتطرف العنيف: مناظرات معاصرة، مركز جامعة أوسلو لأبحاث التطرف (9 يوليو / تموز 2018). متاح على:
https://www.sv.uio.no/c-rex/english/news-and-events/right-now/gender-and-violent-extremism.html

فينك، زيغر، وبولاي، هداية (محرران)، عالم الرجل؟ استكشاف أدوار النساء في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، المركز العالمي للأمن التعاوني (ابريل / نيسان 2016). متاح على:
https://www.globalcenter.org/publications/a-mans-world-exploring-the-roles-of-women-in-countering-terrorism-and-violent-extremism/

فرانسن، روزالي، وآخرون، التحليل: خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف: تحليل المحتوى الجنساني، التحالف النسائي للقيادة الأمنية، شبكة عمل المجتمع المدني الدولي (2017). في: فرانسن، روزالي، وآخرون، التحليل: خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف: تحليل المحتوى الجنساني

جيلهويد، فيروري، «الأصولية»، في جيفري إيان روسّ، محرر، الدين والعنف: موسوعة الإيمان والصراع من العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر تايلور آند فرانسيس. نيويورك، 2011

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الممارسات الجيدة بشأن المرأة ومكافحة التطرف العنيف. متاح على:
https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework%20Documents/A/GCTF-Good-Practices-on-Women-and-CVE.pdf

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، دور العائلات في منع التطرف العنيف ومكافحته: التوصيات الاستراتيجية وخيارات البرمجة. متاح على:
https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Toolkit-documents/English-The-Role-of-Familes-in-PCVE.pdf

حكومة كندا، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف في العنف (2018). متاح على:
https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/ntnl-strtg-cntrng-rdclztn-vlnc/index-en.aspx

حكومة فرنسا، القانون الجزائي المواد 1-421، ليجيفرانس. متاح على:
https://www.legifrance.gouv.fr/affichCodeArticle.do?cidTexte=LEGITEXT000006070719&idArticle=LEGIARTI000023712838&dateTexte=20111204

حكومة أيرلندا، بداية جديدة: اتفاقية ستورمونت وخطة التنفيذ (17 نوفمبر / تشرين الثاني 2015). متاح على:
https://www.dfa.ie/media/dfa/alldfawebsitemedia/ourrolesandpolicies/northernireland/20151117-A-Fresh-Start---The-Stormont-Agreement-and-Implementation-Plan.pdf

حكومة المملكة المتحدة، قانون الإرهاب لعام 2000 (2000). متاح على:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/11/2000/contents

هداية، مبادئ توجيهية وممارسات جيدة لتطوير استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف الوطنية. متاح على:
http://www.hedayahcenter.org/Admin/Content/File-1792016192156.pdf

هيلّ، فيليسيتي، مساهمة المرأة في منع النزاعات والإنذار المبكر ونزع السلاح، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (2003). متاح على:
http://www.peacewomen.org/sites/default/files/unidir_womcontributionconfprevention_0_2006.pdf

هولمز، ميليندا، منع التطرف العنيف وحماية الحقوق والشرطة المجتمعية: لماذا تهم شراكات المجتمع المدني وقطاع الأمن، التحالف النسائي لقادة الأمن، شبكة عمل المجتمع المدني الدولي (2017) متاح على:
https://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/02/2018/PVE-and-Policing-Brief-2017.pdf

إدريس، عفت وآيات عبد العزيز، النساء ومكافحة التطرف العنيف، تقرير أبحاث مكتب المساعدة، جي أس دي أر سي (مايو / أيار 2017). متاح على:
https://gsdrc.org/publications/women-and-countering-violent-extremism/

إنجرام، كيريلوي أم.، «تلاعب الدولة الإسلامية بالنوع الاجتماعي في عمليات المعلومات على الإنترنت الخاصة بهم»، فوكس-بول، (22 مارس / آذار 2018). متا على:
https://www.voxpol.eu/the-islamic-states-manipulation-of-gender-in-their-online-information-operations/

المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، تقييم التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب التونسيين (2018). متاح على:
http://www.ites.tn/fr/english/Assessing-the-Threat-Posed-by-Tunisian-Foreign-Fighters/15

الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (1979). متاح على:
https://treaties.un.org/doc/db/terrorism/english-5-18.pdf

الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (1997). متاح على:
https://www.unodc.org/documents/treaties/Special/20%1997International%20Convention%20for%20the%20Suppression%20of%20Terrorist.pdf

مركز المعهد الجمهوري الدولي لأفكار أبحاث المسح، فهم الدوافع المحلية للتطرف العنيف في كوسوفو (2017). متاح على:
http://www.iri.org/sites/default/files/17-9-2017_kosovo_vea_report.pdf

جونسون، فيريتي، «إنها خطوة قصيرة من كاره النساء الغاضب إلى المتطرف العنيف»، ستافّ (2018). متاح على:
https://www.stuff.co.nz/life-style/life/103591936/verity-johnson-its-a-short-step-from-angry-misogynist-to-violent-extremist

جونز، سيث، صعود التطرف في أقصى اليمين بالولايات المتحدة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (7 نوفمبر / تشرين الثاني 2018). متاح على:
https://www.csis.org/analysis/rise-far-right-extremism-united-states

اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التقرير الفني: المرأة والراديكالية العنيفة في الأردن (2016). متاح على: https://www.refworld.org/pdfid/5881d4e44.pdf

كاو، كريستين ومارا ريدليخ ريفكين، المعاقبة أم العفو؟ إعادة إدماج المتمردين المتعاونين بعد الصراع في العراق، البرنامج حول الحوكمة والتنمية المحلية في جامعة غوتنبرغ (2018). متاح على:
https://gld.gu.se/media/1503/gld-working-paper-17-final.pdf

«استخبارات كازاخستان: 150 امرأة كازاخستانية عضو في الدولة الإسلامية»، إذاعة أوروبا الحرة/راديو ليبرتي، (18 نوفمبر / تشرين الثاني 2014). متاح على:
https://www.rferl.org/a/under-black-flag-kazakhstan-kazakh-women-islamic-state/26698040.html

كينتشنير، كارولين، «النساء وراء اليمين البديل»، دي أتلانتيك (18 أغسطس / آب 2017). متاح على:
https://www.theatlantic.com/politics/archive/08/2017/the-women-behind-the-alt-right/537168/

مركز كوسوفو للدراسات الأمنية، النساء في التطرف العنيف: الدروس المستفادة من كوسوفو (26 يناير / كانون الثاني 2017). متاح على:
http://www.qkss.org/en/Reports/Women-in-Violent-Extremism-Lessons-learned-from-Kosovo-841

كروس، ويليام جاي. ودانييل ريتشاردسون، القتل الجماعي بالأسلحة النارية: الحوادث والضحايا، 1999-2003، خدمة أبحاث الكونغرس الأمريكية، R44126 (30 يوليو / تموز 2015). متاح على:
https://fas.org/sgp/crs/misc/R44126.pdf

جمهورية قيرغيزستان، قانون جمهورية قيرغيزستان لمكافحة الإرهاب، رقم 178 (2006). متاح على:
https://www.legislationline.org/documents/id/22040

لحود، نيلّي، تمكين أو إخضاع: تحليل الرسائل الجنسانية للدولة الإسلامية في العراق والشام، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018). متاح على:
http://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/6/2018/empowerment-or-subjugation

لونسواي، كيمبرلي أي.، توظيف واستبقاء المزيد من النساء: مزايا وكالات إنفاذ القانون، المركز الوطني للنساء والعمل الشرَطي، مؤسسة الغالبية النسائية (2003). متاح على:
http://womenandpolicing.com/pdf/newadvantagesreport.pdf

مالك، نيكيتا، الاتجار بالبشر: كيف تمول الرق الحديثة والعنف الجنسي الإرهاب، مركز مجتمع هنري جاكسون للاستجابة للتطرف والإرهاب (2017). متاح على:
http://henryjacksonsociety.org/wp-content/uploads/10/2017/HJS-Trafficking-Terror-Report-web.pdf

مارتن، سوزان إيرليخ ونانسي سي. جوريك، ممارسة العدل، ممارسة الجندر: المرأة في مهن العدالة القانونية والجنائية، منشورات ساجي (2006).

ماتابيفا، أي. «الراديكالية» والتطرف العنيف في قيرغيزستان»، مجلة «أر أي يو سي»، المجلد 163، 2018، العدد 1. ص. 30-46.

ماكفي، دايل أر. ونورمان إي. تايلور، محور الأمير ألبرت وظهور السلامة المجتمعية المدفوعة بالمخاطر، سلسلة أوراق مناقشة كلية الشرطة الكندية (2014). متاح على:
http://publications.gc.ca/site/eng/9.832291/publication.html

ميهرا، تانيا، المقاتلون الإرهابيون الأجانب: الاتجاهات والديناميات وردود السياسات، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب - لاهاي والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (2016). متاح على:
https://icct.nl/publication/foreign-terrorist-fighters-trends-dynamics-and-policy-responses/

ميشيل، نيكوليتّ، «نساء لهن غرض: الموجة الجديدة من الزوجات التقليديات من اليمين البديل»، ميديوم (2018). متاح على:
https://medium.com/@luvnicomichelle/women-with-a-purpose-the-new-wave-of-the-alt-right-tradwives-c980550a699d

ميلر، أماليا أر.، وكارميت سيجال، هل تقوم الضابطات بتحسين جودة إنفاذ القانون؟ تأثيرات على الإبلاغ عن الجريمة وتصعيد العنف المنزلي، جامعة زيورخ، يو بس أس المركز الدولي للاقتصاد في الأمن، ورقة العمل رقم 9 (2014). متاح على:
https://www.ubscenter.uzh.ch/assets/workingpapers/WP9_Do_Female_Officers_Improve_Law_Enforcement_Quality.pdf

نظّافّ، أي.جي.، «كوسوفو موطن الكثير من مجندي الدولة الإسلامية في العراق والشام تكافح من أجل القضاء على مشكلة الإرهاب المحلية «، واشنطن بوست، (14 أغسطس / آب 2018). متاح على:
https://www.washingtonpost.com/gdpr-consent/?destination=%2fworld%2f202%18f2%08f2%24fkosovo-home-many-isis-recruits-is-struggling-stamp-out-its-homegrown-terrorism-problem%2f%3f&utm_term=.eae8fc41b354

الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والرد على الإرهاب (ستارت)، قاعدة بيانات الإرهاب العالمية. متاح على:
https://www.start.umd.edu/gtd/

نيومان، كارولين، «دراسة: توظيف ضابطات شرطة يساعد النساء على الإبلاغ عن العنف والاعتداء الجنس»، يو في أي توداي (2018). متاح على:
https://news.virginia.edu/content/study-hiring-female-police-officers-helps-women-report-violence-sexual-assault

ني أولاين، فيونوالا، «الذكورة والجهاد والتعبئة»، الأمن فقط (2016). متاح على:
https://www.justsecurity.org/33624/masculinity-jihad-mobilization/

نيلسون، تشاد، نموذج محور كندا: الدعوة إلى تصورات وتعليقات من هؤلاء العملاء في محور التدخل التعاوني المدفوع بالمخاطر» في مجلة سلامة المجتمع والرفاه، مجلة سلامة المجتمع والرفاه (2016). متاح على:
https://journalcswb.ca/index.php/cswb/article/view/51/30

وزارة العدل والأمن العام النرويجية، خطة عمل لمكافحة الراديكالية والتطرف العنيف (2014). متاح على:
https://www.regjeringen.no/en/dokumenter/Action-plan-against-Radicalisation-and-Violent-Extremism/id762413/

بيرسون، إليزابيث، لماذا يحارب الرجال والنساء لا: الذكورة والعنف المتطرف، معهد توني بلير للتغيير العالمي (2018). متاح على:
https://institute.global/insight/co-existence/why-men-fight-and-women-dont-masculinity-and-extremist-violence

«حظر مسيرة يوم الاستقلال البولندي للقوميين في وارسو»، بي بي سي نيوز، (7 نوفمبر / تشرين الثاني 2018). متاح على: https://www.bbc.com/news/world-europe-46123001

بروفوست كلير ولارا وايت، لماذا تنضم النساء إلى الحركات اليمينية المتطرفة ولماذا فوجئنا؟، OpenDemocracy.net (2018). متاح على:
https://www.opendemocracy.net/en/5050/women-far-right-movements-why-are-we-surprised/

السلامة العامة في كندا، التقرير العام حول التهديد الإرهابي لكندا لعام 2017 (2017). متاح على:
https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/pblc-rprt-trrrst-thrt-cnd-2017/index-en.aspx

السلامة العامة في كندا، «التمويل الفيدرالي لشرطة تورونتو لتوسيع مكافحة الراديكالية لمبادرة العنف»، وكالة الأنباء «نيوسواير» (06 سبتمبر / أيلول 2018). متاح على:
https://www.newswire.ca/news-releases/federal-funding-for-toronto-police-to-expand-counter-radicalization-to-violence-initiative-692624631.html

أولترمان، فيليب، «حكم على النازية الألمانية بياتي تسشيبي بالسجن مدى الحياة بتهمة اغتيالات الجماعة القومية الاشتراكية السرية»، الجارديان، (11 يوليو / تموز 2018). متاح على:
https://www.theguardian.com/world/2018/jul/11/german-neo-nazi-beate-zschape-gets-life-for-nsu-murders

مبادرة عدالة المجتمع المفتوح، التنميط العرقي في الاتحاد الأوروبي: متفشٍ وغير فعال وتمييزي (مايو / أيلول 2009). متاح على:
https://www.opensocietyfoundations.org/reports/ethnic-profiling-european-union-pervasive-ineffective-and-discriminatory

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول آليات الإحالة، أبريل / نيسان 2019.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب (2001). متاح على:
https://www.osce.org/atu/42524

The Organization for Security and Co-operation in Europe

Wallnerstrasse 6
A-1010 Vienna, Austria
Tel.: +43 1 514 360

pm@osce.org
www.osce.org

Follow OSCE

ةمظنم نملأا
نوامعتلاو ابوروأب